الرد على الجهمية

تصنيف

الإمام أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده

المتوفى سنة ٣٩٥هـ

رحمه الله

حققه وعلق عليه

عابد بن محمد الأثري

عفا الله عنه


الرد على الجهمية



تَصْنِيفُ

الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ

المتوفَّى سنةَ ٣٩٥هـ

رَحِمَهُ اللهُ

حقَّقَهُ وعلَّقَ عليهِ

عابدُ بنُ محمَّدٍ الأثريُّ

عفا اللهُ عنهُ


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إلٰه إلّا الله وأشهد أنّ مُحمّدًا عبده ورسوله.

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ﴾ [آل عمران ١٠٢].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ [النساء ١].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾ ﴾ [الأحزاب ٧٠-٧١].

أمّا بعـــــــد:

فإنّ خير الكلام كلام الله، وخير الهدى هدي محمّد ﷺ، وشرّ الأمور مُحـدَثاتها، وكلّ مُحدَثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة في النّار.

وبعـــد..

فلا شكّ أن العقيـدة الصّحيحة هي أساس هذا الدّين وأصله، وكلّ ما يبنى على غير

هذا الأساس فمآله الهدم والانهيار، ومن هنا نرى اهتمام النبيّ ﷺ بإرساء هذه العقيدة وترسيخها في قلوب أصحابه رضوان الله عليهم طيـلة عمره؛ وذلك من أجل بناء الرّجال على قاعدة صلبة وأساس متين، وظلّ القرآن الكريم في مكّة يتنزّل ثلاثة عشر عاماً يتحدّث عن قضيّة واحدة لا تتغيّر، وهي قضيـّة العقيدة والتّوحيد لله تعالى، ومن أجلها ولأهمّيتها كان النبيّ ﷺ في مكّة لا يدعو إلّا إليها، ويربّي أصحابه عليها.

وقد كان السّلف الصّالح رضوان الله عليهم أحرص النّاس على نشر العقيدة الصّحيحة والدّين القويم، وتعليم النّاس ونصحهم، والرّدّ على المخالفين والمبتدعين، وذلك لأنّهم اتّفقوا على العقيدة مع اختلاف الزّمان والمكان، ولأنّهم أعلم النّاس بأحوال النّبيّ ﷺ وأفعاله وأقواله، وأشدّهم حبًا للسّنّة وأصوبهم فهمًا لنصوصها، وأحرصهم على اتباعها وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية – رحمه الله –: «مَتَى كَانَ الرَّسُولُ أَكْمَلَ الْخَلْقِ وَأَعْلَمَهُمْ بِالْحَقَائِقِ وَأَقْوَمَهُمْ قَوْلًا وَحَالًا: لَزِمَ أَنْ يَكُونَ أَعْلَمُ النَّاسِ بِهِ أَعْلَمَ الْخَلْقِ بِذَلِكَ وَأَنْ يَكُونَ أَعْظَمُهُمْ مُوَافَقَةً لَهُ وَاقْتِدَاءً بِهِ أَفْضَلَ الْخَلْقِ».

فكان أوّل من قام بحمل راية التّوحيد والعقيدة الصّحيحة بعد عصر النّبوّة، هم الصحابة رضوان الله عليهم، وقد ضربوا لنا أروع المثل في نشر العقيدة الصّحيحة، والغيرة الشّديدة على جناب التّوحيد، وقصصهم في هذا أشهر وأكثر من أن تُروى هنا، ويمكن استيعابها في مصنّف كبير، فكانوا خير خلف لرسول الله ﷺ.

ثمّ من جاء بعدهم وتتلمذ عليهم من التّابعين وأتباع التّابعين ومن بعدهم من القرون المفضلة الّتي قال فيها النبيّ ﷺ: «خَيْرُكُمْ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، وعصرهم يسمى ويمتاز على من بعدهم يسمى: (عصر القرون المفضّلة)، وهؤلاء

هم سلف هذه الأمّة الّذين أثنى عليهم رسول الله ﷺ، فهم القدوة لهذه الأمّة، ومنهجهم هو الطّريق الّذي يسيرون عليه في عقيدتهم، وفي معاملاتهم، وفي أخلاقهم، وفي جميع شؤونهم، وهو المنهج المأخوذ من الكتاب والسّنّة لقربهم من الرّسول ﷺ، لقربهم من عصر التّنزيل، وأخذهم عن الرّسول ﷺ، فهم خير القرون ومنهجهم خير المنهاج، ولهذا كانت هذه الأمّة تتدارس منهج السّلف الصّالح ويتناقلونه جيلاً بعد جيل، فكان يُدرّس في المساجد، ويُدرّس في المدارس وفي المعاهد والكلّيات والجامعات، فهذا هو منهج السّلف الصّالح، وهذه الطّريقة لمعرفتهم، أنّنا نتعلم منهج السّلف الصّالح الصّافي المأخوذ من كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ.

هذا.. وقد أخبر النّبيّ ﷺ أنّه سيكثر الاختلاف والافتراق في هذه الأمّة وذلك في قوله ﷺ: «افْتَرَقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَافَتَرَّقَتِ النَّصَارَى عَلَى اثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَستَفْتَرِقُ هذه الأمة عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً كلّها في النّار إلّا واحدة»، وقال ﷺ: «إنّه من يعش منكم بعدي سيرى اختلافًا كثيرًا، فعليكم بسنّتي وسنّة الخلفاء الراشدين المهديّين، عَضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومُحدَثات الأمور، فإنّ كلّ مُحدَثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة»، فكان من الطّبيعي أن تظهر فرق من أصحاب العقائد الباطلة على مرّ الأزمان، وقد أدرك السّلف بعضهم، وقد أعلنوا النّكير عليهم وقاموا بالرّدّ على شبهاتهم وبيّنوا للنّاس الحقّ من الباطل.

ومن هذه الفرق كانت الجهميّة، وهم أتباع الجهم بن صفوان الترمذيّ، وهذه الفرقة تمثّل تيّارًا كبيرًا من تيّارات البدع التي ابتُليت بها الأمّة الإسلاميّة في عصور السّلف، تحديداً في الثّلث الأوّل من ثاني القرون الهجريّة، وقد كانت لهم سطوة على الصّعيد

السّياسيّ، فتمكّنوا من نشر شبهاتهم بين العوام بكلّ سهولة، ولذلك قام أهل الحديث وأعلنوا النّكير عليهم وجابهوهم في كلّ الميادين، وقد صنّف أئمّة كُثر في «الرّدّ على الجهميّة»؛ كالإمام أحمد بن حنبل، والإمام عثمان بن سعيد الدارميّ، والإمام البخاريّ، والإمام ابن قتيبة، وغيرهم ممّن سيأتي ذكرهم.

وكان ممّن صنّف في هذا الباب: الإمام المبجّل أبو عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده الحافظ الكبير، وكتابه هذا نافعٌ جدًا فقد استوعب فيه بعض المباحث التي لم يتطرّق لها غيره، كما تميّز كتابه بأنّه من الكتب المسنَدة، فقلّ أن يورِد حديثاً معلّقًا بل كان الإمام يُسند الأحاديث والآثار إلى أصحابها، وهذا أمر حسن جدًا، فالأسانيد سلّم السّنن كما قالوا، كما كان في الكتاب رائحة حديثيّة عطرة، نابعة من قلم المُحدّث ابن منده، وغير هذا من أوجه النّفع في الكتاب، غير أنّنا وبالنّظر إلى المطبوع من الكتاب نجد أنّه وكغيره من كتب الإمام مليء بالتّصحيفات والأخطاء والسّقط، حتى يكاد هذا يُعكّر على القارئ للكتاب قراءته، كما كان التّخريج ضعيفًا، ولم يحكم أحد على الآثار بما تستحقّه من حيث الصحّة والرّدّ فيما أعلم، وقد سألني بعض الإخوة أن أنشط لتحقيق الكتاب وإخراجه في صورة جديدة، بالشّكل الذي يستحقّه الكتاب من الاهتمام نظرًا لأهمّيته، وقد وقع ذلك في نفسي، وشمّرت عن ساعد الجدّ، وقررت أن أبدأ في تحقيق الكتاب غير أنّني لم يكن بين يديّ نسخة خطّيّة له ممّا أخّرني عن البدء في هذا المشروع حتى أمدّني أحد إخواني الأفاضل بواحدة، فبدأت فورًا العمل على تحقيق الكتاب وكان أهمّ عملي في الكتاب أنّني:

- قمت بنسخ الأصل المخطوط وقابلته على النّسخة المطبوعة، وقد ظهر لي ما في نسختي والمطبوع من السّقط والتّصحيف، وقد ساعدني على كشفها رجوعي للكتب المطبوعة ومقارنتها بالمطبوع والمخطوط.
- قمت بضبط نصّ الكتاب كاملاً، حسب القواعد الإعرابيّة المشهورة.
- حكمت على جميع الأحاديث والآثار التي أوردها المصنّف رحمه الله تعالى في كتابه سواء مسندة أو معلّقة، بما يليق بها من حيث الصحّة والضّعف، مستعينًا بما قرّره أهل الحديث من قواعد هذا العلم.
- قمت بتخريج جميع الأحاديث والآثار في الكتاب، وقمت بعزوها إلى المصنّفات المطبوعة برقم الحديث أو رقم الصّفحة، كالتّالي:

أ. ما كان في الصّحيحين اكتفيت بعزوه لهما، دون غيرهما غالبًا، ولم أتكلّم في الرّجال إذ هما أصحّ الكتب المصنّفة على الإطلاق.

ب. ما كان في البخاريّ وحده أو مسلم وحده أقوم بعزوه له ولمن أخرجه من المصنّفين، ولا أتكلّم في الأسانيد إلّا أن يكون في السّند اختلافٌ وهذا قليل.

ت. ما رواه غيرهما خرّجته وتكلّمت عن رجاله، وبحثت عن شواهده إن كانت تصلح، وقد توسّعت في بعض المواضع في التّخريج واختصرت في البعض الآخر حسب الحاجة.

ث. لا أكتفي في الحكم على الحديث بظاهر السّند بل قد أُعلّ الحديث بعلل غير ظاهرة في السّند – على طريقة أهل العلم – مستعيناً في ذلك بكتب العلل، وجمع الطّرق.

ج. ما تفرّد المصنّف رحمه الله بإخراجه ولم أجده عند غيره فـإنّني أقـوم بترجمـة جميع رجال السّند من شيخ المصنّف إلى منتهاه باختصار، وحكمت عليه بما تيسّر لي.

- علّقت على بعض المسائل العقائديّة التي تناولها الكتاب بما تيسّر لي.
- ترجمت للمصنّف رحمه الله ترجمة متوسّطة الحجم حتى يتعرّف القـارئ على هـذا الإمام الكبير وعلى قدره في العلم.
- بدأت بمقدّمة علميّة؛ وقد تناولت فيها ما يلي:

أوّلاً: التّعريف بالفرقة الجهميّة وزعيمها الجهم بن صفوان بشكل مختصر.

ثانياً: ذكر موقف أهل العلم منهم وحكمهم فيهم[1].

ثالثًا: ذكر جهود أهل العلم في الرّدّ عليهم وأوردت كتبهم في ذلك[2].

رابعاً: تحدثت عن كتابنا هذا وعن صحة نسبته إلى مصنفه رحمه الله تعالى.

خامسًا: تكلّمت عن النّسخة الخطّيّة الّتي عندي ووصفتها ووضـعت صـورتها كما هي العادة في هذا الموطن.

- كما وضعنا فهارس علميّة للكتاب؛ فمنها فهرست للـرّواة الذيـن ترجمنـا لهـم في الحاشية، وفهرست للفوائد العلميّة، وفهرست أخير لمواضيع الكتاب وأبوابه الّـتي وضعها المصنّف رحمه الله[3].

---

(١) وقد شارك في كتابة هذا المبحث: الأخ سعيد بن محمد وفقه الله.

(٢) وقد شارك في كتابة هذا المبحث: الأخ أبو عبد الرحمن المقدسي وفقه الله.

(٣) وهذه الفهارس أعدها بعض إخواننا من طلبة العلم.

هذا...

وما كان في هذا العمل من صواب فمن توفيق الله تعالى وحده، وما كان من خطـأ أو زلل فمنّي ومن الشّيطان، أسأله سبحانه وتعالى العفو والغفران، فإنّـه سـبحانه المسـتعان وعليه وحده الاعتماد والتّكلان.

وصَلِّ اللّٰهُمَّ على سيّدنا مُحمّد وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلِّم.

وكتب

عابد بن محمد الأثري

غفر الله له ولوالديه وللمسلمين



المبحث الأوّل: التّعريف بالجهميّة

أولاً: أصل تلك التّسمية:

الجهميّة هي فرقة تُنسب في الأصل إلى الجهم بن صفوان وكنيته أبو محرز مولى بني راسب، نشأ في سمرقند أو ترمز وظهرت بدعته في ترمذ، وكان قد أخذ عن الجعد بن درهم وهو أول من قال بنفي الصّفات والأسماء ممّن ينتسبون إلى القبلة، وقد أخذ الجعد عن بيان بن سمعان النّهدي وهو رافضيّ يقول بألوهيّة عليّ، وأخذها بيان عن طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم وهو زنديق كلبيد، وقد أخذ طالوت عن خاله لبيد بن الأعصم وهو اليهوديّ الّذي سحر النّبيّ ﷺ.

فهذا **إسناد الجهميّة**، وقد انتهى الأمر بالجعد بن درهم بأن ضحّى به الأمير خالد بن عبد الله القسريّ، في واسط يوم الأضحى على رءوس الخلائق، وذلك سنة نَيف وعشرين ومائة.

وكان الجهم بن صفوان رجل لا يُعرف بالفقه ولا بالعلم ولا بالزّهد ولا بالورع ولا بأيّ شيء من ذلك، ولذا قال عبد العزيز بن أبي سلمة فيه: «لم يُعدّ قطّ من أهل العلم»[(١)]، وعلى العكس بل كان معروفاً بحبّ الجدل والمناظرة وقلّة الدّين، كما قال غير واحد.

وقد امتلأت حياته بأنواع مختلفة من الضّلالات والانحرافات العقائديّة، وكانت لديه جرأة قبيحة على الله عَزَّوَجَلَّ، وعلى كلامه؛ فكان يقول في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى

---

(١) «خلق أفعال العباد» البخاري (٢٠-بتحقيقي).



﴿الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾: «لو وجدت السّبيل إلى حكّها لحككتها»[١]، وقال عند آية أخرى: «ما كان أظرف محمّدًا حين قالها!»[٢]، وقد راجعه جماعة من العلماء فلم يستجب، لقلّة دينه وورعه.

قال الإمام الذّهبيّ: «هلك في زمن صغار التّابعين، وما علمته روى شيئًا، لكنّه زرع شرًّا عظيمًا»[٣].

ثانيًا: أهمّ بدع الجهم والجهميّة:

سنعرض – ابتداء – إجمالاً لمبتدعات الجهم التي جاء بها ووافقه عليها أتباعه؛ وهي:

١-القول بخلق القرآن:

قال الإمام أبو القاسم اللالكائي رحمه الله: «وَلَا خِلَافَ بَيْنَ الْأُمَّةِ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ جَعْدُ بْنُ دِرْهَمٍ فِي سِنِيِّ نَيِّفٍ وَعِشْرِينَ، ثُمَّ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، فَأَمَّا جَعْدٌ فَقَتَلَهُ خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَسْرِيُّ، وَأَمَّا جَهْمٌ فَقُتِلَ بِمَرْوَ فِي خِلَافَةِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ»[٤].

---

[١] «السنة» لعبد الله بن الإمام أحمد (١٦٧/١).
[٢] راجع المصدر السابق.
[٣] «ميزان الاعتدال» (٢٢٦/١)
[٤] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣١٢/١).

وهذا أمر مشهور متواتر عن الجهم والجهميّة[١]، وهي فكرة قديمة كما سبق وقلنا؛ حيث تعود إلى طالوت ابن أخت لبيد بن الأعصم اليهوديّ، وكان يقول بخلق التّوراة، وقد استطاع تهيئة الجعد بن درهم للقول بها، ثم تلقفها الجهم بن صفوان وأخذها المعتزلة عن الجهم حتى امتحنوا الأمّة بها في زمن المأمون، والمعتصم، والواثق، وكان القصد من طرح هذه البدعة الباطلة تعطيل الصّفات، والزّعم أن الله لا يتكلّم كما زعم الجعد أن الله ما كلّم موسى تكليمًا، ولم يتّخذ إبراهيم خليلاً، وقد بنى الجهم على هذا الأصل المبتدع قوله التالي[٢].

٢- تعطيل الأسماء والصّفات:

قال الإمام أحمد بن حنبل: «وتأوّل – يعني: الجهم – القرآن على غير تأويله، وكذب بأحاديث رسول الله ﷺ وزعم أنّ من وصف الله بشيء ممّا وصف به نفسه في كتابه أو حدّث عنه رسوله كان كافرًا، وكان من المشبّهة»[٣].

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «جَهْمٌ كان يُنكِرُ أسماءَ اللهِ تعالى، فلا يُسمِّيه شيئًا لا حيًّا ولا غَيرَ ذلك إلّا على سبيلِ المجازِ، قال: لأنّه إذا سمّي باسم تسمّى به المخلوق كان تشبيهًا»[٤].

---

[١] انظر: «الرد على الجهمية» للإمام أحمد (ص١١٢)، «درء تعارض العقل والنقل» (١٧٨/٥).

[٢] انظر: رسالة «جهود الصحابة والتابعين في تقرير العقيدة» (ص٩٠١) للدكتور عطا الله بخيت حماد.

[٣] «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص٢٠٦).

[٤] «مجموع الفتاوى» (٣١١/١٢).

وقال أيضًا: «فَقَالَتِ الْمُعَطِّلَةُ نُفَاةُ الصِّفَاتِ مِنْ أَهْلِ الْمِلَلِ: إِنَّ الْجَمِيعَ إِضَافَةُ مِلْكٍ وَلَيْسَ لِلَّهِ حَيَاةٌ قَائِمَةٌ بِهِ وَلَا عِلْمٌ قَائِمٌ بِهِ وَلَا قُدْرَةٌ قَائِمَةٌ بِهِ وَلَا كَلَامٌ قَائِمٌ بِهِ وَلَا حُبٌّ وَلَا بُغْضٌ وَلَا غَضَبٌ وَلَا رِضًى بَلْ جَمِيعُ ذَلِكَ مَخْلُوقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ.

وَهَذَا أَوَّلُ مَا ابْتَدَعَتْهُ فِي الْإِسْلَامِ الْجَهْمِيَّةُ وَإِنَّمَا ابْتَدَعُوهُ بَعْدَ انْقِرَاضِ عَصْرِ الصَّحَابَةِ وَأَكَابِرِ التَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَكَانَ مُقَدَّمُهُمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ الْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ فَنُسِبَتِ الْجَهْمِيَّةُ إِلَيْهِ وَنَفَوُا الْأَسْمَاءَ وَالصِّفَاتِ وَاتَّبَعَهُمُ الْمُعْتَزِلَةُ وَغَيْرُهُمْ فَنَفَوُا الصِّفَاتِ دُونَ الْأَسْمَاءِ وَوَافَقَهُمْ طَائِفَةٌ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ أَتْبَاعَ أَرِسْطُو»[١].

٣- القول بالحلول:

قالَ الإمام عَبْد الرَّحْمَنِ بن أبي حاتم الرازي: ثَنَا زَكَرِيَّا بْنُ بَكْرِ بْنِ دَاوُدَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخْسِيَّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ الْبَلْخِيَّ، يَعْنِي خَلَفَ بْنَ سُلَيْمَانَ، بِفَرْغَانَةَ قَالَ: «كَانَ جَهْمٌ عَلَى مَعْبَرِ تِرْمِذٍ، وَكَانَ رَجُلًا كُوفِيَّ الْأَصْلِ، فَصِيحَ اللِّسَانِ، لَمْ يَكُنْ لَهُ عِلْمٌ، وَلَا مُجَالَسَةٌ لِأَهْلِ الْعِلْمِ، كَانَ تَكَلَّمَ كَلَامَ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَكَلَّمَهُ السُّمَنِيَّةُ فَقَالُوا لَهُ: صِفْ لَنَا رَبَّكَ الَّذِي تَعْبُدُهُ، فَدَخَلَ الْبَيْتَ لَا يَخْرُجُ كَذَا وَكَذَا، قال: ثُمَّ خَرَجَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ أَيَّامٍ، فَقَالَ: هُوَ هَذَا الْهَوَاءُ مَعَ كُلِّ شَيْءٍ وَفِي كُلِّ شَيْءٍ وَلَا يَخْلُو مِنْهُ شَيْءٌ.

قالَ أَبُو مُعَاذٍ: كَذَبَ عَدُوُّ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ عَلَى عَرْشِهِ وَكَمَا وَصَفَ نَفْسَهُ»[٢].

---

[١] «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» (١٦١/٢).

[٢] **سنده صحيح:** علقه اللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤٢٣/٤)، وذكره الذهبي في «العلو» (ص١٥٥)، وأخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٣٣٧/٢- ط السوادي) **بسند صحيح.**

وقال الإمام ابن القيّم معلّقاً على هذا: «وهذا صحيح عنه، وأوّل من عُرف عنه في هذه الأمّة إنكار أن يكون الله فوق سماواته على عرشه هو جهم بن صفوان، وقبله الجعد بن درهم، ولكنّ الجهم هو الّذي دعا إلى هذه المقالة وقرّرها، وعنه أُخِذَت»[١].

٤- تعريف الإيمان بأنّه معرفة الله بالقلب فقط وإن كان مجرّدًا عن القول والعمل:

قال أبو عبيد القاسم بن سلّام: «ثمّ حدثت فرقة ثالثة شذّت عن الطّائفتين جميعًا ليست من أهل العلم ولا الدّين فقالوا: الإيمان معرفة بالقلوب بالله وحده وإن لم يكن هناك قول ولا عمل. وهذا منسلخ عندنا من قول أهل الملل الحنفيّة لمعارضته لكلام الله ورسوله ﷺ بالرّدّ والتّكذيب»[٢].

وقال الإمام أبو القاسم الزنجانيّ رحمه الله: «وأمّا المرجئة، فهم من البدع القديمة، وهم طوائف، وبينهم دقائق اختلاف تكثر، فمن قول بعضهم: «إنّ الإيمان قول وعقد»، وهو قول المرّيسيّ، ومن قول بعضهم: «إنّ الإيمان المعرفة بالله، وهو العلم بوجوده»، وهو قول جهم والأشعريّ، وهو أخبثها مقالة»[٣].

[١] «اجتماع الجيوش الإسلامية» (ص٣٣٨).
[٢] «الإيمان» (ص٥٩).
[٣] «شرح الرائية» للزنجاني (ص١٠٦).

٥- إنكار الصراط:

قال الملطيّ: «والْآثَار جَاءَت بتكذيب جهم فِي إِنْكَاره أَن الله يُجِيز على الصِّرَاط عباده»[١].

٦- إنكار الميزان:

قال الملطيّ: «وأنكر جهم الميزان»[٢].

٧- إنكار الحوض:

قاله عبد القاهر البغداديّ[٣].

٨- إنكار الشّفاعة:

قال الملطيّ: «وَأنكر جهم الشَّفَاعَة وَأَن قوما يخرجُون من النَّار»[٤].

٩- إنكار عذاب القبر:

قال الملطيّ: «وَأنكر جهم عَذَاب الْقَبْر ومنكرا ونكيرا»[٥].

---

[١] «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص١١٠).

[٢] المصدر السابق.

[٣] «أصول الدين» له (٢٤٥).

[٤] «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص١٣٤).

[٥] المصدر السابق (ص١٢٤).

١٠- القول بالجبر في القدر:

قال الإمام أبو القاسم الزنجانيّ: «وأحدث – يعني الجهم – مذهب الجبر، وأنّ الله جبر الخلق على الكفر والمعاصي، وله أن يفعل ما شاء، وأنّ تكليف ما لا يطاق حكمة منه بالغة»[(١)]

١١- إنكار الحكمة، والرّحمة والتّحسين، والتّقبيح، والأسباب:

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «وَالْجَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ وَمَنْ اتَّبَعَهُ يُنْكِرُونَ حِكْمَتَهُ وَرَحْمَتَهُ وَيَقُولُونَ: لَيْسَ فِي أَفْعَالِهِ وَأَوَامِرِهِ لَامُ كَيْ: لَا يَفْعَلُ شَيْئًا لِشَيْءٍ وَلَا يَأْمُرُ بِشَيْءٍ لِشَيْءٍ»[(٢)].

وقال أيضًا: «مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ: إنَّهُ لَا يَفْعَلُ الْأَشْيَاءَ بِالْأَسْبَابِ؛ بَلْ يَفْعَلُ عِنْدَهَا لَا بِهَا وَلَا يَفْعَلُ لِحِكْمَةِ وَلَا فِي الْأَفْعَالِ الْمَأمُورِ بِهَا مَا لِأَجْلِهِ كَانَتْ حَسَنَةً وَلَا الْمَنْهِيِّ عَنْهَا

مَا لِأَجْلِهِ كَانَتْ سَيِّئَةً فَهَذَا مُخَالِفٌ لِنُصُوصِ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ مِنْ السَّلَفِ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ فِي الْإِسْلَامِ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ الَّذِي أَجْمَعَتْ الْأُمَّةُ عَلَى ضَلَالَتِهِ»[(٣)]

---

(١) «شرح الرائية للزنجاني» (ص١٠٧) ط دار المنهاج.

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤٦٠/٨).

(٣) المصدر السابق (١٩٢/٤).

١٢- الخروج على ولي الأمر:

قال عبد القاهر البغداديّ: «وكان جهم مع ضلالته التي ذكرناها يحمل السّلاح ويقاتل السّلطان، وخرج مع الحارث بن سريج على نصر بن سيار، وقتله سلم بن أحوز»[١].

١٣- إنكار الملائكة:

قال الملطيّ: «وأنكر جهم ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ كِرَامًا كَٰتِبِينَ﴾»، وقال: «وأنكر جهم أَن ملك الْمَوْت يقبض الْأَرْوَاح»[٢].

١٤- القول بفناء الجنّة والنّار:

قال الإمام الدارميّ: «لا خلاف أنّه - يعني: الجهم - أول من قال بفناء الجنّة والنّار»[٣].

١٥- نفي رؤية الله:

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة: «فَإِنَّهُ - يعني: جهم - أَوَّلُ مَنْ أَنْكَرَ الْأَسْبَابَ وَالطَّبَائِعَ كَمَا أَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ ظَهَرَ عَنْهُ الْقَوْلُ بِنَفْيِ الصِّفَاتِ وَأَوَّلُ مَنْ قَالَ بِخَلْقِ كَلَامِ اللَّهِ وَإِنْكَارِ رُؤْيَتِهِ فِي الْآخِرَةِ»[٤]

[١] «الفرق بين الفرق» (ص٢١٢).

[٢] «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» (ص١١١).

[٣] «بيان تلبيس الجهمية» (١/١٨١).

[٤] «مجموع الفتاوى» (٤/١٩٢).

ثالثًا: أخذ الفرق عن الجهميّة:

شربت الكثير من الفرق من مشارب الجهميّة وأخذت عنهم كثيرًا من مقالاتهم؛ حتى قال الإمام عبد الرّحمن بن مهديّ: «هُمَا مِلَّتَانِ: الْجَهْمِيَّةُ، وَالرَّافِضِيَّةُ»[١]، وملخّص درجة تشرّب هذه الفرق؛ كما قال شيخ الإسلام ابن تيميّة:

«الجهميّة على ثلاث درجات:

- فشرّها الغالية: الّذين ينفون أسماء الله وصفاته، وإن سمّوه بشيء من أسمائه الحسنى، قالوا: هو مجاز فهو في الحقيقة عندهم ليس بحيّ ولا عالم ولا قادر ولا سميع ولا بصير ولا تكلّم ولا يتكلّم.
- والدّرجة الثّانية من التّجهّم: هو تجهّم المعتزلة ونحوهم الّذين يقرّون بأسماء الله الحسنى في الجملة، لكن ينفون صفاته، وهم -أيضًا- لا يقرّون بأسماء الله الحسنى كلّها على الحقيقة، بل يجعلون كثيرًا منها على المجاز، وهؤلاء هم الجهميّة المشهورون.
- وأمّا الدّرجة الثّالثة: فهم الصّفاتيّة المثبتون المخالفون للجهميّة، لكن فيهم نوع من التجهّم، كالّذين يقرّون بأسماء الله وصفاته في الجملة، لكن يردّون طائفة من أسمائه وصفاته الخبريّة، أو غير الخبريّة، ويتأوّلونها كما تأوّل الأوّلون صفاته كلّها، ومن هؤلاء من يقرّ بصفاته الخبريّة الواردة في القرآن دون الحديث، كما عليه كثير من أهل الكلام والفقه وطائفة من أهل الحديث، ومنهم من يقرّ

---

[١] «خلق أفعال العباد» (٥٠ بتحقيقي).



بالصّفات الواردة في الأخبار -أيضًا- في الجملة، لكن مع نفي لبعض ما ثبت بالنّصوص وبالمعقول، وذلك كأبي محمّد بن كلّاب ومن اتبعه، وفي هذا القسم يدخل أبو الحسن الأشعريّ وطوائف من أهل الفقه والكلام والحديث والتّصوّف، وهؤلاء إلى أهل السّنّة المحضة أقرب منهم إلى الجهميّة والرّافضة والخوارج والقدريّة، لكن انتسب إليهم طائفة هم إلى الجهميّة أقرب منهم إلى أهل السّنّة المحضة، فإنّ هؤلاء ينازعون المعتزلة نزاعًا عظيمًا فيما يثبتونه من الصّفات وأعظم من منازعتهم سائر أهل الإثبات فيما ينفون.

وأمّا «المتأخّرون» فإنّهم والوا المعتزلة وقاربوهم أكثر، وقدّموهم على أهل السّنّة والإثبات، وخالفوا أوّليهم، ومنهم من يتقارب نفيه وإثباته، وأكثر النّاس يقولون: إنّ هؤلاء يتناقضون فيما يجمعون من النّفي والإثبات»[1].اهـ



[1] «التسعينية» (ص٢٦٥ وما بعدها).

المبحث الثّاني: موقف أهل العلم من الجهم وشيعته

كانت بدعة الجهميّة من أشدّ البدع الّتي ابتلى الله بها هذه الأمّة، وقد نشط جهم بن صفوان وأصحابه لنشر بدعتهم بين النّاس، ثم جاء بشر بن غيّاث المرّيسيّ الحنفيّ وحمل عن جهم مذهبه الخبيث وكان بشر هو الّذي تولّى كِبر هذا المذهب وعمل جاهدًا على نشره بشتّى الطّرق، ومن هنا فقد قام أهل العلم وطلّابه بواجبهم بالتّصدي لهذه الدّعوة الخبيثة وأعلنوا أن أقوال جهم وتلميذه هي عقائد كفريّة من وحي الشّيطان، وحاجّوهم بالكتاب والسّنّة وإجماع الصّحابة، حتّى صار كلامهم أوقع عند العوام من هذيان جهم ورفاقه، وفيما يلي موقف أئمّة السّلف وولاتهم ممّن عاصر الجهم بن صفوان أو تلميذه بشر، ومن بعدهم:

١-موقف وليّ الأمر هشام بن عبد الملك (١٢٥ هـ):

قال هارون بن معروف: «كَتَبَ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ - بَعْضُ مُلُوكِ بَنِي أُمَيَّةَ – إِلَى سَلْمِ بْنِ أَحْوَزَ: أَنْ يَقْتُلَ جَهْمًا حَيْثُ مَا لَقِيَهُ، فَقَتَلَهُ سَلْمُ بْنُ أَحْوَزَ، وَكَانَ وَالِيَ مَرْوٍ»[١].

وعن محمّد بن صالح بن أبي عبيد الله قال: «قَرَأْتُ فِي دَوَاوِينِ هِشَامِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ إِلَى عَامِلِهِ بِخُرَاسَانَ، نَصْرِ بْنِ سَيَّارٍ: أَمَّا بَعْدُ، فَقَدْ نَجَمَ قِبَلَكَ رَجُلٌ مِنَ الدَّهْرِيَّةِ مِنَ الزَّنَادِقَةِ، يُقَالُ لَهُ جَهْمُ بْنُ صَفْوَانَ، فَإِنْ أَنْتَ ظَفِرْتَ بِهِ فَاقْتُلْهُ، وَإِلَّا فَادْسُسْ إِلَيْهِ مِنَ الرِّجَالِ غِيلَةً لِيَقْتُلُوهُ»[٢].

[١] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» اللالكائي (٦٣٦).

[٢] المصدر السابق.



وقال أيضًا: «القرآن كلام الله وليس بمخلوق، ومن لم يعقد عليه قلبه أنّه ليس بمخلوق؛ فهو كافر»[١].

٢- موقف سلم بن أحوز، أمير الشّرط لنصر بن سيار (١٣٠هـ):

أخرج ابن أبي حاتم من طريق محمّد بن صالح مولى بني هاشم قال: قال سلم حين أخذه: «يا جهم إنّي لست أقتلك لأنّك قاتلتني، أنت عندي أحقر من ذلك، ولكنّي سمعتك تتكلّم بكلام أعطيت الله عهداً أن لا أملكك إلا قتلتك فقتله»[٢].

٣- موقف الإمام يونس بن عبيد من صغار التّابعين (١٤٠هـ):

أخرج الطّبراني في «السّنّة» عن يونس بن عبيد أنّه قال: «فتنة المعتزلة على هذه الأمّة أشدّ من فتنة الأزارقة، لأنّهم يزعمون أن أصحاب رسول الله ﷺ ضلّوا وأنّهم لا تجوز شهادتهم بما أحدثوا، ويكذّبون بالشّفاعة والحوض وينكرون عذاب القبر، أولئك الّذين لعنهم الله فأصمّهم وأعمى أبصارهم»[٣].

قلتُ: وهذه كلها أقوال الجهم بن صفوان كما سلف.

---

[١] «الإبانة» (٢/ ٢٥٢/١٢).

[٢] «فتح الباري» (١٣/ ٤٢٩).

[٣] ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية في «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٢٠٨ - ٢٠٩).

٤- موقف الإمام سليمان بن طرخان التّيميّ (١٤٣ هـ):

روى المعتمر بن سليمان عن أبيه أنّه قال: «ليس قوم أشدّ بغضًا للإسلام من الجهميّة والقدريّة، فأمّا الجهميّة فقد بارزوا الله وأما القدريّة فإنّهم قالوا في الله»[١].

٥- الإمام جعفر الصّادق (١٤٨ هـ):

قال رحمه الله: «من قال: القرآن مخلوق، قُتل ولم يستتب»[٢].

٦- الإمام أبو حنيفة النّعمان بن ثابت (١٥٠هـ):

عن ابن أبي كرامة- ورّاق أبي بكر بن أبي شيبة- قال: قدم ابن مبارك على أبي حنيفة، فقال له أبو حنيفة: ما هذا الذي دبّ فيكم؟ قال له رجل يقال له: جهم، قال: وما يقول؟ قال: يقول القرآن مخلوق، فقال أبو حنيفة: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾[٣].

وعن يَحْيَى بن عَبْد الحميد بن عَبْد الرَّحْمَن الحمانيّ، عن أَبِيهِ، سَمِعْتُ أَبَا حنيفة، يَقُولُ: «جهم بن صَفْوَان كافر»[٤].

قال رحمه الله عمّن قال: لا أعرف ربّي في السّماء أم في الأرض: «قد كفر لأنّ الله يقول ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، وعرشه فوق سبع سماوات»، قال أبو مطيع: فإن قال: إنّه على العرش ولكنّه يقول: لا أدري العرش في السّماء أم في الأرض؟ قال أبو حنيفة:

---

[١] «السنة والرد على الجهمية» لعبد الله بن الإمام أحمد (١٠).

[٢] «الإبانة» (٢/ ١٢/٢٤٠).

[٣] «تاريخ بغداد» للخطيب (٥١٧/١٥).

[٤] «تاريخ بغداد» للخطيب (٥١٤/١٥).

«هو كافر، لأنّه أنكر أن يكون في السّماء، لأنّه تعالى في أعلى عليّين، وأنّه يُدعى من أعلى لا من أسفل»[١].

٧- الإمام عبد الله بن شوذب البلخيّ (١٥٦ هـ):

قال رحمه الله: «ترك جهم الصّلاة أربعين يوماً على وجه الشّكّ. خالفه بعض السّمنيّة فشكّ فقام أربعين يوماً لا يصلّي» وقد رآه[٢].

٨- إمام أهل الشّام عبد الرّحمن بن عمرو الأوزاعيّ (١٥٨ هـ):

قال رحمه الله: «إنّي لأرجو أن يحجب الله عَزَّوَجَلَّ جهمًا وأصحابه أفضل ثوابه الّذي وعده أولياءه حين يقول: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾؛ فجحد جهم وأصحابه أفضل ثوابه الذي وعد أولياءه»[٣].

٩- أمير المؤمنين أبو جعفر المنصور (١٥٨ هـ):

عن محمّد بن عمران بن أبي ليلى قال: حدّثني أبي قال: «لمّا قدم ذلك الرجل إلى محمّد بن عبد الرّحمن بن أبي ليلى شهد عليه ابن أبي سليمان وغيره أنّه قال: القرآن مخلوق، وشهد عليه قوم مثل قول حمّاد بن أبي سليمان.

فحدّثني خالد بن نافع قال: كتب ابن أبي ليلى إلى أبي جعفر وهو بالمدينة بما قاله ذلك الرجل وشهادته عليه وإقراره.

فكتب إليه أبو جعفر: إن هو رجع وإلّا فاضرب رقبته وأحرقه بالنّار. فتاب ورجع عن

[١] «درء تعارض العقل والنقل» (٦/ ٢٦٣).
[٢] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٦٣٠).
[٣] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٨٧٤).

قوله في القرآن»[١].

١٠- إمام الحفّاظ سفيان بن سعيد الثّوريّ (١٦١ هـ):

تواتر عنه رحمه الله أنّه قال: «من قال القرآن مخلوق فهو زنديق»[٢].

١١- الإمام عبد العزيز بن أبي سلمة المَاجِشُون (١٦٤ هـ):

قال رحمه الله: «إِنَّ كَلَامَ جَهْمٍ صِفَةٌ بِلَا مَعْنًى، وَبِنَاءٌ بِلَا أَسَاسٍ، وَلَمْ يُعَدَّ قَطّ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ»[٣].

وقال أيضًا: «جهم وشيعته الجاحدون»[٤].

١٢- شيخ الإسلام حمّاد بن سلمة (١٦٧ هـ):

عن عبد العزيز بن المغيرة، عن حمّاد بن سلمة: أنّه حدّثهم بحديث نزول الرّبّ عَزَّوَجَلَّ، فقال: «من رأيتموه ينكر هذا، فاتّهموه»[٥].

١٣- الإمام خارجة بن مصعب السرخسيّ الضبعيّ (١٦٨ هـ):

قال رحمه الله: «كفرت الجهميّة بآيات من كتاب الله عَزَّوَجَلَّ قال الله تبارك

---

[١] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٤٠٧).
[٢] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٤١٥).
[٣] «خلق أفعال العباد» (٢٠- بتحقيقي).
[٤] «السنة» للخلال (٥/ ٨٧).
[٥] «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٤٥١).

وتعالى: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾، وقالوا: ينقطع، وقال الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، فقالوا: لا تنظر».

وقال أيضاً: «الجهميّة كفّار بلّغوا نساءهم أنّهنّ طوالق، وأنّهنّ لا يحللْن لأزواجهنّ، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم»[١].

١٤- الإمام القدوة سلّام بن أبي مطيع الخزاعيّ (١٧٣هـ):

قال رحمه الله: «الجهميّة كفّارٌ، ولا يُصلّى خلفهم»[٢].

١٥- إمام دار الهجرة حجّة الأمّة أبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحيّ الحميريّ (١٧٩ هـ):

قال رحمه الله: «القرآن كلام الله، وليس من الله شيءٌ مخلوق»[٣].

وقال أيضًا رحمه الله: «من قال القرآن مخلوق فيستتاب فإن تاب وإلّا ضربت عنقه»[٤]

وجاء إليه رجل فقال له: ما تقول فيمن يقول القرآن مخلوق؟ قال: «زنديق فاقتلوه»، فقال: يا أبا عبد الله ليس هو كلامي إنّما هو كلام سمعته، قال: «لم أسمعه إلّا منك»[١].

---

[١] «السنة» للخلال (١٢/٢).

[٢] «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ٥٩٤/٢٤٠٣).

[٣] «السنة» للخلال (١٥٦/٢).

[٤] «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٤٩٥).

وقال أيضًا: «جمعت هذا – أي الموطأ – خوفًا من الجهميّة أن يضلّوا النّاس»[٢]

١٦- الإمام أبو اسماعيل حمّاد بن زيد الأزديّ (١٧٩ هـ):

قال رحمه الله: «إنَّ هؤلاء الجهميّة إنّما يحاولون يقولون: ليس في السّماء شيء»[٣].

١٧- الإمام عبد الله بن المبارك (١٨١ هـ):

قال رحمه الله: «من قال: القرآن مخلوقٌ؛ فهو زنديقٌ»[٤].

وقال أيضاً: «إنّا نستجيز أن نحكي كلام اليهود والنّصارى ولا نستجيز أن نحكي كلام الجهميّة»[٥].

١٨- الإمام المجتهد أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (١٨٢ هـ):

قال رحمه الله: «بخراسان صنفان ما على ظهر الأرض أشرّ منهما: الجهميّة والمقاتليّة»[٦].

١٩- شيخ الإسلام أبو عليّ الفضيل بن عياض التّميميّ (١٨٧ هـ):

قال رحمه الله: «من قال القرآن مخلوقٌ، فهو كافر»[٧].

---

[١] «حلية الأولياء» (٦/ ٣٢٥)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٤١٢)، و«ترتيب المدارك» (٢/ ٤٤).

[٢] «الفتاوى الكبرى» (٥/ ١٥).

[٣] «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/٥٩١/ ٢٣٩٨).

[٤] «السنة» للإمام عبد الله (٢١).

[٥] «السنة» للإمام عبد الله (٢٣).

[٦] «السنة» للإمام عبد الله (١٤).

[٧] «السنة» للخلال (٢/١٥٥).

وقال أيضاً: «هذا القرآن ليس هو كلام جبريل، ولا ميكائيل، ولكنّه كلام ربّ العالمين»[١].

٢٠- الحافظ أبو اسماعيل حاتم بن اسماعيل الكوفيّ (١٨٧ هـ):

قيل له أنّ هناك قومٌ في بغداد يزعمون أنّ كلام الله مخلوق ما تقول فيهم؟ فقال رحمه الله: «زنادقة، لا تعودوهم إن مرضوا، ولا تشهدوا جنائزهم إن ماتوا»[٢].

٢١- الإمام العابد عبد الله بن إدريس (١٩٢ هـ):

قال رحمه الله: «من قال: القرآن مخلوقٌ فقد أمات من الله شيئاً»، ثم قال: «اليهود والنّصارى والمجوس هم والله خيرٌ ممّن يقول: القرآن مخلوق»[٣].

وسُئل رحمه الله: عن الصّلاة خلف الجهميّة فأجاب: «أمؤمنون هم؟!»[٤]

وسُئل أيضاً رحمه الله عن قوم يقولون: القرآن مخلوقٌ؟ فاستشنع ذلك وقال: «سبحان الله! شيءٌ منه مخلوق؟!» وأشار بيده إلى فيه[٥].

٢٢- الإمام الحافظ أبو بكر مروان بن معاوية الفزاريّ (١٩٣ هـ):

ذُكر عنده جهمٌ فقال رحمه الله: «قبّح الله جهماً، حدّثني ابن عمٍّ لي أنّه شكّ في الله أربعين صباحاً»[٦].

---

[١] «السنة» للخلال (٢/١٦٦).

[٢] «السنة» للخلال (٢/١٦٤).

[٣] «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢/٥٥٣/٢٣٣٠).

[٤] «السنة» لعبد الله (٢٨).

[٥] «السنة» لعبد الله (٣٠).

[٦] «الابانة الكبرى» لابن بطة (٢/ ٥٨٩/ ٢٣٩٣).

٢٣- أمير المؤمنين هارون الرّشيد (١٩٣ هـ):

قال رحمه الله: «بلغني أن بشراً المرّيسيّ يزعم أن القرآن مخلوق! لله عليّ إن أظفرني به إلّا قتلته قتلةً ما قتلتها أحداً قطّ»[(١)].

٢٤- الإمام المقرئ أبو بكر بن عيّاش (١٩٣ هـ):

قال رحمه الله: «من زعم أن القرآن مخلوقٌ؛ فهو كافر»[(٢)].

وسأله سعيد المروزيّ عن أمر ابن عليّة في القرآن ما يقول فيه: فقال: «اسمع إليّ ويلك! من زعم أن القرآن مخلوق، فهو عندنا كافر، زنديق، عدوّ الله، لا تجالسه، ولا تكلّمه»[(٣)].

٢٥- الإمام أبي المثنّى معاذ بن معاذ العنبريّ (١٩٦ هـ):

قال رحمه الله: «من قال القرآن مخلوق فهو كافرٌ بالله العظيم»[(٤)].

٢٦- الإمام وكيع بن الجرّاح (١٩٧ هـ):

قال رحمه الله: «أما الجهميُّ فإنِّي أستتيبه، فإن تاب؛ وإلا قتلته»[(٥)]، وقال أيضاً: «من زعم أنّ القرآن مخلوقٌ فقد زعم أنّه مُحدَثٌ؛ يستتاب، فإن تاب؛ وإلّا ضربت عنقه»[(٦)].

---

(١) «السنة» لعبد الله (٦٨).

(٢) «السنة» لحرب الكرماني (٣٧١).

(٣) «السنة» للخلال (١٦١/٢).

(٤) «الإبانة الكبرى» لابن بطة (٢٣٣٠/٥٥٣/٢).

(٥) «السنة» للإمام عبد الله (٣١).

(٦) «السنة» للإمام عبد الله (٣٤).

وقيل له في ذبائح الجهميّة قال: «لا تؤكل هم مرتدّون»[١]، عن السويديّ قال: «سألت وكيعًا عن الصّلاة خلف الجهميّة فقال: لا تصلِّ خلفهم»[٢].

وقال: «القرآن كلام الله أنزله جبريل على محمّد. كلّ صاحب هوى يعرف الله ويعرف من يعبد إلّا الجهميّة لا يدرون من يعبدون، بشر المرّيسيّ وأصحابه»[٣].

وقال وكيع: «أَحْدَثُوا هَؤُلَاءِ الْمُرْجِئَةُ الْجَهْمِيَّةُ - وَالْجَهْمِيَّةُ كُفَّارٌ - وَالْمَرِّيسِيُّ جَهْمِيٌّ، وَعَلِمْتُمْ كَيْفَ كَفَرُوا، قَالُوا: يَكْفِيكَ الْمَعْرِفَةُ، وَهَذَا كُفْرٌ، وَالْمُرْجِئَةُ يَقُولُونَ: الْإِيمَانُ قَوْلٌ بِلَا فِعْلٍ، وَهَذَا بِدْعَةٌ، فَمَنْ قَالَ: الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ فَهُوَ كَافِرٌ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ يُسْتَتَابُ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ»[٤].

٢٧- الإمام سفيان بن عيينة (١٩٨ هـ):

قال رحمه الله: «القرآن كلام الله عز وجل، من قال مخلوقٌ؛ فهو كافرٌ، ومن شكّ في كفره؛ فهو كافرٌ»[٥].

وقال أيضاً: «من قال القرآن مخلوق؛ كان محتاجاً أن يُصلبَ على ذباب»[٦]؛ يعني جبل.

[١] «السنة» للإمام عبد الله (١٥).
[٢] «السنة» للإمام عبد الله (١٤).
[٣] «السنة» للإمام عبد الله (١٥).
[٤] «خلق أفعال العباد» (٤١- بتحقيقي).
[٥] «السنة» للإمام عبد الله (٢٥).
[٦] «السنة» للإمام عبدالله (٢٦).

٢٨- الإمام أبو سعيد عبد الرّحمن بن مهديّ (١٩٨ هـ) :

كان رحمه الله إذا ذكر عنده أمر جهم، وأمر بشرٍ ـ يعني المريسي ـ، قال: «تدري إلى أيّ شيءٍ يذهبون؟ إلى أنّه ليس – ويُشير بيده إلى السّماء – أي: ليس إله»[(١)].

وقال: «لو كان لي من الأمر شيءٌ: لقمتُ على الجسر، فلا يمرّ بي أحد من الجهميّة إلّا سألته عن القرآن فإن قال: أنّه مخلوق؛ ضربت رأسه، ورميت به في الماء»[(٢)].

وقال أيضاً: «لو خطب إليَّ رجلٌ من الجهميّة أمَة لم أزوِّجه»[(٣)].

٢٩- الإمام المحدّث أبو ضمرة أنس بن عياض اللّيثيّ (٢٠١):

سأله إسحاق بن بهلول الأنباري عن الصّلاة خلف الجهميّة فقال رحمه الله: «لا تصلِّ خلفهم وتلا: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾»[(٤)].

٣٠- الإمام محمّد بن إدريس الشّافعيّ (٢٠٤ هـ):

ناظر حفص بن يحيي الفرد بحضرة وال مصر وكان يحيي معتزليّاً جهميّاً فقال له: «كفرت والله الّذي لا إله إلّا هو».

[(١)] «الإبانة الكبرى» (٢/٥٩٠/٢٣٩٦).

[(٢)] «السنة» لعبد الله (٤٧).

[(٣)] «السنة» لحرب الكرماني (٦٦٥).

[(٤)] «السنة» للخلال (٢/١٤).

وقال رحمه الله: «القرآن كلام الله غير مخلوق ومن قال: مخلوق فهو كافر»[١].

---

[١] «الشريعة» للآجري (٢١١).



المبحث الثّالث: جهود أهل السّنّة في التّصنيف في الرّدّ على الجهميّة

ذكرنا في المبحث الأخير أقوال وفتاوى لعلماء السّلف في حقّ الجهميّة ودعاتهم، وفي هذا المبحث سنذكر جهودهم في تدوين هذه الأقوال والحجج عن طريق التّصنيف في هذا، وقد قسّمنا الكتب المصنّفة في الرّدّ على الجهميّة إلى ثلاثة أقسام؛ هي كالتّالي:

القسم الأوّل: كتب مصنّفة خصّيصًا للرّدّ على الجهميّة بشكل عام:

القسم الثّاني: كتب مصنّفة خصّيصًا للرّدّ على بعض العقائد الّتي تقول بها الجهميّة.

القسم الثّالث: كتب لم تصنّف خصّيصًا للرّدّ على الجهميّة لكنّها تضمنّت أبوابًا في الرّدّ عليهم.

القسم الأوّل:

١- «رسالة في الرّدّ على الجهميّة» للإمام عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون (١٦٤ هـ)[١].

٢- «كتاب في الرّدّ على الجهميّة» للإمام هشام بن عبيد الله الرَّازيّ (٢٢١هـ)[٢].

٣- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام نعيم بن حمّاد الخزاعيّ (٢٢٨هـ)[٣].

٤- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام عبد الله بن محمّد الجعفيّ، شيخ البخاريّ (٢٢٩هـ)[١].

---

[١] رواها عنه الإمام ابن بطة الحنبلي في «الإبانة الكبرى» (٦٣/٧ ط الراية).

[٢] انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» للالكائي (٥٠٦/٢).

[٣] انظر: «الكامل في ضعفاء الرجال» (٢٥٢/٨)، وذَكر أنه له ثلاثة عشر كتابًا في الرد على الجهمية.

٥- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي الحسن عبد العزيز بن يحيى الكنانيّ المكّيّ (٢٤٠ هـ)[٢].

٦- «الرّدّ على الجهميّة والزّنادقة» للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل (٢٤١هـ).

٧- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام محمّد بن أسلم الطّوسيّ (٢٤٢ هـ)[٣].

٨- «خلق أفعال العباد والرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ (٢٥٦هـ).[٤]

٩- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أحمد بن سيار المروزيّ (٢٦٨هـ)[٥].

١٠- «الاختلاف في اللّفظ والرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (ت ٢٧٦هـ)[٦].

١١- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدّارميّ (ت ٢٨٠هـ).

١٢- «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المرّيسيّ الجهميّ العنيد فيما افترى على الله عزّ وجل من التّوحيد»، له كذلك.

١٣- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام الحكم بن معبد الخزاعيّ (المتوفى ٢٩٥هـ)[١].

---

[١] انظر: «مجموع الفتاوى» (٧٤/١٧).

[٢] انظر: «مجموع الفتاوى» (١٦٦/٦).

[٣] قال أبو يعقوب المروزي: «نَظَرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي كِتَابِ الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ الَّذِي وَضَعَهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ، فَتَعَجَّبَ مِنْهُ». انظر: «حلية الأولياء» (٢٣٨/٩).

[٤] وهو من أنفع المصنفات في هذا الباب، وقد قطعت شوطًا في تحقيقه ولله الحمد.

[٥] انظر: «صفات رب العالمين» لابن المحب الصامت (ج٢ ص٦٨٥).

[٦] وقد أكرمنا الله عَزَّوَجَلَّ بتحقيقه ونُشر وطُبع بتحقيقنا ولله الحمد.

١٤- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي العبّاس محمّد بن إسحاق بن إبراهيم السراج (ت ٣١٣هـ) رحمه الله من شيوخ البخاريّ ومسلم[٢].

١٥- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي عبد الله إبراهيم بن محمّد بن عرفة، المشهور بنفطويه (ت ٣٢٤هـ)[٣].

١٦- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم الرّازيّ (ت ٣٢٧هـ)، وقد نقل منه شيخ الإسلام ابن تيميّة والذّهبيّ وابن القيّم وغيرهم كثير.

١٧- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطّبرانيّ (ت ٣٦٠هـ)[٤].

١٨- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام الحافظ أبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن منده (ت ٣٩٥هـ) رحمه الله تعالى وهو كتابنا هذا.

١٩- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي القاسم عبد العزيز بن عليّ بن أحمد بن الفضل بن شكر الأزجيّ (ت ٤٤٤هـ)[٥].

٢٠- «الرّدّ على الجهميّة» للقاضي أبي يعلى محمّد بن الحسين بن الفرّاء (ت ٤٥٨هـ)[٦].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧٤/١٧).

(٢) انظر: «صفات رب العالمين» لابن المحب الصامت (ج٢ ص٦٨٥).

(٣) انظر: «نزهة الألباء في طبقات الأدباء» (ص١٩٥)، «سير أعلام النبلاء» (٢٦١/٢٠).

(٤) ذكره الإمام يحيي ابن منده في مصنفاته في «ذكر أبي القاسم الطبراني» (ص٦٧).

(٥) انظر: «مختصر الصواعق المرسلة» (ص١٣٩٠ ط أضواء السلف).

(٦) انظر: «سير أعلام النبلاء» (٩١/١٨).

٢١- «الرّدّ على الجهميّة» للإمام أبي القاسم عبد الرّحمن بن محمّد بن إسحاق بن منده (المتوفّى ٤٧٠ هـ)[١] وهو ولد المصنّف رحمهما الله.

٢٢- «تكفير الجهميّة» لشيخ الإسلام أبي إسماعيل عبد الله بن محمّد الأنصاريّ الهرويّ (ت ٤٨١هـ)[٢].

القسم الثّاني:

٢٣- «الرّدّ على من يقول بخلق القرآن» للإمام أبي محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ (٢٧٦هـ)[٣].

٢٤- «رسالة في أنّ القرآن غير مخلوق» للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربيّ (٢٨٥هـ).

٢٥- «العرش» للإمام أبي جعفر محمّد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ).

٢٦- «الرّدّ على من قال بخلق القرآن» للإمام أبي عبد الله إبراهيم بن محمّد بن عرفة، المشهور بنفطويه (٣٢٤هـ)[٤]

٢٧- «جزء في الرّدّ على اللّفظيّة» للحافظ أبي الفضل يعقوب بن إسحاق الهرويّ (ت ٣٣٢هـ) أحد تلاميذ عثمان الدّارميّ[١].

[١] انظر: «ذيل طبقات الحنابلة» (٢٩/١).

[٢] ذكره مصنفه في «ذم الكلام وأهله» (ج٥ ص١٣٣ ط مكتبة غرباء الأثرية).

[٣] انظر: «سير أعلام النبلاء» (٢٩٧/١٣).

[٤] ذكره ياقوت الحموي وغيره في مصنفاته؛ انظر «معجم الأدباء» ج١ ص١٢٢.

٢٨- «الرّدّ على من يقول القرآن مخلوق» للإمام أبي بكر أحمد بن سلمان النّجاد (ت ٣٤٨هـ).

٢٩- كتاب «العرش» له[٢].

٣٠- كتاب «بيان كفر من قال بخلق القرآن» للإمام أبي القاسم الطّبرانيّ (ت ٣٦٠هـ)[٣].

٣٢- كتاب «التّصديق بالنّظر إلى الله تعالى في الآخرة» للإمام أبي بكر محمّد بن الحسين الآجرّيّ (ت ٣٦٠هـ)

٣٣- «الرّؤية» للإمام أبي الحسن عليّ بن عمر الدّارقطنيّ (ت ٣٨٥هـ).

٣٤- «الرّدّ على اللّفظيّة» للإمام المصنّف رحمه الله.

القسم الثّالث: أبواب الرّدّ على الجهميّة من مصنّفات أهل الحديث:

٣٥- «التّوحيد والرّدّ على الجهميّة» من صحيح الإمام البخاريّ:

قال الحافظ ابن حجر العسقلانيّ: «(كِتَابُ التَّوْحِيدِ) كَذَا لِلنَّسَفِيِّ وَحَمَّادِ بْنِ شَاكِرٍ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الْأَكْثَرُ عَنِ الْفَرَبْرِيِّ وَزَادَ الْمُسْتَمْلِي الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ وَسَقَطَتِ الْبَسْمَلَةُ لِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَوَقع لِابْنِ بطال وبن التِّينِ كِتَابُ رَدِّ الْجَهْمِيَّةِ»[٤].

[١] انظر: «تاريخ الإسلام» (٧/٦٦٦).

[٢] نقل منه الذهبي في معجم شيوخه ج١ ص١٧٢.

[٣] انظر: «جزء فيه ذكر أبي القاسم الطبراني» (ص٦٧).

[٤] «الفتح» (١٣/٣٤٤).

٣٦- «باب فيما أنكرت الجهميّة» من سنن الإمام أبي عبد الله محمّد بن يزيد القزوينيّ، المعروف بابن ماجه (ت ٢٧٣هـ)

٣٧- «باب في الرّدّ على الجهميّة» من سنن الإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتانيّ (ت ٢٧٥هـ)

٣٨- أبواب الرّدّ على الجهميّة والطّعن فيهم من «السّنّة» للإمام أبي بكر أحمد بن محمّد بن هارون الخلّال (ت ٣١١هـ)

٣٩- أبواب الرّدّ على الجهميّة من مستخرج الإمام أبي عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوريّ الإسفراييني الشّافعيّ (ت ٣١٦هـ)

٤٠- أبواب الرّدّ على الجهميّة من «الإبانة الكبرى» للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن بطّة العكبريّ الحنبليّ (ت ٣٨٧هـ)

٤١- «باب الرّدّ على الجهميّة» من كتاب شرح السّنّة للإمام أبي محمّد الحسين بن مسعود البغويّ الشّافعيّ (ت ٥١٦هـ).



ترجمة المصنّف رحمه الله[١]

تمهيد:

من المعلوم أنّ من أراد أن يعطي فكرة عن شخصيّة من الشّخصيّات وبيانًا لأثرها في المجتمع، عليه أن يدرس الظّروف المحيطة بها والبيئة الّتي عاشت فيها حتّى يتمكّن الباحث من الوقوف على العوامل والمؤثّرات الّتي أدّت إلى ظهور تلك الشّخصيّة ونبوغها واتّجاهها، فالإنسان ابن زمانه – كما قالوا – وهو يتأثّر بالأحداث الّتي تدور حوله عادة، لذا فلا غرابة أن يشير الباحثون في مقدّمات كتبهم وبحوثهم إلى الحالة السيّاسيّة والاجتماعيّة والعلميّة التي عاشها العالم المترجَم له. فمن هنا كان لابدّ ونحن نتحدّث عن الإمام ابن منده أن نعطي أهمّية للحديث عن هذه النّواحي الثّلاثة كما يلي:

أولاً: الحالة السيّاسيّة:

عاش الإمام ابن منده في الفترة من (٣١٠ إلى ٣٩٥) ه؛ أي: إبان الدّولة العبّاسيّة، واتّفقت كلمة المؤرّخين أنّ الفترة الّتي أدركها الإمام أبو عبد الله ابن منده هي من فترات وهاء الدّولة العبّاسيّة وضعفها، والّتي آلت – فيما بعد – إلى سقوطها وانطماس معالمها من الوجود سنة ٦٥٦هعلى يد التّتار.

---

[١] هذه الترجمة للمصنف رحمه الله جمعتها وكتبتها في تقدمة تحقيقي لـ«مجلس من أمالي ابن منده» وقد نقلتها هنا وغيرت ما يلزم فقط.



فقد بدأ في هذا العصر انقسام الدّولة الإسلاميّة إلى دويلات صغيرة يسيطر على كلّ جزء منها أمير أو سلطان[١]، واستولى الديلم على فارس وخُراسان، ومن جملتها أصبهان بلد المصنّف رحمه الله[٢]، تغلّب العبيديّون الكفرة – الّذين يسمّيهم العوام فاطميّين – على بلاد مصر فحصل بسببهم البلاء العظيم على أهل الإسلام واستمرّ قرابة مائتي سنة عاثوا فيها فساداً في الأرض، ونشروا الشّرك الصّراح، وحصل منهم الكفر البواح عليهم من الله ما يستحقّون[٣].

واشتدّت فتنة القرامطة لسنوات، وصاحب ذلك كثرة الاعتداء على المقدّسات في مكّة، حتّى تعطّل الحجّ سنة ٣١٧هـ، بعدما قتل على أيديهم آلاف الحجّاج[٤]، وزاد تدخّل النّساء في أمور الحكم، وكثر النّزاع والقتال بين الحكّام وبعضهم؛ بسبب غلبة حبّ الدّنيا وإيثار حظوظ النّفس وشهواتها، حتّى كثر القتل بينهم، وصاروا أضحوكة للرّوم والقرامطة والعبيديّين الرّافضة، ولهم في ذلك قصص وأخبار لا تُحصى[٥]، وزاد الظّلم في كثير من أولئك الحكّام، وحرمان الرّعية من كثير من حقوقهم، فضلاً عن ظهور بعض المنكرات الكبار، كظهور الرّفض واستعلانه، وما تبع ذلك من منكرات عظام؛ كَسَبِّ الصّحابة، ولعنهم – لعن الله من لعنهم –، فلمّا نسوا الله ونسوا حقوقه عليهم وضعفت

[١] انظر: البداية والنهاية (١١ / ١٨٤ – سنة ٣٢٤هـ).

[٢] انظر: المصدر السابق، وتاريخ الخلفاء (٣٨٦)، وشذرات الذهب (٣٠٥/٢).

[٣] انظر: البداية والنهاية (٥١٠/٥ – سنة ٥٧٦)، وقال الإمام الذهبي: «ولقد لقي المسلمون من العبيدية والمغاربة أعظم البلاء في النفس، والمال والدين، فالأمر الله».

[٤] انظر: تاريخ الخلفاء (ص٣٨٦).

[٥] انظر: تاريخ الإسلام للذهبي (٢٦٣/٢٦)، والكامل لابن الأثير (٣٦٦/٧).

طاعته ورسولَه في نفوس كثير منهم حصلت النّتيجة الّتي جرت مجرى السّنن الكونيّة، فتفرّقوا، وتشتّتوا وصاروا إلى ما صاروا إليه.

هكذا كانت الدّولة الإسلاميّة في القرن الرّابع الّذي عاش فيه الإمام ابن منده من النّاحية السّياسيّة.

ثانيًا: الحالة الاجتماعيّة:

بعدما رأينا الحالة السّياسيّة وكيف كانت مضطربة إلى حدّ كبير، فليس لنا أن نتوقّع حياة اجتماعيّة طيّبة، إذ أدت الحالة السّياسيّة إلى اضطراب الحياة الاجتماعيّة؛ فكانت الحالة الاقتصاديّة مزرية آنذاك، فكان للحروب والاقتتال المستمر دورهما في القضاء على موارد البلاد الاقتصاديّة فانتشر من الفقر والجوع وغلاء الأسعار ما نفقت بسببه أنفس معصومة ولا حول ولا قوّة إلا بالله[١]، وصاحب هذا الفقر والغلاء انتشار السّرقة؛ فكثر اللّصوص في كل مكان فأصبح لا يطمئنّ أحد على نفسه وماله، واشتدّ الغلاء ببغداد حتّى أكل النّاس الجيف وصارت العقار والدور تباع برغفان الخبز، واشتُري لمعزّ الدّولة كرّ دقيق بعشرين ألف درهم[٢]، وفي المقابل فلا شكّ أن أكثر طبقة؛ الحكّام - ومن حولهم مِنَ الحُجّاب والوزراء - وطبقة الأغنياء كانوا في مراتع البذخ والإسراف والتّباهي بكثرة الملاهي واللّذات، وتحصيل الشّهوات والتّفاخر في طريقة العمران والبنايات والقصور والحدائق، ولله الأمر.

---

[١] انظر: البداية والنهاية (٢٠٨/١١).

[٢] انظر: شذرات الذهب (٢/ ٣٣٥) سنة ٣٣٤ هـ.



ثالثاً: الحالة العلميّة:

رغم تلك الأحوال السّياسيّة والاقتصاديّة الواهية، ورغم ضعف المركزيّة وتمزّق الدّولة الإسلاميّة إلى دويلات، فإن الحضارة الإسلاميّة قد بلغت أوجها من جانب آخر، وهو الجانب العلميّ وذلك أنّ هذا القرن قد قطف ثمار جهود القرون الثّلاثة الأولى ممّا سهّل على كلّ أهل علم وفنّ العمل والإتقان؛ فقد كان لنشوء بعض البدع، وانتشارها في ربوع الدّولة الإسلاميّة أثر في نشاط همم بعض العلماء في هذا القرن للرّدّ عليها، فصنّفت المصنّفات في السّنّة، والتّوحيد، فمن ذلك: «التّوحيد» لإمام الأئمّة ابن خزيمة، و«التّوحيد» و«الإيمان»، و«الرّدّ على الجهميّة» كلها للمصنّف رحمه الله، فكما قيل: رُبَّ ضارّة نافعة.

كما كان لاتساع رقعة الدّولة الإسلاميّة أثره الواضح في ازدياد الرّحلة في طلب العلم بين الأقطار في مشارق الأرض ومغاربها.

وبعدما عرضنا الحال التي كان فيها عصر المصنّف رحمه الله تعالى، الآن نبدأ حديثنا عن هذا الإمام نفسه.

اسمه ونسبه:

هو: أبو عبد الله مُحمّد بن إسحاق بن مُحمّد بن يحي بن منده وهو لقب لإبراهيم[١] بن الوليد بن سَنْده، بن بطّة بن أستندار العبديّ، الأصبهانيّ، رحمه الله[٢].

مولده ونشأته وأسرته:

ولد ابن منده في أصبهان – والتي تقع اليوم في إيران – سنة ٣١٠هـ، ونشأ بها.

ونشأ ابن منده في بيئة علميّة كانت بلا شكّ أحد المؤثّرات الّتي زرعت فيه حبّ العلم وحبّ السّنّة المطهّرة، وهذا يفسّر كيف أن أوّل سماع الإمام كان وقتها في السّابعة من عمره رحمه الله[٣]، فقد نشأ – رحمه الله تعالى – في بيت علم وأسرة عُرفت بالعلم والرّواية لقرون عديدة؛ فقد بقيت الرّواية فيهم من خلافة المعتصم وإلى بعد الثّلاثين وستّ مئة كما يقول الإمام الذّهبيّ رحمه الله[٤].

وبالنّظر إلى وفاة المعتصم نجد أنّه مات سنة (٢٢٧ هـ)!، وهذا يعني أن بقاء سلسلة العلم فيهم امتدّت أربعة قرون كاملة!، فأين نحن من هذه الأسرة المباركة.

---

[١] كما صرح ابن منده نفسه بذلك في: فتح الباب (٤٩).

[٢] انظر: سير أعلام النبلاء (٢٨/١٧)، أخبار أصبهان (٢/ ٣٠٦)، طبقات الحنابلة (٢/ ١٦٧)، البداية والنهاية (٣٣٦/١١)، طبقات الحفاظ (٤٠٨)، شذرات الذهب (٣/ ١٤٦).

[٣] سير أعلام النبلاء (٢٩/١٧).

[٤] سير أعلام النبلاء (٣٨/١٧).

قال أبو عليّ النّيسابوريّ رحمه الله: «بنو منده أعلام الحفّاظ في الدّنيا قديماً وحديثاً»[(١)]، وحتى أنّ أبا نعيم – ورغم ما وقع بينه وبين ابن منده – لم يسعه تجاهل تاريخ أسرته الطّويل في العلم، فقال في ترجمته: «حافظ، من أولاد المحدّثين»[(٢)]. وهذا نحسبه إنصافًا من الأوّل، رحمهما الله جميعاً.

وقد أثنى على هذا البيت العلميّ - شعراً – مُحمّد بن عبد الملك الكرجيّ، في قصيدة أنشأها في السّنّة، فقال:

وفي أصفهان آل منده كلُّهم ... صَفَوا بهديهم عن جميع الشّوائبِ

فالشّاهد: أنّ بيت المصنّف الّذي نشأ فيه كان بيت علم ودين، فوالده إسحاق بن محمّد كان محدّثاً مشهوراً وعالمًا جليلاً، قال عنه أبو نعيم: «كان من أهل بيت الحديث والرّواية»[(٣)]، وقد نشأ ابن منده تحت سمعه وبصره في أصبهان، فكان له دور في توجيه ابنه إلى العلم مبكّراً، فقد سبق أنّ أوّل سماع المصنّف رحمه الله كان في السّابعة من عمره، ومعلوم أن السّماع والتلقّي غالباً لا يكون إلّا بعد قراءة القرآن الكريم، بل وربّما حفظه، ولذا فلا يبعد أن يكون الإمام ابن منده كان حافظًا للقرآن الكريم في هذه السِّنّ.

---

(١) المصدر السابق (٣٢/١٧).
(٢) تاريخ أصبهان (٢٧٨/٢).
(٣) المصدر السابق (٢٦٦/١).

وأمّا جدّه رحمه الله: فهو الإمام الحافظ أبو عبد الله محمّد بن يحي بن منده، قال أبو الشيخ: «هو أستاذ شيوخنا وإمامهم»[(١)]، وقال عنه تلميذه الإمام ابن أبي حاتم: «حافظ حديث الثّوري، وهو صدوق ثقة من الحفّاظ»[(٢)].

وغيرهم، وقد بارك الله في هذه الأسرة فكان أبناء وأحفاد المصنّف رحمه الله تعالى كذلك من أهل العلم والدّين، فانظر إلى هذا الإمام كيف بارك الله له في عقبه وفي علمه، مع أنّ التّاريخ والواقع يشهدان بأنّ هذا صعب، كما قال الحافظ ابن حجر: «قلَّ أن يجتمع الحظّ لامرئ في نسله وتصانيفه معاً»، فنسأل الله عَزَّوَجَلَّ أن يرزقنا من فضله ممّا أعطى عبده هذا.

ومن الطّريف أن جميع أولاده الأربعة - عبد الرّحمن، وعبيد الله، وعبد الرّحيم، وعبد الوهّاب - جاؤوا على كبر؛ فجميعهم لم يُولد إلّا في عشر الثّمانين كما يقول الخطيب، والذّهبيّ[(٣)].

فالشّاهد: أنّ نسل الإمام ابن منده كان امتدادًا لسلسلة العلم من قبل ابن منده،

فابنه الأكبر، هو: أبو القاسم، عبد الرّحمن ابن منده – وهو راوي هذا الجزء – وهو أشهر أبناء المصنّف رحمهما الله تعالى، قال أبو يعلى: «كان قدوة أهل السّنّة بأصبهان، وشيخهم – في وقته – وكان مجتهداً، متّبعاً آثار النّبيّ، ويحرّض النّاس عليها، وكان شديداً

[(١)] تذكرة الحفاظ (٧٤١/٢)، وهو من طبقات المحدثين لأبي الشيخ، وهو مخطوط في الظاهرية تحت رقم (٦٥) – تاريخ.

[(٢)] الجرح والتعديل (١٢٥/٨).

[(٣)] انظر: سير أعلام النبلاء (٣٧/١٧)، والرحلة في طلب الحديث: (ص٢١١).

على أهل البدع، مبايناً لهم، وما كان في عصره وبلده مثله في ورعه وزهده وصيانته، وحاله أظهر من ذلك»[١].

وثانيهما هو: أبو الحسن، عبيد الله بن منده: قال فيه الذّهبيّ: «الثّقة الأمين»[٢]، وأصغر أولاده: أبو عمرو عبد الوهّاب ابن منده: قال عنه صاحب «المنتخب»: «شيخ جليل، نبيل من بيت العلم والحديث»[٣].

وأما أحفاده، وبقيّة أهل بيته فهم كثيرون، فمن أحفاده: الإمام يحي بن عبد الوهّاب بن الحافظ أبي عبد الله محمّد ابن إسحاق بن منده، قال عنه ابن خلّكان: «كان مِنَ الحفّاظ المشهورين، وأحد أصحاب الحديث المبرزين، وهو محدّثٌ ابن محدّثٍ ابن محدّثٍ ابن محدّثٍ ابن محدّثٍ ابن محدّثٍ، وكان جليلَ القدر، وافرَ الفضل، واسعَ الرّواية، ثقةً حافظًا فاضلًا مُكثِرًا صدوقًا، كثيرَ التّصانيف، حسنَ السّيرة، بعيدَ التّكلّف، أوحدَ أهل بيته في عصره»[٤]، وقال أبوبكر اللّفتوانيّ الحافظ: «بيت ابن منده بُدئ بيحيي وخُتم بيحيي»[٥]، ومن مصنّفاته المطبوعة: «جزء فيمن عاش من الصّحابة مائة وعشرين».
ومنهم: أبو الوفاء محمّد بن إبراهيم بن سفيان بن إبراهيم بن عبد الوهّاب بن الحافظ أبي

---

[١] طبقات الحنابلة (٢/٢٤٢).
[٢] سير أعلام النبلاء (١٨/٣٥٥).
[٣] المنتخب (١/٣٨٨).
[٤] وفيات الأعيان (٦/١٦٨) بتصرف.
[٥] المصدر السابق.

عبد الله بن منده العبديّ الأصبهانيّ بقيّة آل منده، ومسند وقته، توفّي سنة (٦٣٢هـ) تحت السّيف رحمه الله[١].

وما ذكرناه ما هو إلّا أمثلة فقط، وإلا فالعلماء من هذا البيت كثر، وقد ذكر الإمام الذّهبيّ رحمه الله تعالى أنّ له مصنّفاً في تراجم آل منده وحدهم – وهو مفقود في الغالب ولله الأمر –، وقد حاول أحد المعاصرين تعويض النّاس عن جزء الذّهبيّ هذا، وهو د. عبد الرّحمن بن سليمان العثيمين حفظه الله، حيث قام: بمحاولة حصر أهل العلم ممّن ينتسبون إلى محمّد بن يحي، فبلغ عدد الرّجال (٢٤) أربعة وعشرين نفساً، وبلغ عدد النّساء ستّة أنفس!.

وأما زوجته الّتي أنجبت هؤلاء الرّجال – حقّاً – فهي أسماء بنت محمّد بن عبد الله الشّيبانيّ، رحمها الله تعالى[٢].

طلبه للعلم ورحلته فيه:

تقدم معنا أنّ الإمام ابن منده رحمه الله تعالى قد بدأ في السّماع وهو في السّابعة من عمره، وكانت هذه بداية لرحلة طويلة من الطّلب والعلم.

وقد وُصف المصنّف رحمه الله بكثرة الرّحلة في طلب الحديث، وقد تحدّث عن نفسه، فقال: «طفت الشّرق والغرب مرّتين»[٣]

---

[١] شذرات الذهب (٥/١٥٥).

[٢] سير أعلام النبلاء (١٧/٣٩).

[٣] سير أعلام النبلاء (١٧/٣٧).

وقال الإمام الذّهبيّ: «وَلَمْ أَعلم أَحدًا كَانَ أَوسعَ رِحلةً مِنْهُ، وَلاَ أَكْثَرَ حَدِيْثًا مِنْهُ مَعَ الحِفْظ وَالثِّقَة، فَبَلَغَنَا أَنَّ عِدَّة شُيُوْخه أَلْفٌ وَسَبْعُ مائَةِ شَيْخٍ»[١].

وإليك أبرز محطّات الإمام ابن منده في رحلته الواسعة:

- أصبهان:

جرت عادة طلّاب العلم أنّهم يستفيدون أوّلاً: بحديث أهل بلدهم قبل الرّحلة في طلب العلم، وكان الإمام ابن منده رحمه الله كذلك، فقد بدأ بالتّحمّل من شيوخ بلده أصبهان، فسمع من أبيه وأكثر عنه، وعمّ أبيه عبد الرّحمن بن يحي بن منده، ومحمّد بن القاسم بن كوفي الكرماني، ومحمّد بن عمر بن حفص، وخلق سواهم.

- نيسابور:

تذكر المراجع أنّ أوّل رحلته كانت إلى نيسابور وعمره حينذاك تسع عشرة سنة، وأنّه سمع بها نحوًا من خمسمائة ألف حديث[٢]، فسمع بها من جماعة منهم: أبي حامد بن بلال ومحمّد بن الحسين القطّان، وأبي عليّ محمّد بن أحمد الميدانيّ وحاجب بن أحمد وأبي العبّاس الأصمّ، وأبي عبد الله بن الأخرم، وغيرهم.

---

[١] المصدر السابق (٣٠/١٧).

[٢] المصدر السابق.

- بغداد:

نقل الذّهبيّ عن الحاكم النّيسابوريّ أنّه قال: «أوّل خروج ابن منده إلى العراق من عندنا سنة تسع وثلاثين، فسمع بها وبالشّام وأقام بمصر سنين وصنّف التّاريخ والشّيوخ».

ثم قال الذّهبيّ: «سمع ببغداد، من إسماعيل الصّفّار، وأبي جعفر بن البختريّ الرّزّاز وطبقتهما».

وإليك جملة من البلدان الّتي رحل إليها الإمام رحمه الله تعالى: ١- أصبهان ٢- الاسكندريّة، ٣- ودمشق فكّ الله أسرها، ٤- طرابلس، ٥- بُخارى وفيها أخذ عن الهيثم بن كليب الشّاشي، صاحب المسند، ٦- بغداد، ٧- نيسابور، ٨- تنيس، ٩- حمص، ١٠- بيت المقدس نصرها الله، ١١- بيروت، ١٢- بيكند، ١٣- قيسارية، ١٤- مرو، ١٥- غزّة فك الله كربها، ١٦- صيدا، ١٧- الكوفة، ١٨- هَمَدَان، ١٩- القاهرة، ٢٠- مكّة، وغيرها.

نسأل الله أن يعيد هذه البلدان إلى سابق عهدها، وتعود منارات للعلم ونشر الإسلام.

صفاته:

كان أبو عبد الله رحمه الله فريد عصره دينًا وحفظًا وروايةً، وكان متواضعًا عزيزَ النّفس قويّ الثّقة بالله تعالى، كما كان شديدًا على أهل الأهواء والبدع، فقد قال رحمه الله: «طفت الشّرق والغرب مرّتين، فلم أتقرّب إلى مذبذب ولم أسمع من المبتدعين حديثًا واحدًا»[(١)]، كما كان من دعاة السّنّة حريصًا عليها، آمرًا بالمعروف ناهيًا عن

[(١)] تقدم عزوه، وانظر: طبقات الحنابلة (٢/١٦٧).

المنكر، لا يجامل أحدًا فيما يعتقد أنه حقّ.

مكانته العلميّة وثناء العلماء عليه:

لا شك أن رجلاً ينتمي إلى هذه الأسرة المباركة، ويرحل هذه الرّحلات العظيمة – والتي امتدّت قرابة نصف عمره – ويصنّف هذه المصنّفات المشهورة، لجدير بأن يحظى بالثّناء الحافل من أهل العلم، وهذا ما حدث مع الإمام ابن منده رحمه الله، فتجد أنّ ثناء أهل العلم عليه لا يكاد يُحصر، فمن ذلك:

قال الحاكم: «التقينا ببخارى في سنة إحدى وستّين وثلاث مئة، **وقد زاد زيادة ظاهرة**، ثم جاءنا إلى نيسابور سنة خمس وسبعين ذاهباً إلى وطنه، فقال شيخنا أبو عليّ الحافظ: بنو منده أعلام الحفّاظ في الدّنيا قديماً وحديثاً، ألا ترون إلى قريحة أبي عبد الله؟»[١].

وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ – لمّا ذكر له ابن منده –: «كان جبلاً من الجبال»[٢].

وقال جعفر بن محمّد المستغفريّ: «ما رأيت أحداً أحفظ من أبي عبد الله ابن منده»[٣].

[١] تذكرة الحفاظ (١٠٣٣/٣).

[٢] سير أعلام النبلاء (٣٢/١٧)، وقد علق الإمام الذهبي على هذا قائلاً: «فهذا يقوله أبو نعيم مع الوحشة الشديدة التي بينه وبينه».

[٣] تذكرة الحفاظ (١٠٣٤/٣).

وقال الخطيب البغداديّ: «المحدّث، الحافظ، الرّحالة كان من أئمّة هذا الشّأن وثقاتهم»، ثمّ قال: «وكان من دعاة السّنّة وحفّاظ الأثر، حدَّث بالكثير حتّى توفّي»[١].

وقال سعد بن عليّ الزّنجانيّ الحافظ – وسئل عن الدّارقطنيّ وابن منده، والحاكم، وعبد الغني – فقال: «أمّا الدّارقطنيّ فأعلمهم بالعلل، وأمّا ابن منده فأكثرهم حديثاً مع المعرفة التّامّة، وأمّا الحاكم فأحسنهم تصنيفاً، وأما عبد الغنيّ فأعرفهم بالأنساب»[٢].

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الأنصاريّ: «أبوعبد الله ابن منده سيّد أهل زمانه»[٣]. وقال الخلّال: «الإمام الحافظ، وحيد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وفريد عهده ديناً، وديانة، وحفظاً ورواية»[٤].

وقال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله تعالى – وهو يتكلّم عن ضعف الثّعلبي وأمثاله في الحديث –: «وليس لأحدهم من الخبرة بالأسانيد ما لأئمّة الحديث كشعبة، ويحي بن سعيد القطّان»، وذكر جماعةً مِنَ الأئمّة، «وأبي عبد الله ابن منده، وأمثال هؤلاء من أئمّة الحديث، ونقّاده، وحكّامه، وحفّاظه، الّذين لهم خبره، ومعرفة تامّة بأحوال النّبيّ، وأحوال من نقل العلم والحديث عن النّبيّ ﷺ من الصّحابة والتّابعين وتابعيهم ومن بعدهم مِنْ نَقَلَةِ العلم».[٥]

---

[١] الرحلة في طلب الحديث (ص٢١١).
[٢] سير أعلام النبلاء (٣٦/١٧).
[٣] المصدر السابق (٣٥/١٧).
[٤] جزء في ذكر الإمام الحافظ أبي عبد الله ابن منده (ص٣١).
[٥] منهاج السنة (٣١١/٧).

وقال الإمام الذّهبيّ: «الحافظ، الجوّال، صاحب التّصانيف، كان من أئمّة هذا الشّأن وثقاتهم»[(١)].

والمحفوظ عن أهل العلم في الثّناء عليه كثير جداً، نكتفي بما ذكرناه لحصول المراد بذكره وإن كان قليلاً.

وبعد كل هذا الثّناء العطر من أئمّة الدّين المعروفين بالجلالة في العلم، تجد أحد المعاصرين في رسالته: «المدرسة السّلفية وموقف رجالها من المنطق وعلم الكلام، عرض ونقد»، يتّهم الإمام ابن منده رحمه الله تعالى بقلّة الدّراية، وليس هو وحده بل وضعه مع الأئمّة ابن خزيمة والدّارميّ، فهكذا افترى الدّكتور على ثلاثة من أئمّة الدّين والعقيدة المشهود لهم بالحفظ والإتقان، وجلالتهم في الدّين والعلم ممّا سارت به الرّكبان، وهذا إمّا لجهله بهم وبحالهم، أو هكذا هي البدع تحمل صاحبها على الجور وعدم الإنصاف.

ولست هنا في معرض الدّفاع عن إمامين جليلين بحجم ابن خزيمة والدّارميّ، ولا حتّى ابن منده – رحمهم الله جميعاً – وإنّما سأذكر شيئًا يسيراً ممّا يدلّ على تبحّره في الدّراية بقدر الرّواية على الأقل، فأوّلاً: كيف يكون الرّجل مقصرًا في الدّراية وله كتب في شتّى العلوم كالعقيدة وعلوم الحديث وغيرها، مؤيّدًا المسائل التي يتبنّاها بالدّليل، فهذا لا يفعله إلّا من كان من أهل الفقه والدّراية.

وثانياً: فممّا يدلّ على إمامته في الفقه والدّراية: هو احتفاء العلماء بموروثه العلميّ، والنّقل عنه في كثير من المسائل بل والرّجوع إليه؛ كما فعل أحد كبار شيوخه وهو أبو

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ٤٧٩).



أحمد العسّال – الذي قال فيه الخطيب: «كان من كبار النّاس في العلم والإتقان والمعرفة»[١] – فقد أرسل إلى تلميذه ابن منده – لما كان بنيسابور – وكتب إليه يسأله في حديث أشكل عليه، فأجابه الشيخ – رحمه الله – وأوضح له ما أشكل عليه، وبيّن له عِلَلَه[٢].

وأمّا من نقل عنه من العلماء فمنهم على سبيل المثال لا الحصر:

الخطّابي – وهو من أقرانه –، والكلاباذي – وهو من معاصريه –، بل نقل عنه أبو نعيم الأصبهانيّ – على ما كان بينهما من مشاحنة – لكنّه كان ينقل عنه دون ذكر اسمه، والحافظ ابن عبد البرّ، والخطيب البغداديّ، وأبو الفضل بن طاهر المقدسيّ، والقاضي عياض، وابن الأثير، والنوويّ، وابن تيميّة، وابن القيّم، والمزّيّ، والذّهبيّ، وابن كثير، وابن رجب والعراقيّ، وابن حجر والسّخّاويّ، وأمم غيرهم إلى يومنا هذا، فلا أدري كيف يوصف ابن منده بقلّة العلم والدّراية بعد هذا؟.

عقيدته:

كان الإمام ابن منده – رحمه الله تعالى – سائرًا على عقيدة السّلف وأصحاب الحديث عاملاً بها ومنافحًا عنها، ومصنّفاته طافحة بتقرير عقيدتهم، والرّدّ على من خالفهم، ومنها كتابنا هذا، الذي وضعها للرّدّ على أحد الفرق المبتدعة في العقيدة، وأجاد في الرّدّ وفي تقرير العقيدة السّلفيّة الصّحيحة.

---

[١] تاريخ مدينة السلام (١/٢٧٠).

[٢] سير أعلام النبلاء (١٧/٣٤).

ويحسن هنا الإشارة إلى ما وقع بين المصنّف وبين الحافظ أبو نعيم الأصبهانيّ رحمهما الله جميعاً، فأقول وبالله التّوفيق:

إن الإمام أبو نعيم الأصبهانيّ رحمه الله هو من أئمّة أهل السّنّة والجماعة على عقيدة السّلف أهل الحديث والأثر[١]، وليس بأشعريّ كما زعموا، وإليك عقيدته رحمه الله تعالى، كما نقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيميّة، ولك الحكم:

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله تعالى:

«وَقَالَ الْحَافِظُ أَبُو نُعَيْمٍ الأصبهاني - صَاحِبُ «حِلْيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْمُصَنَّفَاتِ الْمَشْهُورَةِ فِي الِاعْتِقَادِ الَّذِي جَمَعَهُ: - طَرِيقُنَا طَرِيقُ السَّلَفِ الْمُتَّبِعِينَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ وَإِجْمَاعَ الْأُمَّةِ. قَالَ: وَمِمَّا اعْتَقَدُوهُ أَنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ كَامِلًا بِجَمِيعِ صِفَاتِهِ الْقَدِيمَةِ لَا يَزُولُ وَلَا يَحُولُ؛ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِعِلْمِ بَصِيرًا بِبَصَرِ سَمِيعًا بِسَمْعِ **مُتَكَلِّمًا بِكَلَامِ** وَأَحْدَثَ الْأَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ. وَكَذَلِكَ سَائِرُ كُتُبِهِ الْمُنَزَّلَةِ **كَلَامُهُ غَيْرُ مَخْلُوقٍ** وَأَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ جَمِيعِ الْجِهَاتِ مَقْرُوءًا وَمَتْلُوًّا وَمَحْفُوظًا وَمَسْمُوعًا وَمَكْتُوبًا وَمَلْفُوظًا كَلَامُ اللَّهِ حَقِيقَةً **لَا حِكَايَةً وَلَا تَرْجَمَةً** وَأَنَّهُ **بِأَلْفَاظِنَا كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ** وَأَنَّ **الْوَاقِفَةَ وَاللَّفْظِيَّةَ مِنْ الْجَهْمِيَّة** وَأَنَّ مَنْ قَصَدَ الْقُرْآنَ بِوَجْهِ مِنْ الْوُجُوهِ يُرِيدُ بِهِ خَلْقَ كَلَامِ اللَّهِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ مِنْ الْجَهْمِيَّة وَأَنَّ الجهمي عِنْدَهُمْ كَافِرٌ».

---

[١] قال الدكتور عمر بن عبد الله بن مقبل: «من نافلة القول أن يقال: العبرة في تقرير معتقد أي عالم بما غلب عليه، ولا يخرجه عن طريقة قوم ما موافقته في بعض المسائل القليلة لأقوام مخالفين في الاعتقاد وإلا، فيلزم على هذا إخراج أئمة كبار من أئمة السنة في زمانهم، وقعت لهم اجتهادات في أبواب العقائد مخالفة لما عليه السواد الأعظم من السلف».

فإذا تقرّر هذا وأنّ أبا نعيم على عقيدة أهل الحديث والأثر، بقي أن نعلم سبب الخلاف وهو: مسألة اللّفظ، وفي الواقع فإنّ هذه المسألة ليست وليدة ذاك القرن الّذي حدث فيه ما حدث بين الإمامين، بل هي مسألة قديمة وقد زلّ فيها أقوام من أهل العلم، وتخاصم فيها أئمّة مشهود لهم بالفضل، قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «ومسألة اللّفظ بالقرآن قد اضطرب فيها أقوام لهم علم وفضل، ودين، وعقل، وجرت بسببها مخاصمات ومهاجرات بين أهل الحديث والسّنّة»[(١)].

ولتوضيح أصل المسألة؛ أذكر كلامًا نفيسًا وتحقيقًا ثمينًا لشيخ الإسلام ابن تيميّة، يكشف فيه عن أصل الشّبهة، ومنشأ الخلاف فيها، فقال رحمه الله تعالى: «وسبب ذلك: أنّ لفظ التّلاوة والقراءة واللّفظ مجمل مشترك، يراد به المصدر، ويراد به المفعول:

فمن قال: اللّفظ ليس هو الملفوظ، والقول ليس هو المقول، وأراد باللّفظ والقول المصدر، كان معنى كلامه أنّ الحركة ليست هي الكلام المسموع، **وهذا صحيح**.

ومن قال: اللّفظ هو الملفوظ والقول هو نفس المقول، وأراد باللّفظ والقول مسمّى المصدر، صار حقيقة مرادة أنّ اللّفظ والقول المراد به الكلام المقول الملفوظ هو الكلام المقول الملفوظ، **وهذا صحيح**.

فمن قال: اللّفظ بالقرآن أو القراءة، أو التّلاوة مخلوقة، أو لفظي بالقرآن، أو تلاوتي دخل في كلامه نفس الكلام المقروء المتلوّ، وذلك هو كلام الله تعالى، وإن أراد بذلك مجرّد فعله وصوته، **كان المعنى صحيحاً**.

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/٣٣٣).



لكنّ إطلاق اللّفظ يتناول هذا وغيره، ولهذا قال أحمد – في بعض كلامه – من قال : لفظي بالقرآن مخلوق يريد به القرآن، فهو جهميّ؛ **احترازاً** عمّا إذا أراد به فعله وصوته.

ومن قال: لفظي بالقرآن غير مخلوق، أو تلاوتي، دخل في ذلك المصدر – الذي هو عمله – وأفعال العباد مخلوقة.

ولو قال: أردت به: أن القرآن – المتلوّ – غير مخلوق، لا نفس حركاتي، قيل له: **لفظك هذا بدعة، وفيه إجمال وإيهام – وإن كان مقصودك صحيحاً.**

كما يُقال للأوّل إذا قال: أردت أنّ فعلي مخلوق: **لفظك أيضاً بدعة، وفيه إجمال وإيهام – وإن كان مقصودك صحيحاً.**

فلهذا **منع أئمّة السّنّة الكبار إطلاق هذا وهذا،** وكان هذا وسطاً بين الطّرفين.

وكان أحمد، وغيره من الأئمّة يقولون: **القرآن حيث تصرّف كلام الله غير مخلوق،** فيجعلون القرآن نفسه حيث تصرّف غير مخلوق، من غير أن يقترن بذلك، ما يُشعر أنّ أفعال العباد وصفاتهم غير مخلوقة»، اهـ كلام شيخ الإسلام بتصرّف[١].

وانظر: كلام الإمام ابن قتيبة في رسالة «الاختلاف في اللّفظ» (ص٨٩ بتحقيقي).

فالشّاهد: أنّ في المسألة قولين ظاهراً، لكن ينطوي تحتها مسائل أخرى، فهي مسألة غامضة، وهذا يوضح سبب الخلاف.

---

[١] من درء تعارض العقل والنقل (١/٢٦٤-٢٦٦).



وإليك كلامًا نفيسًا لشيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله تعالى فيه إنصافٌ جليلٌ للمختلفين في هذه المسألة، يقول رحمه الله تعالى:

«والقول بأن (اللّفظ غير مخلوق) نُسب إلى محمّد بن يحيي الذّهليّ وأبي حاتم الرّازيّ؛ بل وبعض النّاس ينسبه إلى أبي زرعة أيضًا ويقول إنّه هو وأبو حاتم هجرا البخاريّ؛ لمّا هجره محمّد بن يحيي الذّهليّ والقصّة في ذلك مشهورة.

وبعد موت أحمد وقع بين بعض أصحابه وبعضهم وبين طوائف من غيرهم لهذا السّبب.

ومع هذا فطوائف من المنتسبين إلى السّنّة وإلى أتباع أحمد **كأبي عبد الله بن منده** وأبي نصر السّجزيّ وأبي إسماعيل الأنصاريّ، وأبي العلاء الهمدانيّ وغيرهم يقولون: لفظنا بالقرآن غير مخلوق. ويقولون: إنّ هذا قول أحمد. ويكذبون - أو منهم من يكذب - برواية أبي طالب ويقولون: إنّها مفتعلة عليه أو يقولون رجع عن ذلك كما ذكر ذلك أبو نصر السّجزيّ في كتابه «الإبانة» المشهور.

وليس الأمر كما قاله هؤلاء؛ فإنّ أعلم النّاس بأحمد وأخصّ النّاس وأصدق النّاس في النّقل عنه هم الذين رووا ذلك عنه؛ ولكنّ أهل خراسان لم يكن لهم من العلم بأقوال أحمد ما لأهل العراق الّذين هم أخصّ به»[(١)].

ثم قال رحمه الله: «وأعظم ما وقعت فتنة «اللّفظ» بخراسان وتعصّب فيها على البخاريّ – مع جلالته وإمامته – وإن كان الذين قاموا عليه أيضا أئمّة أجلّاء فالبخاريّ

[(١)] مجموع الفتاوى (٢٠٧/١٢-٢٠٨).



رحمه الله من أجلّ النّاس، وإذا حسن قصدهم واجتهد هو وهم أثابه الله وإياهم على حسن القصد والاجتهاد.

وإن كان قد وقع منه أو منهم بعض الغلط والخطأ فالله يغفر لهم كلهم؛ **لكن من الجهّال من لا يدري كيف وقعت الأمور.**

حتّى رأيت بخطّ بعض الشّيوخ الّذين لهم علم ودين يقول: مات البخاريّ بقرية خرتنك فأرسل أحمد إلى أهل القرية يأمرهم أن لا يصلّوا عليه لأجل قوله في «مسألة اللّفظ» وهذا من أبين الكذب على أحمد والبخاريّ وكاذبه جاهل بحالهما، فإنّ البخاريّ توفّي سنة ستّ وخمسين بعد موت أحمد بخمسة عشر سنة، فإنّ أحمد توفّي سنة إحدى وأربعين وكان أحمد، مكرمًا للبخاريّ معظّمًا.

وأمّا تعظيم البخاريّ وأمثاله لأحمد فهذا أظهر من أن يذكر، والبخاريّ ذكر في كتابه في «خلق الأفعال» أنّ كلتا الطّائفتين لا تفهم كلام أحمد، ومن الطّائفة الأخرى المنتسبة إلى السّنّة وأتباع أحمد: أبو نعيم الأصبهانيّ وأبو بكر البيهقيّ وغيرهما ممّن يقول: إنّهم متّبعون لأحمد وإنّ قولهم في «مسألة اللّفظ» موافق لقول أحمد.

ووقع بين ابن منده وأبي نعيم بسبب ذلك مشاجرة حتى صنّف أبو نعيم كتابه في «الرّدّ على الحروفيّة الحلوليّة» وصنّف أبو عبد الله كتابه في الرّدّ على اللّفظيّة»[1].

ثم قال: «**واختلاف النّاس في هذا الباب وغيره كثير** منه يكون «اختلاف تنوّع» مثل أن يقصد هذا حقًّا فيما يثبته والآخر يقصد حقًّا فيما نقضه وكلاهما صادق، لكن

[1] المصدر السابق (١٢/٢١١-٢١٢).



يظنّان أنّ بينهما نزاعًا معنويًّا ولا يكون الأمر كذلك، وكثير من النّزاع يعود إلى إطلاقات لفظيّة لا إلى معانٍ عقليّة وأحسن النّاس طريقةً من كان إطلاقه موافقًا للإطلاقات الشرّعيّة والمعاني الّتي يقصدها معانٍ صحيحة تطابق الشّرع والعقل»[١].

ولعلّ من آثار غموض هذه المسألة ودقّتها، هو: حدوث مشاحنات ومخاصمات بين أهل الحديث وبعضهم، كما يتجلّى ذلك واضحًا في القصّة المشهورة التي وقعت بين الإمام البخاريّ رحمه الله تعالى ومحمّد بن يحيي الذّهليّ، واستمر هذا الخلاف إلى ما شاء الله، حتّى أنّه كان إلى عهد ابن القيّم رحمه الله.

وممَّن ابتلي بهذه الفتنة واكتوى بنارها الإمامان: أبو عبد الله ابن منده، وأبو نعيم الأصبهانيّ – رحمة الله عليهما – فتكلّم كلّ منهما في الآخر بكلام لم يكن ينبغي أن يصدر من مثلهما.

قال الإمام الذّهبيّ رحمه الله: «فلقد رأيتُ لابن منده حطّاً مقذعاً على أبي نعيم، وتبديعاً، وما لا أحبّ ذكره، وكلّ منهما، فصدوق في نفسه، غير منهم في نقله بحمد الله».[٢]

ولم تتوقّف شرارة هذه الفتنة عند هذين الإمامين، بل امتدّت – كالعادة – إلى تلاميذهم وطلّابهم، بل لابدّ أنّه كان لبعضهم دور في إذكاء هذه الفتنة وهذه الخصومة الّتي وقعت بينهما – كالعادة أيضاً.

---

[١] مجموع الفتاوى (٢/٢١٣).

[٢] سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «ووقع بين أبي نعيم الأصبهانيّ وأبي عبد الله بن منده في ذلك ما هو معروف وصنّف أبو نعيم في ذلك كتابه في الرّدّ على اللّفظية والحلوليّة ومال فيه إلى جانب النّفاة القائلين بأنّ التّلاوة مخلوقة، كما مال ابن منده إلى جانب من يقول إنّها غير مخلوقة، وحكى كلّ منهما عن الأئمّة ما يدلّ على كثير من مقصوده لا على جميعه، فما قصده كلّ منهما من الحقّ وجد فيه من المنقول الثّابت عن الأئمّة ما يوافقه»[1].

فخلاصة القول: أنّ هذه المسألة الّتي أحدثت بين هذين الإمامين هذه الوحشة، ليست موجبةً لما وقع، بل ولا مسوّغةً له، فلقد كان السّكوت عنها أولى من الخوض فيها، فشيء لم يتكلّم به الصّحابة، ولم يتكلّم به التّابعون، فيسعَ من بعدهم السّكوت عنه.

ولكن أما وقد وقعت، فلم يكن هذا الشّقاق والتّشنيع سائغاً في مسألة يمكن التماس العذر فيها لمن عُرف عنه قصد اتباع السّنّة، والرّغبة في نصرتها ولكن لله الأمر من قبل ومن بعد، وهو حسبنا ونعم الوكيل[2].

وينبغي هنا أن ننبّه على أنّ هذا من كلام الأقران في بعضهم، وهذا يدخل فيه غالبا الحسد وغيره من العوامل، والمعتمد عند أهل العلم في ذلك أنّ **كلام الأقران يُطوى ولا يُروى**، والله تعالى أعلى وأعلم.

---

[1] درء التعارض (١/٢٦٨).

[2] منهج الحافظ ابن منده في الحديث وعلومه (ص٧٨).

شيوخه:

سبق ذكر سعة الإمام في الرّواية وذكر بعض رحلاته وبعض شيوخه فيها وهم أكثر من ذلك بكثير وأنا هنا سأكتفي بذكر جملة منهم فقط إن شاء الله، فمنهم:

أبوه، وعمّ أبيه عبد الرّحمن بن يحيي بن منده، ومحمّد بن عمر بن حفص، وعبد الله بن يعقوب بن إسحاق الكرمانيّ، وأبو الشّيخ الأصفهانيّ، وأبو أحمد العسّال، وأبو حاتم بن حبّان، وأبو عليّ النّيسابوريّ، وأبو إسحاق بن حمزة، والطّبرانيّ، وأبو عليّ الحسن بن محمّد بن النّضر - وهو ابن أبي هريرة -، وعبد الله بن إبراهيم المقرئ، ومحمّد بن حمزة بن عمارة، وإسماعيل الصّفّار، وأبو جعفر البختريّ الرّزّاز، وأبو الطّاهر أحمد بن عمرو المدينيّ، والحسن بن يوسف الطّرائفيّ، وعبد الله بن محمّد بن حنبل، والهيثم بن كليب الشّاشي، وإبراهيم بن محمّد بن صالح بن سنان القنطريّ، وجعفر بن محمّد بن هشام، وخيثمة بن سليمان القرشيّ، وعثمان بن محمّد السّمرقنديّ، وعليّ بن العبّاس الغزّيّ، وأبو سعيد بن الأعرابيّ، وأحمد بن زكريّا المقدسيّ، وخلقٌ سواهم[١].

ويروي بالإجازة عن: عبد الرّحمن بن أبي حاتم، وأبي العبّاس بن عقدة، والفضل بن الحصيب[٢].

قال الذّهبيّ رحمه الله: «ولم أعلم أحدًا كان أوسعَ رحلةً منه، ولا أكثرَ حديثًا منه مع الحفظ والثّقة، فبلغنا أنّ عدّة شيوخه ألف وسبع مائة شيخ»[٣].

[١] سير أعلام النبلاء (٣٠/١٧).
[٢] المصدر السابق.
[٣] سير أعلام النبلاء (٣٠/١٧).

تلاميذه:

لا شكّ أنّ إماماً بحجم ابن منده رحمه الله مع ما كان عنده من سعة في العلم والفقه والرّواية أنّه كان مطمعًا لأهل عصره من طلّاب العلم، فتتلمذ على يده جماعة كثر منهم: أبناؤه الأربعة الّذين مضى ذكرهم قريباً، وهم: عبد الرّحمن، وعبيد الله، وعبد الرّحيم، وعبد الوهّاب، وإبراهيم بن محمّد بن حمزة أبو إسحاق الأصبهانيّ، وأحمد بن الفضل الباطرقانيّ، وأحمد بن محمود الثّقفيّ، وأبو الفضل عبد الرّحمن بن أحمد بن بندار الرّازيّ، وأبو بكر بن المقرئ، وأبو عبد الله الحاكم، وأبو طاهر عمر بن محمّد المؤدب، ومحمّد بن أحمد بن الحسين المقرئ، وأممٌ غيرهم(١).

مصنّفاته:

كان أبو عبد الله رحمه الله كثيرَ التّصنيف في مختلف الميادين والعلوم، ويدلّ على هذا أنّه تقريباً إجماع كلّ من ترجم له على ذكر أنّه «صاحب تصانيف»، بل قال الذّهبيّ رحمه الله: «طوّف الدّنيا، وجمع وكتب ما لا ينحصر»(٢)، ويدلّ على هذا بوضوح القصّة الّتي سبق الإشارة إليها، وإليك سياقها.

قال الحافظ يحي بن عبد الوهّاب – حفيد المصنّف رحمهما الله –: «كنت مع عمّي عبيد الله في طريق نيسابور، فلمّا بلغنا بئر مجنة، قال عمي: كنت ها هنا مرة، فعرض لي شيخ جمال، فقال: كنت قافلاً من خراسان مع أبي، فلمّا وصلنا إلى ها هنا إذا نحن بأربعين

(١) انظر: المصدر السابق.
(٢) العبر (٦١/٣).

وقرا من الأحمال، فظننّا أنّها منسوج الثّياب، وإذا خيمة صغيرة فيها شيخ، فإذا هو والدك، فسأله بعضنا عن تلك الأحمال، فقال: هذا متاع قلّ من يرغب فيه في هذا الزّمان، هذا حديث رسول الله ﷺ»[(١)].

ولكن – وكما سبق الإشارة إليه – فإنّ كثيرًا بل كثيرًا جداً من مصنّفات هذا الإمام مفقودة أو في حكم المفقودة، وسأذكر هنا جملة ممّا وقفت عليه أو على ذكر له من كتب الإمام، مصنّفًا لها بحسب موضوعها، وأذكر بعدها حال الكتاب إن كان مطبوعًا أو مخطوطًا أو مفقودًا مع ذكر من ذكره إن كان من النّوع الأخير، ولو احتاج السّياق إلى ذكر شيء عن هذا الكتاب فعلت ذلك والله الموفّق و المستعان.

أولاً: العقيدة والفرق والرّدود:

١- التّوحيد ومعرفة أسماء الله عَزَّوَجَلَّ، وصفاته على الاتّفاق والتّفرد. (مطبوع).

٢- الرّدّ على الجهميّة (مطبوع): وهو كتابنا هذا[(٢)].

٣- الرّدّ على اللّفظيّة (مفقود): ذكره شيخ الإسلام ابن تيميّة، والذّهبيّ، وذكرا أنّه ألّفه للفتنة الّتي وقعت بينه وبين أبي نعيم رحمهما الله تعالى.

٤- كتاب الصّفات (مفقود): ذكره الذّهبيّ في السّير.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٣٧/١٧).

(٢) قلت في تقدمة تحقيق «مجلس من الأمالي» عند ذكر هذا الكتاب: «وهو كتاب نفيس جدًا في بابه، لكن لم أرَ له – مع بحثي – تحقيقًا مُرضيًا، ولذا وضعت في خطتي تحقيق هذا الكتاب، ولعله يظهر قريباً إن شاء الله»، فالحمد لله الذي أعانني على إنجاز ما خططت له بفضله وكرمه.

٥- النّفس والرّوح (مفقود): وهو كتاب كبير في الحديث عن ماهيّة الرّوح، وأحكامها، ذكره ابن تيميّة، وابن كثير، وابن القيّم، والذّهبيّ، ونقل عنه بعضهم، كالألوسيّ في «الآيات البيّنات».

٦- الإيمان على رسم الاتّفاق والتّفرد (مطبوع).

ثانيًا: الأجزاء والكتب الحديثيّة:

٧- مسند أحاديث إبراهيم بن أدهم الزّاهد (مطبوع).

٨- الأمالي: وهي جزء من عدّة مجالس حديثيّة أملاها الإمام ابن منده، كما صرّح بذلك السمعانيّ وغيره، وأكبر رقم وقفت عليه من عدد هذه المجالس هو: سبعة وثمانون مجلساً، كما أفاد السّمعانيّ في ترجمته لمحمّد بن عمر الخيّاط[١].

٩- أحاديث صفوان بن سليم (مفقود): ذكره السّمعانيّ.

١٠، ١١- حديث عمرو بن دينار (مفقود)، حديث عبد العزيز بن رفيع (مفقود): ذكرهما كلاهما السّمعانيّ.

١٢- جزء من حديث عنبسة (مفقود): ذكره الحافظ ابن حجر في «معجمه».

١٣- عوالي سفيان بن عيينة (مفقود): ذكره ابن حجر والذّهبيّ، وزاد الأوّل أنّه من تخريج أبي عبد الله لنفسه.

[١] كما قد أكرمنا الله – عَزَّوَجَلَّ – بتحقيق مجلس من تلك الأمالي برواية عبد الله ابن المصنف رحمه الله، فالحمد لله على كرمه وأسأله المزيد من عظيم فضله.

١٤- غرائب شعبة (مفقود): ذكره ابن حجر، والعلائيّ، والكتانيّ.

١٥- دلائل النّبوّة (مفقود): ذكره السّمعانيّ وهو من مسموعاته.

١٦- كتاب الدعاء (مفقود): ذكره المصنّف رحمه الله في كتاب «التّوحيد».

١٧- حديث ابن منده (مخطوط): وهو من محفوظات المكتبة المركزيّة في المملكة العربيّة السعوديّة، برقم: ١٠/٦٤١، ١٧/٧٠٣، ٢٠/٧١٣. وهو من المكتبة الظاهريّة كما ذكر غير واحد.

١٨- الفوائد: وهي ثلاثون جزءًا، انتخبها على محمّد بن إبراهيم الدّمشقيّ، ذكره الذّهبيّ والسّمعانيّ، وأشكّ أنه مخطوط، والله أعلم.

ثالثاً: الفقه:

١٩- الطّهارة بالاتّفاق والتّفرد على رسم أهل المعرفة بالآثار وصحيح الأخبار (مفقود): ذكره ابن دقيق في «الإمام»، ونقل عنه ابن حجر، والبدر العينيّ.

٢٠، ٢١- كتاب الصّلاة (مفقود)، وكتاب الزّكاة (مفقود): ذكرهما في «التّوحيد».

٢٢- الناسخ والمنسوخ (مفقود): ذكره ابن كثير في «البداية والنّهاية».

٢٣- كتاب القنوت (مفقود): ذكره السّخّاويّ، والعينيّ.

رابعاً: علوم القرآن:

٢٤- تفسير القرآن الكريم (مفقود): ذكره المصنّف في كتابه في الإيمان.

خامسًا: علوم الحديث:

٢٥- أسامي مشايخ البخاريّ (مطبوع): وهذا اسم المطبوع وهو خطأ من محقّقه والنّاشر، إذ أن اسمه الموجود على النّسخة الخطّيّة التي اعتمد عليها المحقّق هو: «جزء فيه تسمية المشايخ الذين روى عنهم الإمام أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاريّ في كتاب الجامع الصحيح الذي صنّفه». **قلتُ:** وإن كان العنوان طويلاً فإنّه كان لابدّ من نشره باسمه، لأن المصنّف هو صاحب الحقّ في تسمية كتابه، وهذا ما تقتضيه قواعد وأصول علم التّحقيق، كما أن هذه التّسمية – التي طُبع بها الكتاب – موهمة ولا تعبّر عن محتوى الكتاب، فإنّه يُفهم منها أنّ هذا الجزء فيه ذكر شيوخ البخاريّ حتّى من روى عنه في غير صحيحه، وهذا مخالف لمحتوى الكتاب والذي يتوافق مع العنوان الأصليّ له.

٢٦- جزء في اختلاف الأئمّة في القراءة والسّماع والمناولة والإجازة :ذكره الزركشيّ، والعراقيّ.

٢٧- الرّسالة في بيان فضل الأخبار وشرح مذاهب أهل الآثار وحقيقة السّنن وتصحيح الرّوايات (مطبوع): لكنّه طُبع باسم: (شروط الأئمّة)، والاسم الأوّل أصحّ فهو الّذي في المخطوط الّذي اعتمد عليه النّاشر، كما أنّه يتّفق مع تسمية السّمعانيّ له.

٢٨- شرح الرّسالة (مفقود): وهو شرح لرسالته المذكورة أعلاه.

سادسًا: التّاريخ والرّجال:

٢٩- معرفة الصّحابة (مطبوع): والذي طُبع من هذا الكتاب – حتّى الآن – هو قطعة من منتصفه لا أظنّها تمثّل ربع الكتاب الأصليّ، ولله الأمر.

٣٠- فتح الباب في الكُنى والألقاب (مطبوع): وهو كتاب قيّم، نفيس جدًا في بابه قلّ أن يكون له مثيل، وامتاز باستيعابٍ للخلاف في الكُنى ليس له نظير، ولكن بقيت مشكلته أنّ مصنّفه رحمه الله لم يرتّبه على حروف المعجم، ولكن لعلّ ذلك من طرق التّصنيف في هذا الباب، فالإمام مسلم رحمه الله أيضًا لم يرتّب كتابه في الكُنى، والله أعلم.

٣١- جزء في الذبِّ عن عكرمة (مفقود): وهو جزء صغير في دفع التُّهم الّتي رُمي بها عكرمة، ذكره الذّهبيّ، وابن حجر والسّخّاويّ والمنذريّ، وقد نقل الأخير من هذا الجزء قرابة صفحة كاملة، وهذا يبشّر بإمكانيّة إيجاده، والله المستعان.

٣٢- تاريخ النّساء (مفقود): ذكره ابن نقطة وابن ناصر الدّين وابن حجر والعينيّ.

٣٣- تاريخ أصبهان (مفقود): ذكره الحاكم، والذّهبيّ وابن خلّكان، وابن كثير والصفديّ، زاد الذّهبيّ أنّه كبير جدّاً.

٣٤- كتاب المعمّرين (مخطوط): أحمد ثالث ٦٢٤/ ٢ ورقة ١٨ – ٢٨، ٧٢٨ هـ.

تنبيه مهم: أمّا كتاب «جزء في طرق حديث إن لله تسعة وتسعين اسمًا» والّذي طُبع ونشرته (مكتبة القرآن – القاهرة) بتحقيق: أ. مجدي السّيد، وقد نسبه النّاشر والمحقّق للإمام ابن منده رحمه الله، وهذا خطأ بيّن، فالكتاب لأبي نعيم، ولشيخنا الشّيخ مشهور بن حسن بحث في هذا يستحقّ المطالعة، وهو في طبعته للكتاب الّتي نشرتها مكتبة الغرباء الأثريّة.

نهاية المطاف:

رجع ابن منده إلى بلده أصبهان بعد رحلة طويلة استمرت لعشرات السّنين، ثم توفّي بها ليلة الجمعة سَلْخ ذي القعدة من سنة خمس وتسعين وثلاثمائة، بعد أربعة وثمانين عاماً قضاها في تحصيل العلم، ونشره، والدّعوة إلى السّنّة والتّمسّك بها، ومحاربة البدع، حتى أنّه بقي يُحدّث ويُملي إلى آخر سنة من حياته، ودُفن في مقبرة دولكا باز خارج باب درزي، بعد صلاة الجمعة وصلّى عليه ابنه – وراوي هذا الجزء عنه – أبو القاسم بن منده.

ومن حسن الختام الّذي قدّره الله لعبده محمّد ابن منده ما نقله الذّهبيّ في «تاريخ الإسلام» عن الباطرقانيّ – وهو من أخصّ أصحاب أبي عبد الله – قال: «كنت مع جماعة عند أبي عبد الله - في اللّيلة التي توفّي فيها – ففي آخر نفسه قال واحد منّا: لا إلٰه إلا الله – يريد تلقينه – فأشار بيده إليه دفعتين أو ثلاثة؛ أي: اسكت، يقال لي مثل هذا!»[١].

وقد رثاه بعد وفاته غير واحد من شعراء وقته، منهم محمّد بن أحمد بن محمّد الحارث الجرجانيّ أبو جعفر، حيث قال:

اليوم طاب بكاء النّاس والحرب ... اليوم طال هموم النّفس والكرب

اليوم أظلمت الدّنيا وحلّ بها ... كواكب النّحس والإدبار والنّكب[٢]

[١] تاريخ الإسلام (٣٢٤/٢٧).

[٢] هذا البيت عليه تحفظ فليراجع.



اليوم شمس الضّحى في الأفق بالية وأدمع البدر طول اللّيل تنسكب

اليـــوم أضحت نفوس الخلق والهة وضحت المدن والأعجام والعرب

مـن هول رزء عظيـــم هدّ جانبهـم وعزّ صبر وحـلّ الويـل والحـرب

موت العفيف اللّطيف الحرّ روض نهى ومن تباهى به الإسنـــاد والكتب

شيـــخ الشّيوخ جمـال الديـن جمّلـه تواضـع حسن في دهرنـا عجب

محمّد نجـل إسحـاق عديـل تقـــي سليـل منـده نفّـاع الورى التّعب

بحـــر الأحاديـث نور يستضـيء به أهل الحديث على إرشادهم حدب[1].

وصنّف أبو موسى المدينيّ كتاباً في مناقبه سمّاه: «الذّخيرة والعدّة في مناقب أبي عبد الله ابن منده»[2].

فرحم الله الإمام أبا عبد الله ابن منده وجزاه الله تعالى على ما قدّم لأمّته خير الجزاء، وجمعنا به في دار كرامته.[3]

---

[1] جزء الخلال في ذكر من أدركهم من أصحاب أبي عبد الله ابن منده (٦٠).

[2] ذكره في كشف الظنون (٨٢٦/١).

[3] مصادر الترجمة: جزء الخلال في ذكر من أدركهم من أصحاب أبي عبد الله ابن منده، سير أعلام النبلاء، أخبار أصبهان، تاريخ دمشق، طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ (خ)، تذكرة الحفاظ، تاريخ الإسلام للذهبي، شذرات الذهب، الكامل لابن الأثير، ميزان الاعتدال، المنتظم، دول الإسلام، الأعلام للزركلي، البداية والنهاية، لسان الميزان. والحمد لله رب العالمين.

إثبات صحّة نسبة الكتاب لمؤلّفه

كُتب على طرّة المخطوط: «الرّدّ على الجهميّة تأليف أبي عبد الله محمّد بن إسحاق بن محمّد بن يحيي بن منده»، وهذه النّسبة صحيحة ولا نعلم أحدًا من أهل العلم المشهود لهم بذلك أنكر ذلك؛ ومن الأدلّة على صحّة هذا:

- تخريج الإمام ابن منده لعدد من أحاديث هذا الكتاب في كتبه الأخرى كـ«التّوحيد» و«الإيمان» وغيرها.
- رواية الإمام ابن منده عن جلّ شيوخه في هذا الكتاب في بقيّة كتبه المطبوعة.
- وضوح طريقة ابن منده المعهودة في تراجمه على تراجم هذا الكتاب، والّتي يُعرف منها تأثّره بمنهج الإمام البخاريّ والإمام ابن خزيمة في التّبويب.
- استعمال المصنّف في هذا الكتاب للعبارات التي يستعملها في كتبه الأخرى؛ كنقله الإجماعات على صحّة الأحاديث وهي من طريقته المعتادة في مصنّفاته.
- نسبة أهل العلم هذا الكتاب له؛ ومنهم: شيخ الإسلام ابن تيميّة والسّيوطيّ وغيرهم، بل وكثر عزو الأخير لهذا الكتاب في «الدرّ المنثور في التّفسير بالمأثور».





وصف النّسخة الخطّيّة

المخطوط الّذي عندي للكتاب والذي أرسله لي أحد الإخوة الأفاضل هو من مصوّرات الجامعة الإسلاميّة، وأصله أنذه من «مجموعِ في كتب العقائد» في مكتبة «ريفن كشك» (٥١٠/ ٥ ورقة ٥٥ – ٦٦؛ ١٠٨٤ هـ).

تقع في (١٢) ورقة، والصّفحة الواحدة تقريبًا فيها (٣٣) سطر، وهي مكتوبة بخطّ متوسّط غير أن النّاسخ – ولم أهتدِ إليه – كان يخطئ كثيرًا فتسبّب بوجود تصحيفات وسقطات عجيبة!، حتّى أنّه كرّر كتابة صفحتين كاملتين من الكتاب، فكرّر (ص ٨٥ في ص٨٦)، وكرر (ص٨٤ في ص٨٧)!، وكان كثيرًا ما يكتب (عمرو):- (عمر)، ونحو هذا من أنواع التّصحيف، وقد بذلت قصارى جهدي في تصحيح الأصل الّذي عندي معتمدًا على كتب التّراجم ومصادر التّخريج وكتب المصنّف المطبوعة، والله الموفّق والمستعان.





صور الأصول الخطّيّة

- ٧٠ -

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
أخبرنا الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده قال قول
الله جل وعز يوم يكشف عن ساق وما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك
وأقاويل الصحابة والتابعين في معنى تأويله حدثنا محمد بن يعقوب بن يوسف
الإمام بنيسابور وثنا محمد بن عبد الوهاب بن حبيب النيسابوري العبدي ثنا جعفر بن عون
ثنا هشام بن سعد ح وثنا إبراهيم بن محمد الديبلي بمكة ثنا إبراهيم بن عيسى الشيباني البصري
ثنا سويد بن سعيد ثنا حفص بن ميسرة الصنعاني جميعا عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار
عن أبي سعيد الخدري أنهم سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نرى ربنا عز وجل
يوم القيامة قال هل تضامون في رؤية الشمس ليلة البدر صحوا ليس فيها سحاب قالوا
لا قال فإنكم لا تضامون في رؤيته أحد منا فإذا كان يوم القيامة نودي ليتبع كل أمة
ما كانت تعبد فلا يبقى أحد كان يعبد شيئا إلا اتبعه حتى إذا بقي إلا المؤمنون فيأتيهم
الله عز وجل فيقول أنا ربكم فيقولون نعوذ بالله منك لا نشرك بالله شيئا فيقول
هل بينكم وبينه آية فيقولون نعم يكشف عن ساق فلا يبقى أحد ممن كان يعبد
الله عز وجل إلا خر له ساجد وذكر الحديث أخبرنا أحمد بن الحسن بن عتبة الرازي
بمصر ثنا روح بن الفرج وثنا عبد الله بن جعفر الوردي بمصر ثنا يحيى بن أيوب
المصري وثنا يحيى بن بكير ثنا الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن
زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم
وقال فيه ويكشف عن ساقه جل وعز قال أبو عبد الله وهذا حديث ثابت باتفاق
من البخاري ومسلم بن الحجاج وقد رواه آدم بن أبي إياس عن الليث بن سعد عن خالد
عن سعيد بن أبي هلال عن زيد بن أسلم مثله وقال يكشف عن ساقه جل وعز وقد
اختلف الصحابة في معنى قوله جل وعز يكشف عن ساق أخبرنا [illegible]
العباس بن الأشعث الغزي بغزة ثنا محمد بن حماد الطهراني ثنا عبد الرزاق أنا
الثوري عن سلمة بن كهيل عن أبي الزعراء عن ابن مسعود في قوله جل وعز يوم يكشف
عن ساق قال عن ساقيه قال أبو عبد الله هكذا في قراءة ابن مسعود يكشف بفتح
الياء وكسر الشين وأخبرنا علي بن العباس ثنا محمد بن حماد ثنا عبد الرزاق
أنا ابن التيمي عن أبيه عن مغيرة عن إبراهيم في قوله جل وعز يوم يكشف
عن ساق قال ابن عباس يكشف عن أمر عظيم ثم قال قد قامت الحرب على ساق
قال إبراهيم وقال ابن مسعود يكشف عن ساقه فيسجد كل مؤمن ويقسو ظهر الكافر
فيكون عظما واحدا   عمر بن الربيع بن سليمان بمصر ثنا بكر بن سهل ثنا
عبد الغني بن سعيد ثنا موسى بن عبد الرحمن عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس
ومن مقاتل عن الضحاك عن ابن عباس في قوله يوم يكشف عن ساق قال يكشف

الأمر

الصّفحة الأولى من المخطوط



- ٩٢ -

فما ذكروا فيه الوجه صلى الله عليه وسلم في حديث أبي موسى وصهيب وغيرهم وسؤال النبي صلى الله عليه وسلم بوجهه جل وعز واستعاذته بوجه الله وسؤاله النظر إلى وجهه جل وعز وقوله صلى الله عليه وسلم لا يسأل بوجه الله وقوله أضاءت السموات بنور وجه الله وإذا رضي عز وجل عن قوم أقبل عليهم بوجهه جل وعز وكذلك قول الله جل وعز إلى ربها ناظرة وقول الآية بمعنى إلى الوجه حقيقة الذي وعد الله جل وعز ورسوله الأولياء وبشر به المؤمنين بأن ينظروا إلى وجه ربهم جل وعز وأما الذي هو بمعنى الثواب فكقول الله عز وجل إنما نطعمكم لوجه الله وقوله جل وعز ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه وما أشبه ذلك في القرآن وقول النبي صلى الله عليه وسلم ما قابل يلتمس وجه الله وما أشبه ذلك مما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو على معنى الثواب وبالله التوفيق والحمد لله وحده لا شريك له وله الحمد والمنة

وكان الفراغ من هذه الكتاب المبارك أول اليوم نهاره صفر المبارك من شهور سنة أربعة وثمانين بعد الألف

ويتلوه إن شاء الله تعالى كتاب الصفات للدارقطني رضي الله عنه أمين أمين

رواية أبي طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي العشاري عنه رواية أبي العز أحمد بن عبيد الله بن كادش العكبري عنه رواية أبي محمد عبد الخالق بن عبد الوهاب بن الصابوني عنه رواية أبو الحسن علي بن معالي بن أبي عبد الله الرصافي عنه رواية سماع عبد الله بن أحمد بن محمد المقدسي ولد الدارقطني سنة خمس وثلثماية وتوفي سنة خمس وثمانين وثلثماية رحمه الله تعالى آمين

الصّفحة الأخيرة من المخطوط



كتاب

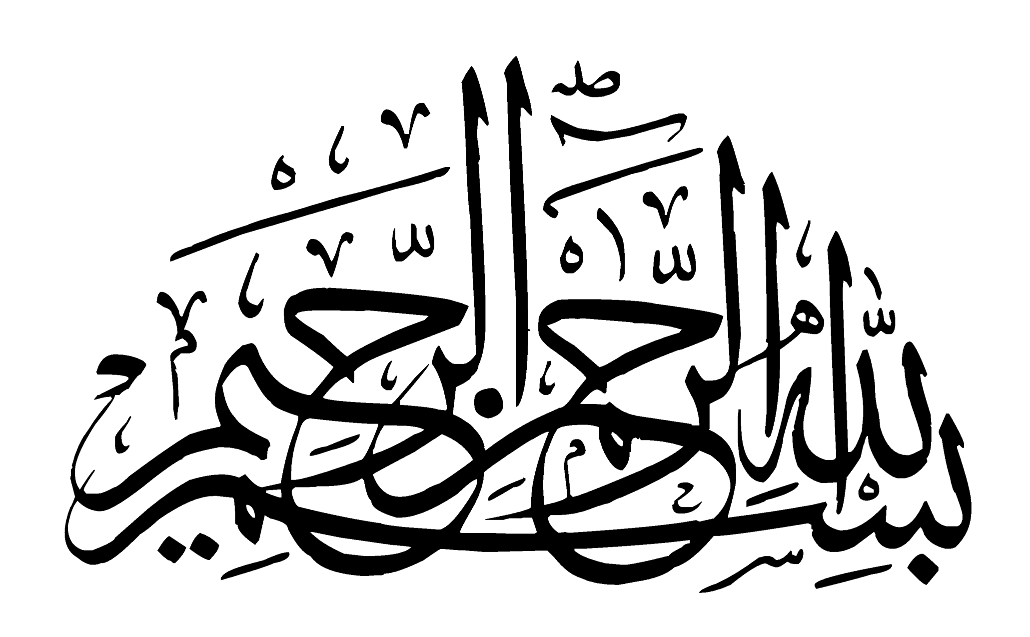


تَصْنِيفُ

الإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ

المتوفَّى سَنَة ٣٩٥هـ

رحمه الله


بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

أَخْبَرَنَا الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ يَحْيَى بْنِ مَنْدَه قَالَ:

قَوْلُ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]

وَمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، واخْتِلَافُ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ فِي مَعْنَى تَأْوِيلِهِ

١- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْأَصَمُّ - بِنَيْسَابُورَ -، نا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ حَبِيبٍ النَّيْسَابُورِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، ثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، (ح) وَثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْبُلِيُّ[١] - بِمَكَّةَ -، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ عِيسَى الشَّيْبَانِيُّ الْبَصْرِيُّ، ثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا حَفْصُ[٢] بْنُ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ، جَمِيعًا، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُمْ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَلْ نَرَى رَبَّنَا عَزَّوَجَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟، قَالَ: «هَلْ تُضَامُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ صَحْوًا لَيْسَ فِيهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لَا تُضَامُونَ فِي رُؤْيَةِ أَحدِهِمَا، فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ نُودِيَ لِيَتْبَعْ كُلُّ أُمَّةٍ مَا كَانَتْ تَعْبُدُ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا إِلَّا تَبِعَهُ، حَتَّى لَا يَبْقَى إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، فَيَأْتِيهِمُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ، فَيَقُولُ: «أَنَا رَبُّكُمْ» فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْكَ لَا نُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، فَيَقُولُ: «هَلْ

---

[١] وقع في المخطوط: [الديلي] والصواب ما أثبتناه.

[٢] في المطبوع: [جعفر بن ميسرة] وهو تحريف والمثبت هو الصواب.

بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ آيَةٌ؟» فَيقُولُونَ: نَعَمْ. ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ إِلَّا خَرَّ لَهُ سَاجِدًا»[١]. وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

٢- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عُتْبَةَ الرَّازِيُّ - بِمِصْرَ -، ثَنَا رَوْحُ بْنُ الْفَرَجِ[٢]، وَثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْوَرْدِيُّ - بِمِصْرَ -، ثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمِصْرِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، ثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَقَالَ فِيهِ: «وَيَكْشِفُ عَنْ سَاقَيْهِ جَلَّ وَعَزَّ».[٣]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَذَا **حَدِيثٌ ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ، وَقَدْ رَوَاهُ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، عَنْ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ مِثْلَهُ، وَقَالَ: «يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ جَلَّ وَعَزَّ».

وَقَدِ اخْتَلَفَ الصَّحَابَةُ فِي مَعْنَى قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾:

---

[١] **متفق عليه:** أخرجه مسلم (١٨٣/ ٣٠٣) من طريق هشام بن سعد، وأخرجه البخاري (٤٥٨١)، ومسلم (١٨٣/٣٠٢) من طريق حفص بن ميسرة، به.
وللحديث طرق كثيرة عن أبي سعيد ولكن لا داعي لتخريجها هنا إذ سنكتفي بكونها وردت في الصحيحين وسيأتي الإشارة إلى بعضها في كلام المصنف رحمه الله.

[٢] في المطبوع: [روح بن فرح]، بالحاء! وهو تصحيف والمثبت هو الصواب من ترجمته ومثبت هكذا في مصادر التخريج.

[٣] **صحيح:** أخرجه البخاري (٤٩١٩، ٧٤٣٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٧٣٧٧)، والآجري (٦٠٠)، واللالكائي (٨١٨)، جميعهم من طرق: عن الليث بن سعد به.

٣- أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ بْنِ الْأَشْعَثِ الْغَزِّيُّ – بِغَزَّةَ –، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ الطَّهْرَانِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ الثَّوْرِيُّ، عَنْ سَلَمَةَ[1] بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي الزَّعْرَاءِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَن سَاقٍ﴾ قَالَ: «عَنْ سَاقَيْهِ»[2].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَكَذَا فِي قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ، (يَكْشِفُ) بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الشِّينِ.

٤- وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ ابْنُ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مُغِيرَةَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «يُكْشَفُ عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ»، ثُمَّ قَالَ: «قَدْ قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقٍ»[3].

---

[1] وقع في المطبوع: [مسلمة بن كهيل] وهو تصحيف.

[2] **صالح**: شيخ المصنف روى عنه هنا وفي مواضع في الإيمان ولا يروي عن غير الطهراني، ولم أجد من ترجمه على الإطلاق مع شدة بحثي، ويظهر لي والله أعلم أنه مصحّف من: علي بن عياش بن عبد الله بن الأشعث الغزي، ترجمه السمعاني في أنسابه وذكر أنه يروي عن محمد بن حماد الطهراني ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلاً، وعليه فهو في منزلة مجهول الحال، فسند المصنف **ضعيف**، لكن الأثر أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٢٩٣) وتحرّف عنده (أبي الزعراء) إلى (أبي صادق)، وأخرجه الطبري في تفسيره (١٨٩/٢٣) من طريق عبد الرزاق به.

قلت: وأبو الزعراء عبد الله بن هانيء، لم يرو عنه إلا ابن أخته سلمة بن كهيل، ووثقه ابن سعد والعجلي وابن حبان، بينما أورده العقيلي في ضعفائه وأنكر عليه البخاري حديثه في الشفاعة عن ابن مسعود، وحديثه عندي قابل للتحسين لأنه من طبقة التابعين الذين يُحسّن حديثهم، والله أعلم. والأثر أورده السيوطي في الدر (٨/ ٢٥٤) وعزاه إلى المصنف، وعبد الرزاق وعبد بن حميد وابن المنذر.

[3] **ضعيف**: شيخ المصنف سبق في الأثر السابق، ولكنه توبع؛ فالحديث أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٣٢٩٠) عن ابن التيمي عن أبيه به.

قلت: وابن التيمي هو: معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، وهو ووالده ثقتان.

وأخرجه سعيد بن منصور في تفسيره (٢٢٧٧)، ومن طريقه: البيهقي في الأسماء والصفات (٧٥٠) من طريق: خالد بن عبد الله، عن مغيرة، به.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٢٣/ ١٨٧) من طريق سفيان الثوري وجرير بن عبد الحميد عن مغيرة.

قلت: لولا أن في سند ابن جرير إليهما: محمد بن حميد الرازي: وهو متهم؛ اتهمه أهل بلده بالكذب، وقال البخاري: فيه نظر – وهذا جرح شديد عنده – وقال النسائي: ليس بثقة.

وقال أبو نعيم بن عدي: «سمعتُ أبا حاتم الرازي، في منزله، وعنده ابن خراش، وجماعةٌ من مشايخ أهل الري، وحفاظهم، فذكروا ابنَ حميد، فأجمعوا على أنه ضعيفُ الحديث جدًا، وأنه يحدث بما لم يسمعه، وأنه يأخذُ أحاديثَ أهل البصرة والكوفة، فيحدث بها عن الرازيين»، وقال ابنُ خراش: «ثنا محمَّد بن حميد، وكان -والله – يكذب»، وكذَّبه أبو زرعة الرازي، وصالح جزرة.

فرواية سفيان وجرير لا تثبت، ولكن يُستغنى عنها إن شاء الله بما ثبت عن غيرهما.

وأخرجه الأزهري في تهذيب اللغة (٩/ ٢٣٣) **بسند صحيح** عن شعبة عن مغيرة به.

قلت: ومغيرة هو: ابن مقسم الضبي مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمى: ثقة فقيه، لكنه كان يدلس، وهو كثير التدليس عن إبراهيم خاصة، حتى قال الإمام أحمد: «حديث مغيرة مدخول، عامة ما روى عن إبراهيم إنما سمعه من حماد، ومن يزيد بن الوليد، والحارث العكلي وعبيدة وغيرهم»، وجعل يضعف حديث مغيرة عن إبراهيم وحده.

ولكن روى عنه شعبة بن الحجاج هذا الحديث، وشعبة كان معروفًا بذم التدليس جدًا والاحتياط في الرواية عن أهله، وهو القائل: «كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش، وقتادة، وأبي إسحاق السبيعي»؛ يعني أنه كان لا يحمل عنهم إلا ما كانوا قد سمعوه من مشايخهم، وهذا يعني أن شعبة إذا روى أحد هؤلاء الثلاثة ولو رووه عن مشايخهم بالعنعنة، فإنه ينزل منزلة السماع، وهذه مزية لشعبة تدل على رسوخ قدمه.

ولكن لا يطرد هذا في كل روايات شعبة عن غير هؤلاء المدلسين، لاحتمال أنه لا يعلم بتدليسهم أصلاً، فيبقى في القلب شيء من تصحيح وصل هذا الحديث والتغاضي عن تدليس المغيرة، لاسيما وهو كثير التدليس عن إبراهيم، والله أعلم.

وله طرق أخرى عن ابن عباس:

١- أخرجه الطبري في تفسيره (١٨٧/٢٣) من طريق: محمد بن سعد، قال: ثني أبي، قال: ثني عمي، قال: ثنا أبي، عن أبيه، عن ابن عباس، بنحوه.

قلت: محمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن سعد بن جنادة العوفي السعدي، قال الخطيب: «كان لينا في الحديث»، وأبوه: سعد بن محمد بن الحسن: جهمي تالف.

وعمه: الحسين بن الحسن بن عطية العوفي قاضي بغداد: ضعفه أبو حاتم، والنسائي وابن سعد ويحيى بن معين، وقال ابن حبان كما في الميزان: «يروي أشياء لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره».

وأبوه: الحسن بن عطيـة. قال البخاري في التاريخ الكبيـر: «ليس بذاك»، وقال أبو حاتم في الجرح والتعديل: «ضعيف الحديث».

فهذه أسرة كلها ضعفاء نسأل الله السلامة والعافية.

٢- أخرجه الطبري في تفسيره (١٨٨/٢٣)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٧٤٧)، من طريق: أبي صالح، قال: ثنا معاوية عن علي عن ابن عباس بنحوه.

قلت: وهذا **سند ضعيف؛** أبو صالح: هو عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد: وهو ضعيف، ومعاوية: هو ابن صالح بن حدير بن سعيد: صدوق إمام.

وأيضاً فهو **منقطع؛** حيث أن عليّ بن أبي طلحة لم يسمع من ابن عباس، ولم يره. وقد صرح بذلك: دحيم، وأبو حاتم الرازي، كما في «المراسيل» (ص ١٤٠)، وابنُ معين، كما في سؤالات يزيد بن الهيثم (رقم ٢٦٠)، وابن حبان في «الثقات» (٧/ ٢١١)، والخطيب في «الموضح» (١/ ٣٥٥)، ونقل الإجماع أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد» (ص ٣٩٤). وتبعهم في ذلك: الهيثميُّ في «المجمع» (٧/ ١٤، ١٥)، والعلامة أحمد شاكر في تحقيقه (٢/ ٥٢٧)، والإمام محمد ناصر الدين الألباني في «الصحيحة» (١٥٧٥). وشيخنا أبو إسحاق الحويني كما في تحقيقه لتفسير ابن كثير (٣/ ٢٢٣).

٣- وأخرج ابن المبارك في «الزهد» (١٠٥/ زوائد نعيم) ومن طريقه: الطبري في «تفسيره» (١٨٧/٢٣)، والحاكم في «مستدركه على الصحيحين» (٣٨٤٥)، وابن أبي الدنيا في «الأهوال» (١١٨)، والخطابي في «أعلام الحديث» (١٩٣١/٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٦)، جميعهم من طريق: عبد الله بن المبارك عن أسامة بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس، به.

قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد وهو أولى من حديث روي عن ابن مسعود بإسناد صحيح لم أستجز روايته في هذا الموضع».

قلت: أسامة بن زيد إما أن يكون: العدوي، وإما أن يكون الليثي، فكلاهما يروي عنه ابن المبارك، والعجيب أنني لا أعلم لأحدهما رواية عن عكرمة!.

فإن كان الأول: فهو ضعيف جداً، قال الإمام أحمد: «منكر الحديث»، وإن كان الليثي: ففي حفظه مقال معروف، وقد رجح الحاكم أنه الثاني، وتبعه في ترجيحه الحافظ ابن حجر رحمه الله، ولا أدري على أي شيء اعتمدا، وأنا حتى الآن لم أستطع التمييز بينهما، فالله أعلم.

٤- ما أخرجه المصنف برقم (٦) عن مجاهد عن ابن عباس، وهو **شاذ** كما فصلناه هناك.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ: «يَكْشِفُ عَنْ سَاقِهِ، فَيَسْجُدُ كُلُّ مُؤْمِنٍ، وَيَقْسُو كُلُّ كَافِرٍ فَيَكُونُ عَظْمًا وَاحِدًا»[(١)].

٥- ثَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ - بِمِصْرَ -، ثَنَا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، ثَنَا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، ثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَنْ مُقَاتِلٍ، عَنِ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قَالَ: «شِدَّةُ الْآخِرَةِ»[(٢)].

وله طرق غير هذه عن ابن عباس كلها ضعيفة جدًا، وسيأتي (٥،٦)، وأحسن هذه الأسانيد هو طريق أبي صالح عن معاوية عن علي عن ابن عباس، وهو **ضعيف**، ولا يصح عن ابن عباس إلا تفسيره للقراءة الأخرى: ﴿تكشف﴾، وسيأتي تخريجه.

(١) **حسن بطرقه:** قول المصنف رحمه الله: «وقال إبراهيم:..»، أي: بالسند السابق من طريق عبد الرزاق وسبق تراجم رجاله في تخريج الأثر السابق، أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٢٩٠) عن ابن التيمي عن أبيه به، وسبق أن في السند عنعنة مغيرة عن إبراهيم، والنخعي لم يسمع من ابن مسعود، فهو **منقطع** كذلك، ولكن الأثر صحيح بطرقه كما سبق تخريجه في (٣).

(٢) **ضعيف:** سبق تخريجه من طرق عدة تحت رقم (٤)، ولله الحمد.

وهذا سند **باطل** مسلسل بالضعفاء؛ ففيه: شيخ المصنف: عمر بن الربيع بن سليمان، أبو طالب الخشاب: ضعفه الدارقطني، وذكر القراب في تاريخه أنه كذاب.

وشيخه: بكر بن سهل؛ هو الدمياطي: ضعفه النسائي وغيره، وقال الخليلي: «فيه نظر».

وشيخه: عبد الغني بن سعيد؛ هو: الثقفي، ضعفه ابن يونس، وقال الذهبي: «متروك»، وقال ابن حجر: «أحد الضعفاء المتروكين»، وقال أيضا: «هالك»، وخالف ابن حبان كعادته فأورده في «ثقاته» وفي توثيقه لين معروف عند أهل العلم، ولذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «ابن يونس أعلم»؛ يعني: من ابن حبان.

وأما شيخه: فهو: موسى بن عبد الرحمن الصنعاني المفسر: قال ابن حبان: «شيخ دجال يضع الحديث، وضع على ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس كتابًا في التفسير جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن

٦- وَأَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَيُّوبَ بْنِ حَبِيبٍ الرَّقِّيُّ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ الْفِرْيَابِيُّ[١]، ثَنَا وَرْقَاءُ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾ [القلم: ٤٢]، قَالَ: «عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ»، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «أَشَدُّ سَاعَةٍ تَكُونُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»[٢].

سليمان وألزقه بابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يحدث به ابن عباس، ولا عطاء سمعه، ولا ابن جريج سمع من عطاء»، ثم قال: «لا تحل الرواية عن هذا الشيخ، ولا النظر في كتابه إلا على سبيل الاعتبار»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وذكر له أحاديث، ثم قال: «وموسى بن عبد الرحمن هذا لا أعلم له أحاديث غير ما ذكرته»، ثم قال: «وهذه الأحاديث بواطيل»،

وأما ابن جريج فلا يصح هذا عنه أصلاً وضعه عليه موسى بن عبد الرحمن هذا، وعلى فرض صحته فابن جريج مدلس وتدليسه قبيح لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح كما قال الدارقطني، وقال أيضا: «يتجنب تدليسه؛ فإنه وحش التَّدْلِيسِ»، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئًا، كما قال ابن حبان.

وأما الطريق الثانية من رواية مقاتل عن الضحاك، فلا تصح إلى مقاتل كذلك، ولو صحت عنه فلا يغني هذا شيئًا؛ فمقاتل بن سليمان: متهم، قال البخاري: «منكر الحديث، سكتوا عنه». وقال مرة: «هو لا شيء البتة»، وكذبه عمرو بن علي، والنسائي، والساجي، والدارقطني وغيرهم، والضحاك لم يسمع من ابن عباس، كما قال أبو زرعة وغيره.

فهذا **سند ساقط البتة**، مسلسل بالعلل ولكن للأثر طرق أخرى عن ابن عباس كما ذكرنا لم يصح منها شيء.

[١] في المطبوع: [الفرياي]، وهو تصحيف والمثبت هو الصواب.

[٢] **ضعيف** عن ابن عباس: شيخ المصنف وشيخه كلاهما مجهول الحال، ولكن كلاهما توبع فالأثر أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٨٨/٢٣) من طرق: عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد به.

وسنده **صحيح**؛ ورقاء بن عمر: ثقة، وابن أبي نجيح هو: عبد الله بن يسار المكي، أبو يسار الثقفي: ثقة كان يدلس، وقال سفيان بن عيينة ويحي بن سعيد القطان وابن المديني: «لم يسمع ابن أبي نجيح التفسير من مجاهد»، وتبعهم على ذلك ابن حبان.

٧- أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ، ثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، أَنَا عَبْدُ الرَّازِقِ، أَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ قَتَادَةَ: فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] قَالَ: «عَنْ شِدَّةِ الْأَمْرِ»[١].

قلت: نعم لم يسمعه من مجاهد، لكن سمعه من القاسم بن أبي بزة كما قرر النقاد ومنهم هؤلاء المذكورون، والقاسم: ثقة، وعليه فتفسير ابن أبي نجيح عن مجاهد صحيح، وقد كان سفيان الثوري رحمه الله يصححه، بل هذه الترجمة (ابن أبي نجيح، عن مجاهد) على شرط أمير المؤمنين في الحديث، فقد خرّج بها حديثًا في «صحيحه» في كتاب التفسير في تفسير الآية (٢٣٤) من سورة البقرة برقم (٤٥٣١) فعُلم بهذا أن الإمام البخاري رحمه الله يصحح تفسير ابن أبي نجيح وإلا لما خرّج عنه في صحيحه، وهو معلوم بشدة التحري في الاتصال والانقطاع رحمه الله، وعليه فالسند **صحيح** لا غبار عليه، ولكن هذا مخالف لما رواه سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار أن تفسير ابن عباس كان لقراءة: ﴿يَوْمَ تَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ كما سيأتي تخريجه برقم (١٠) وهو **أصح،** وورقاء تكلموا في روايته للتفسير وعليه فلا يصح عن ابن عباس في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بالشدة ونحوه، وعلى فرض أن الترجيح بين الطريقين غير ممكن فيكون الأثر مضطربًا **ضعيفًا** وقد ذهب إلى هذا المذهب جماعة من أهل العلم، والله أعلم.

[١] **صحيح:** أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» (٣٢٩٢)، والطبري في «تفسيره» (١٨٨/٢٣) من طريق: معمر، به.

قلت: ومعمر سيء الحفظ لحديث قتادة، كما قال الدارقطني، وقال ابنُ معين: «إذا حدّثك معمر عن العراقيين فخالفه إلا عن الزهري وابن طاووس فإنّ حديثَهُ عنهما مُستقيمٌ، وأمّا أهلُ الكوفةِ والبصرةِ فلا، وما عَمِلَ في حديثِ الأعمش شيئًا». وقتادة بصريٌّ. وقال مالك: «نعم الرجل كانَ معمر لولا روايته التفسير عَن قتادة»، ولكن لم ينفرد به معمر بل توبع؛ تابعه: سعيد بن أبي عروبة فرواه عن قتادة، أخرجه الطبري (١٨٨/٢٣) **بسند صحيح،** وسعيد بن أبي عروبة: ثقة ثابت من رجال الصحيحين، وهو أثبت الناس في قتادة، كما قال أبو حاتم في «العلل»، وقال يحي بنُ معين: «أثبتُ الناس في قتادة: سعيد بنُ أبي عروبة وهشام الدستوائي وشعبة فمن حدّثك من هؤلاء الثلاثة بحديثٍ يعني من قتادة فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: اخْتَلَفَتِ الرِّوَايَاتُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾.

٨- فَرَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بِالْيَاءِ وَضَمِّهَا[(١)].

٩- وَقَالَ يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَرَأَ ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [بِالْيَاءِ مَضْمُومَةً][(٢)].

١٠- [وَرَوَى ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿يَوْمَ تَكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بِالتَّاءِ مَفْتُوحَةً][(٣)].

ولكن سعيد كان قد اختلط بشدة، حتى صار لا يدري (قتادة عن أنس) أم (أنس عن قتادة)!؛ لكن رواه عنه هنا في رواية الطبري: يزيد بن زريع وهو من قدماء أصحابه، كما قال الإمام أحمد وغيره.

وهذه الترجمة: «يزيد عن سعيد عن قتادة» على شرط الشيخين، فالأثر **صحيح** عن قتادة، والله أعلم.

(١) **ضعيف بهذا السند:** تقدم تخريجه تحت (٤).

(٢) وقع في المطبوع: [بِالتَّاءِ مَفْتُوحَةً]! وهو تحريف ظاهر قبيح، والأثر لم أقف عليه، ويعقوب الحضرمي أحد القراء العشرة.

(٣) ما بين القوسين ساقط من المطبوع.

صحيح: علقه المصنف رحمه الله هنا، وقد وصله سعيد بن منصور كما في «التفسير» (٢٢٧٥)، وأخرجه الفراء في «معاني القرآن» (٣/ ١٧٧) والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٨)، من طريق: سفيان بن عيينة، به، وفيه زيادة: «يريد القيامة والساعة لشدتها».

وهذا أصح الأسانيد الواردة عن ابن عباس رَضِيّ الله عنه في الآية وعليه فلا يصح عنه رَضِيّ الله عنه إلا أنه قرأها بالتاء فيكون وقتها فسرها بالشدة لأن الضمير هكذا عائد على يوم القيامة وبهذا تكون الآية خرجت من كونها من آيات والصفات، وإنه لمن الخطأ أن يزعم أحد أن ابن عباس رَضِيّ

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: «مَنْ قَرَأَ بِالتَّاءِ أَيْ: ﴿تَكْشِفُ﴾ الْآخِرَةُ عَنْ سَاقٍ، يَسْتَبِينُ مِنْهَا مَا هُوَ غَائِبٌ عَنْهُ، وَمَنْ قَرَأَ ﴿يُكْشَفُ﴾ يُبَيِّنُ عَنْ شِدَّةٍ وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَئِمَّةِ السَّبْعَةِ، وَكَذَلِكَ قَرَأَ طَلْحَةُ بْنُ مُصَرِّفٍ، وَالْأَعْمَشُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ ابْنِ مَسْعُودٍ، ﴿يَوْمَ يَكْشِفُ عَنْ سَاقٍ﴾ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَكَسْرِ الشِّينِ[١].

قَالَ أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ[٢]: وَقَرَأَ الْأَخْفَشُ: (نَكْشِفُ) عَنْ سَاقٍ بِالنُّونِ عَلَى مَعْنَى قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ[٣].

١١- أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ الْأَزْرَقِ - بِمِصْرَ -، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْبَغْدَادِيُّ، ثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ، ثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ قَالَ: «يَكْشِفُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ سَاقِهِ»[٤].

الله عنه ينفي صفة الساق عن الله عَزَّوَجَلَّ فعلى فرض صحة الأثر، فإن الحديث صريح في إثبات الساق وإنما أوّل ابن عباس الآية فقط - على فرض صحة هذا وهو لا يصح كما بيناه - ولله الحمد.

[١] قال ابن الجوزي في الزاد (٨/١٠٢): «وقرأ ابن أبي عبلة، وعاصم الجحدري، وأبو الجوزاء، بفتح الياء، وبكسر الشين».اهـ

[٢] في المطبوع: [السختياني] وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

[٣] قال ابن الجوزي: «وقرأ ابن مسعود، وأبو مجلز، وابن يعمر، والضحاك: (نكشف) بنون مفتوحة مع كسر الشين».

[٤] **صحيح:** أخرجه المصنف في الإيمان (٨١١، ٨١٢)، من طريقين عن الأعمش به.

وأخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ١٩١) **بسند صحيح** عن الأعمش، به.

قلت: **وسنده صحيح**؛ الأعمش: هو سليمان بن مهران الأسدي، أبو محمد الكوفي: ثقة حافظ من رجال الجماعة عالم بالقراءات، لكنه مدلس مكثر، ولا ضير هنا فقد وقع تصريحه في التحديث من شيخه عند الطبري، وأبو صالح: هو ذكوان السمان الزيات مولى جويرية بنت قيس القيسية المدني، كان يجلب السمن والزيت إلى الكوفة، قال أحمد: ثقة من أجل الناس وأوثقهم، وقد روى له الجماعة.

وللحديث طرق أخرى عن أبي هريرة رَضِيّ الله عنه؛ وأصله في «الصحيحين» عند البخاري برقم (٨٠٦)، ومسلم (١٨٢) من حديث ابي هريرة.

[صفة الساق]

صفة الساق هي صفة ذاتية خبرية ثابتة لله تعالى بنص الكتاب والسنة الصحيحة؛ قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلا يَسْتَطِيعُونَ﴾.

وهذه الآية من آيات الصفات المعدودة التي حدث فيها خلاف بين أهل السنة، لا لاختلافهم في تأويل الصفة أم إمرارها فالجميع على إثبات الصفة لله؛ بل لاختلافهم في عدّها من آيات الصفات أصلاً، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وقد طالعت التفاسير المنقولة عن الصحابة وما رووه من الحديث ووقفت من ذلك على ما شاء الله تعالى من الكتب الكبار والصغار أكثر من مائة تفسير فلم أجد إلى ساعتي هذه عن أحد من الصحابة أنه تأول شيئًا من آيات الصفات أو أحاديث الصفات بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف إلا في مثل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ فروي عن ابن عباس وطائفة أن المراد به الشدة أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة أنهم عدوها في الصفات للحديث الذي رواه أبو سعيد في الصحيحين، ولا ريب أن ظاهر القرآن لا يدل على أن هذه من الصفات فإنه قال: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ نكرة في الإثبات لم يضفها إلى الله، ولم يقل عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر ومثل هذا ليس بتأْويل».اهـ بتصرف من «مجموع الفتاوى» (٦/ ٣٩٤، ٣٩٥).

فبيّن شيخ الإسلام أنه ليس تأويلاً وأوضح أصل الخلاف؛ وسبب ذلك هو ورود هذه الصفة منكرة دون أن تضاف إلى الله بخلاف الصفات الأخرى، التي جاءت مضافة إلى الله ومختصة به، ذلك الاختصاص الذي يزيل الإشكال، فهذا التنكير هو الذي جعل أهل الأثر يختلفون في هذه الآية تحديداً.

وقال شيخ الإسلام موضحًا أكثر لموقف من أثبته: «والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالى أثبتوه بالحديث الصحيح المفسر للقرآن وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في الصحيحين الذي قال فيه: «فيكشف الرب عن ساقه»، وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدل على ذلك من جهة أنه أخبر أنه يكشف عن ساق ويدعون إلى السُّجود والسُّجود لا يصلح إلا لله، فعلم أنَّه هو الكاشف عن ساقه

وأيضًا فحَمْل ذلك على الشّدة لا يصحّ لأنَّ المستعمل في الشّدة أن يقال كشف الله الشّدة أي أزالها، كما قال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ العَذَابَ إِذَا هُمْ يَنْكُثُونَ﴾ وقال: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلى أَجَلٍ هُمْ بَالِغُوهُ﴾». اهـ من «بيان تلبيس الجهمية» (٥/ ٤٧٣).

قلت: وذلك هو الحق الذي لا يقبل المراء، فالآية وإن أشكلت على البعض فالحديث واضح وصريح، قال العلامة ناصر الدين الألباني رحمه الله: «فلا محذور من نسبة الساق إلى الله تعالى إذا ثبت ذلك في الشرع وأنا وإن كنت أرى من حيث الرواية أن لفظ «ساق» أصح من لفظ «ساقه» فإنه لا فرق بينهما عندي من حيث الدراية لأن سياق الحديث يدل على أن المعنى هو ساق الله عَزَّوَجَلَّ وأصرح الروايات في ذلك رواية هشام عند الحاكم بلفظ: «هل بينكم وبين الله من آية تعرفونها؟، فيقولون: نعم الساق، فيكشف عن ساق ...».

قلت (الشيخ الألباني): فهذا صريح أو كالصريح بأن المعنى إنما هو ساق ذي الجلالة تبارك وتعالى، فالظاهر أن سعيد بن أبي هلال كان يرويه تارة بالمعنى حين كان يقول: «عن ساقه»، ولا بأس عليه من ذلك ما دام أنه أصاب الحق».اهـ من «الصحيحة» (٢/ ١٢٥، ١٢٧).

فالحديث صريح في إثبات الساق لله سبحانه، كما أنه لم يثبت تفسير الآية بالشدة عن أحد من الصحابة، ولو ثبت فهذا لا يعني أنهم ينفون الصفة عن الله عَزَّوَجَلَّ، فالآية ليست المستند الوحيد الذي نعتمد عليه في إثبات هذه الصفة، وإثبات هذه الصفة هو قول علماء أهل السنة والجماعة سلفًا وخلفًا؛ فقد أثبتها: البخاري، ومسلم وأبو يعلى، والإمام المصنف هنا، بل والبيهقي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم، والشوكاني، والسعدي، وابن باز، وابن عثيمين، والألباني وغيرهم، فضلاً عن ما صح وثبت عن ابن مسعود وأبي هريرة وغيرهم في إثباتها.

وبهذا يُعلم عِظم قول من شنّع على المثبتين لهذه الصفة من أهل السنة، وبهذا أيضًا يُعلم قُبح مقالة المجرم محمد الغزالي الذي وصف من يثبت هذه الصفة بأنهم «مرضى بالتجسيم!»، بل هو يقول: «والمسلم الحق يستحي من أن ينسب لرسول الله ﷺ هذه الأخبار»؛ **الله أكبر!** هؤلاء الأئمة عندك ليسوا مسلمين حقًا؟! وهم عندك مرضى تقودهم شهواتهم إلى الخوض في ذات الله عَزَّوَجَلَّ بغير علم ويفترون عليه ويثبتون له ما لم يثبته لنفسه من الصفات؟!، لا يقول ذلك إلا منافق أو سفيه، والحمد لله الذي عافانا.

بَابٌ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ:

﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾

وَذِكْرِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَضَعُ رِجْلَهُ فِي النَّارِ» فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ.

١٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ الْحَسَنِ الْقَطَّان – بِنَيْسَابُورَ –، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، ثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، ثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ فَقَالَتِ النَّارُ: أُوثِرْتُ بِالْمُتَكَبِّرِينَ وَالْمُتَجَبِّرِينَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فَإِنِّي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعَفَاءُ النَّاسِ وَسَقْطُهُمْ، فَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ لِلنَّارِ: إِنَّمَا أَنْتِ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَقَالَ لِلْجَنَّةِ: أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ أَشَاءُ مِنْ عِبَادِي، وَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْكُمَا مَلْؤُهَا، فَأَمَّا النَّارُ فَلَا تَمْتَلِئُ حَتَّى يَضَعَ اللَّهُ فِيهَا رِجْلَهُ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ، فَهُنَالِكَ تَمْتَلِئُ وَيَزْوِي[١] بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، وَلَا يَظْلِمُ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ مِنْ خَلْقِهِ أَحَدًا، وَأَمَّا الْجَنَّةُ فَإِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ يُنْشِئُ لَهَا خَلْقًا»[٢].

١٣- وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَمَّا خَلَقَهُ قَالَ: «اذْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَى أُولَئِكَ النَّفَرِ، وَهُمْ نَفَرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسٌ،

---

[١] أي: يجمع بعضها إلى بعض.

[٢] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٨٥٠)، ومسلم (٢٨٤٦) من طريق عبد الرزاق عن معمر به. وهو عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٨٩٣)، وأخرجه المصنف في «التوحيد» (٥٢٤) بسنده سواء، وهو **سند حسن**.

فَاسْتَمِعْ مَا يُحَيُّونَكَ، فَإِنَّهَا تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ»، قَالَ: فَذَهَبَ[١]، فَقَالَ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ فَقَالُوا: عَلَيكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، فَكُلُّ مَنْ يَدْخُلُ [الْجَنَّةَ][٢] عَلَى صُورَةِ آدَمَ طُولُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا، فَلَا يَزَالُ الْخَلْقُ يَنْقُصُ بَعْدَهُ حَتَّى الْآنَ»[٣]

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ مِنْ أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ بِالْأَثَرِ.

١٤- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْوَرَّاقُ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَحْيَى، ثَنَا الْمُقَدَّمِيُّ، ثَنَا أَشْعَثُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخُرَاسَانِيُّ، ثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يُلْقَى فِي النَّارِ، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ أَوْ قَدَمَهُ[٤] فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ»[٥].

---

[١] زاد في المطبوع: [إليهم].

[٢] سقطت من المخطوط والسياق يقتضيها، وأثبتناها من كتاب «التوحيد» للمصنف.

[٣] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٣٣٢٦)، ومسلم (٢٨٤١) من طريق: عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة به مرفوعًا.

أخرجه المصنف في «التوحيد» (٥٦٨) من طريق عبد الرزاق به. وهو في «المصنف» (٩٤٣٥).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هذا الحديث لم يكن بين السلف من القرون الثلاثة نزاع في أن الضمير عائد إلى الله فإنه مستفيض من طرق متعددة عن عدد من الصحابة وسياق الأحاديث كلها يدل على ذلك».اهـ من «بيان تلبيس الجهمية» (٦/٣٧٣).

[٤] هكذا هنا على التردد، وقد صحّ الحديث باللفظتين ولله الحمد، وقد بوّب شيخ الإسلام الأنصاري في كتابه «الأربعين في دلائل التوحيد»: (باب الدليل على أن القدم هو الرِّجل)، والله الموفق.

[٥] **متفق عليه:** أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٥٣٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٢٦)، والدارقطني في «الصفات» (٣)، من طرق: عن أشعث به. **وسنده صحيح**.

وله طريق أخرى عن شعبة وهي التي علقها المصنف عقب هذا الأثر، ويأتي تخريجها.

وأخرجه البخاري (٦٦٦١)، ومسلم (٢٨٤٨)، والمصنف في «التوحيد» (٥٢٦)، من طريق: شيبان النحوي، وأخرجه مسلم (٢٨٤٨/٣٧) عن أبان، وعلقه البخاري (٧٣٤٨)، ووصله مسلم (٢٨٤٨/٣٨)،

١٥- وَرَوَاهُ الْقَوَارِيرِيُّ، عَنْ حِرْمِيِّ بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «يَضَعُ اللَّهُ رِجْلَهُ فِي النَّارِ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ»[١].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَذَا حَدِيثٌ ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

١٦- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ أَبِي اللَّيْثِ، ثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ الْأَخْنَسِ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْشَدَ قَوْلَ أُمَيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ[٢]:

رَجُلٌ وَثَوْرٌ تَحْتَ رِجْلِ يَمِينِهِ وَالنِّسْرُ لِلْأُخْرَى وَلَيْثٌ مُرْصِدٌ

والمصنف في «التوحيد» (٥٢٧)، عن سعيد، ثلاثتهم (شيبان، وأبان، وسعيد) عن قتادة عن أنس رَضِيَ الله عنه، به.

[١] **صحيح:** علقه المصنف هنا، ووصله عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (١٣٩٦٨)، ومن طريقه المصنف في «التوحيد» (٥٢٥)، وأخرجه أبو يعلى (٣١٤٠)، وابن حبان (٢٦٨)، والدارقطني في «الصفات» (٢) من طريق عبيد الله بن عمر القواريري، عن حرمي بن عمارة به.

وأخرجه البخاري (٤٨٤٨، ٧٣٨٤) من طريق عبد الله بن الأسود، عن حرمي، به.

وَذَكَرَ الرُّهَاوِيُّ: أَنَّ الحُسَيْنَ بنَ مُحَمَّدٍ الكُتُبِيَّ ذَكَرَ فِي «تَارِيخِهِ»: أَنَّ مَسْعُوْدَ بنَ مَحْمُوْدِ بنِ سُبُكْتَكِيْنَ قَدِمَ «هَرَاةَ» سَنَةَ ثَلاثِيْنَ وَأَرْبَعِمَائَةَ، فَاسْتَحْضَرَ شَيْخَ الإِسْلامِ(الأنصاري الهروي)، وَقَالَ لهُ: أَتَقُوْلُ: إِنَّ اللهَ عزّ وجل يَضَعُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ؟

فَقَالَ: - أَطَالَ اللهُ بَقَاءَ السُّلطَانِ المُعَظَّمِ - إِنَّ اللهَ عزّ وجل لَا يَتَضَرَّرُ بِالنَّارِ، وَالنَّارُ لا تَضُرُّهُ، وَالرَّسُوْلُ لا يَكْذِبُ عَلَيْهِ، وَعُلَمَاءُ هَذِهِ الأُمَّةِ لا يَتَزَيَّدُوْنَ فِيْمَا يَرْوُوْنَ عَنْهُ، وَيُسْنِدُوْنَ إِلَيْهِ. فَاسْتَحْسَنَ جَوَابَهُ، وَرَدَّهُ مُكَرَّمًا. اهـ من: «ذيل طبقات الحنابلة (١/١٣٠).

[٢] انظر: «ديوانه» (ص٢٩).

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ صَدَقَ»، وَقَالَ:

وَالشَّمْسُ تَطْلُعُ كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ   حَمْرَاءَ يُصْبِحُ لَوْنُهَا يَتَـــــوَرَّدُ

تَأْبَى[١] فَمَا تَطْلُعُ لَنَا فِي رِسلِهَا   إِلَّا مُعَـذَّبَـــــةً وَإِلَّا تَـجـلَّـــــدَ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ»[٢].

---

[١] في المطبوع: [تأتي] وهو خطأ والصواب ما أثبتناه.

[٢] **ضعيف:** أخرجه المصنف في «التوحيد» (٥٢٩) بسنده ومتنه سواء، وهو عند عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٦٩)، من طريق إبراهيم بن أبي الليث به.

قلت: وهذا سند **تالفٌ**؛ لأجل إبراهيم هذا، قال صالح بن محمد: إبراهيم بن أبي الليث كان يكذب عشرين سنة، وقد أشكل أمره على يحيى وأحمد وعلي بن المديني حتى ظهر بعد بالكذب، فتركوا حديثه.

ولكنه لم ينفرد به بل تابعه: عبدة بن سليمان:

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٧٦٩٣)، وأحمد في «مسنده» (٢٣١٤)، وابنه عبد الله في «السنة» (١١٦٨)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٨٢)، والدارمي (٢٧٤٥)، والطبراني في «الكبير» (١١٥٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٥٧٩)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/١١١/٢)، والمصنف هنا (١٧)، وفي «التوحيد» (٥٢٩)، والكلاباذي في «بحر الفوائد» (٣١٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٩/٢٧٠)، من طرق: عن عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحاق عن يعقوب بن عتبة عن عكرمة عن ابن عباس به.

وقد توبع عبدة بن سليمان؛ تابعه سلمة بن الفضل عند ابن خزيمة في «التوحيد» (١١١).

قلت: وهذا سند **حسن**؛ لولا عنعنة ابن إسحاق: فهو وإن كان صدوقًا فهو مدلس ويدلس عن الضعفاء والمجهولين، فالسند **ضعيف**.

وقد وقع تصريح ابن إسحاق بالسماع؛ في رواية بكر بن سليمان عنه؛ أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٠٣٦) من طريق: أبي بكر بن أبي داود عن محمد بن عباد عن بكر بن سليمان به.

قلت: ولو ثبت هذا لكان حسن، ولكن هذا الوجه **لا يثبت** عن ابن إسحاق؛ فبكر بن سليمان هذا شيخ مستور الحال، لم يوثقه معتبر، بل قال أبو حاتم: «مجهول»، وتفرد ابن حبان بتوثيقه وخطأه في

ذلك معروف، ومحمد بن عباد بن آدم الراوي عنه: لم يوثقه سوى ابن حبان بل وقال: «يُغرب» فعلى الجهل بحاله هو يُغرب؟!، فلو كان بكر بن سليمان ثقة؛ لكان العيب في محمد بن عباد هذا.

فإن قيل: توبع بكر بن سليمان على ذكر تحديث ابن إسحاق، حيث تابعه: يونس بن بكير؛ أي: فيما أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٠٣٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٧١)، وابن عساكر في «تاريخه» (٢٦٩/٩)، من طريق: أحمد بن عبد الجبار عن يونس بن بكير به.

قلت: أحمد بن عبد الجبار: ضعيف، بل قال ابن عدي: «رأيت أهل العراق مجمعين على ضعفه»، وقد خولف فيه؛ فقد أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١١١) من طريق: محمد بن أبان، عن يونس به. ولم يذكر فيه تصريح ابن إسحاق بالتحديث، ومحمد بن أبان هو: ابن الوزير البلخي، فعُلم بهذا أن رواية أحمد بن عبد الجبار في مقام **المنكر**، ولو نجا الحديث من كل هذا؛ فيونس بن بكير نفسه وإن كان صدوقًا في الجملة، فإنه ضعيف في روايته عن ابن إسحاق خاصة؛ فقال أبو داود: «يونس بن بكير ليس هو عندي حجة؛ يأخذ كلام ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث».

فالحاصل: أن تصريح ابن إسحاق بالسماع لم يأت من طريق صحيحة، والثابت في هذا كله هي رواية من روى الحديث عنه بالعنعنة، فالحديث **ضعيف** لتدليسه، والله أعلم.

فإن قيل: لم يتفرد به ابن إسحاق؛ فالحديث أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١١٣) بعدما روى الحديث من طريق ابن إسحاق، فقال:

حدثنا أبو هشام، زياد بن أيوب قال: ثنا إسماعيل – يعني ابن علية –، قال: ثنا عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكر القصة قال عكرمة: فقلت لابن عباس: وتجلد الشمس؟ فقال: عضضت بِهَنِ أبيك، إنما اضطره الروي إلى أن قال: تجلد.

قلت: هذا **سند صحيح** رجاله ثقات، وقد رأيت من يصحح الحديث معتمدًا على هذه الطريق؛ وهذا وهم فقول ابن خزيمة رحمه الله: «وذكر القصة» لا يعني به الحديث المتقدم، بل يعني به قصة أخرى مستقلة، وهذا ظاهر في كلام الإمام ابن خزيمة رحمه الله حيث قال بعد الحديث: «قال أبو بكر: وإلا تجلد: معناه: اطلعي، كما قال: ابن عباس حدثنا أبو هشام، زياد بن أيوب...فذكر الأثر عن ابن عباس»، فهو أراد بهذا أن يروي تفسير ابن عباس لهذه الجملة؛ فأورد أثرًا آخر عن ابن عباس وفيه شرح هذه الجملة، بل ظاهر كلام ابن خزيمة كذلك أن هذا موقوف عن ابن عباس من قوله، فكيف تقوي به الحديث المرفوع؟!، ولو كلف الباحث نفسه قليلاً من البحث لوجد الأثر بتمامه وقصته؛ وذلك فيما أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٨٣/٢٣) قال:

حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: ثنا ابن علية، قال: أخبرنا عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، قال: قال ابن عباس: إن الشمس تطلع كل سنة في ثلاثمائة وستين كوة، تطلع كل يوم في كوة، لا ترجع إلى

قَالَ أَبُو عَبْـدِ اللَّهِ: وَهَـذَا حَـدِيثٌ **مَشْـهُورٌ،** عَـنْ **مُحَمَّـدِ** بْـنِ إِسْـحَاقَ، رَوَاهُ عَبْـدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَيُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ[(١)]، وَغَيْرُهُمَا.

١٧- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَذْلَمٍ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا يُوسُفُ بْنُ بُهْلُولٍ، ثنا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، صَدَّقَ أُمَيَّةَ بْنَ أَبِي الصَّلْتِ فِي شِعْرِهِ حَيْثُ قَالَ:

رَجُلٌ وَثَوْرٌ تَحْتَ رِجْلِ يَمِينِهِ وَالنِّسْرُ لِلْأُخْرَى وَلَيْثٌ مُرْصِدُ

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صَدَقَ [صَدَقَ][(٢)]»، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَدِيثَ.[(٣)]

١٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيُّ، ثنا يَزِيدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الصَّمَدِ، ثنا أَبُو النَّضْرِ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا يَزِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ، ثَنَا أَبُو الْأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيُّ، سَمِعْتُ ثَوْبَانَ، يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ يُقْبِلُ الْجَبَّارُ عَزَّوَجَلَّ فَيَثْنِي رِجْلَهُ عَلَى الْجِسْرِ، فَيَقُولُ: «وَعِزَّتِي

تلك الكوة إلى ذلك اليوم من العام المقبل، ولا تطلع إلا وهي كارهة، تقول: رب لا تطلعني على عبادك، فإني أراهم يعصونك، يعملون بمعاصيك أراهم، قال: أولم تسمعوا إلى قول أمية بن أبي الصلت:

حتـــى تـجـــــر وتــجــلـــد

قلت: يا مولاي وتجلد الشمس؟ فقال: عضضت بِهَنِ أبيك، إنما اضطره الروي إلى الجلد.

فهكذا يظهر ما أوضحناه؛ والأثر قد أخرجه السراج في «حديثه» (٣/ح٢٦٠٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١١٩٨/٤)، وغيرهم من طرق: عن ابن علية.

وعليه يبقى الحديث **ضعيفًا** خلافًا لمن زعم غير ذلك والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) سبق تخريجه تحت رقم (١٦).

(٢) سقطت الثانية من المطبوع.

(٣) **ضعيف:** سبق تخريجه تحت الحديث السابق.

وَجَلَالِي لَا يُجَاوِزُنِي الْيَوْمَ ظُلْمٌ فَيُنْصَفُ الْخَلْقُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ حَتَّى إِنَّهُ لَيُنْصَفُ الْجَمَّاءُ مِنَ الْعَضْبَاءِ تَنْطِحُهَا النَّطْحَةَ؟»[١].

١٩- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَذْلَمٍ، ثنا أَبُو زُرْعَةَ، ثنا أَبُو صَالِحٍ، ثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ يَطْوِي الْمَظَالِمَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَيَجْعَلُهَا تَحْتَ قَدَمِهِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَجْرِ الْأَجِيرِ وَعَقْرِ الْبَهِيمَةِ وَفَضِّ الْخَتْمِ - يَعْنِي الْأَبْكَارَ -»[٢].

[١] **منكر بهذا التمام** ولبعض فقراته شواهد: أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٤٢١)، من طريق: إسحاق بن إبراهيم ثنا يزيد به.

قلت: وهذا سند **ضعيف جداً**؛ فيه: يزيد بن ربيعة أبو كامل الصنعاني الدمشقي: منكر الحديث، قال البخاري: «أحاديثه مناكير»، وقال أبو حاتم: «ضعيف، منكر الحديث، وفي روايته عن أبي الأشعث عن ثوبان تخليط كثير»، وقال أبو زرعة الدمشقي: «قيل لأبي مسهر: فيزيد بن ربيعة؟ فقال: كان شيخًا كبيرًا»، قال أبو زرعة: «فأخبرني غير أبي مسهر: أنه كان مختلطًا، ورأيت عبد الرحمن بن إبراهيم، وهشامًا يبطلان حديثه»، وعدّه ابن عمار أحد الكذابين في دمشق، وتركه النسائي والدارقطني.

وقوله في الحديث: «حَتَّى إِنَّهُ لَيُنْصَفُ الْجَمَّاءُ مِنَ الْعَضْبَاءِ تَنْطِحُهَا النَّطْحَةَ؟»؛ فهذا ثابت بمعناه في الحديث الذي أخرجه مسلم في «صحيحه» (٢٥٨٢) عن أبي هريرة مرفوعاً: «لتؤدن الحقوق إِلَى أَهْلِهَا، حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ من الشاة القرناء».

[٢] **مرسل سنده ضعيف:** لم أقف عليه عند أحد غير المصنف، **وسنده ضعيف**؛ شيخ المصنف هو أحمد بن سليمان بن أيوب بن داود بن عبد الله بن حذلم، وأبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو: ثقتان، أما أبو صالح: فهو عبد الله بن صالح كاتب الليث: وهو ضعيف، ومعاوية بن صالح: هو ابن حدير بن سعيد: صدوق إمام حسن الحديث، أما راشد بن سعد المقرائي الحمصي: فثقة لكنه تابعي لم يدرك النبي ﷺ؛ لذا فالحديث ضعيف السند؛ لضعف عبد الله بن صالح، كما أنه مرسل، وأيضًا ففي متنه غرابة، والله أعلم.

خَبَرٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْقَدَمَيْنِ

٢٠- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ النَّصِيبِيِّ، ثنا أَبُو عَاصِمٍ[١] (ح)[٢] وَثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَارَةَ، ثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الصُّوفِيُّ، ثنا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ ثنا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَمَّارٍ[٣] الدُّهْنِيِّ، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ شُجَاعٌ فِي حَدِيثِهِ: إِنَّهُ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، عَنْ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قَالَ: «كُرْسِيُّهُ مَوْضِعُ قَدَمِهِ، وَالْعَرْشُ لَا يُقَادِرُ قَدْرَهُ»[٤].

---

[١] وقع في المطبوع: [أبو حاتم] وهو تحريف.

[٢] في المخطوط رمز آخر وهو (٨)!، والعادة عند المحدثين هي استعمال حرف الحاء (ح) للتحويل في السند، وهذا ما فعله المصنف رحمه الله في سند الحديث (١)، وقد استبدلت هذا الرمز بحرف الحاء في كل المواضع تنبيهًا على التحويل، والله الموفق والمستعان.

[٣] في المطبوع: [عمارة] وهو تصحيف.

[٤] **ضعيف مرفوع:** أخرجه شجاع بن مخلد في «تفسيره» - كما في «تاريخ الخطيب» (٩/ ٢٥١)، وكما ذكر المصنف هنا -، ومن طريقه أخرجه المصنف هنا كما ترى، والخطيب في «تاريخه» (٩/ ٢٥١)، وابن الجوزي في «العلل» (٦/٢)، جميعهم من طريق: شجاع بن مخلد عن أبي عاصم به مرفوعاً.

وقد تفرد شجاع بن مخلد برفعه وأخطأ في ذلك كما نص عليه غير واحد من أهل العلم، وقد خولف في رفعه؛ خالفه جمهور الرواة عن أبي عاصم الذين رووه عنه موقوفًا على ابن عباس رَضِيَ الله عنه؛ فخالفه: محمد بشار عند ابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٨/١)، والحسن بن علي الذهلي عند محمد بن عثمان بن أبي شيبة في «العرش» (٦١)، وأبو مسلم الكشي إبراهيم بن عبد الله: عند الطبراني في «الكبير» (١٢٤٠٤)، والهروي في «الأربعين» (٥٦/١)، وابن بطة في «الإبانة» (٣٣٧/٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٨)، والخطيب في «تاريخه» (٢٥١/٩)، وخالفه أيضاً: أحمد بن منصور الرمادي: عند الدارقطني في «الصفات» (٣٦)، وقال الدارقطني عقبه: «رفعه شجاع ولم يرفعه الرمادي»؛ يشير إلى إعلال الحديث.

وقد ذهب جمهرة النقاد إلى توهيم شجاع وتخطئته في هذا الحديث، ومن هؤلاء: المصنف رحمه الله تعالى هنا، والإمام الدارقطني في «الصفات»، والعقيلي في «الضعفاء»، والضياء في «المختارة»، والخطيب في «تاريخه»، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»، والذهبي في «الميزان»، وابن كثير في «تفسيره»، والألباني في «الضعيفة».

وشجاع بن مخلد: صدوق، لكن رواية الجماعة أولى وأصح، وهي موافقة لرواية أصحاب الثوري.

فالصواب هنا: أبو عاصم عن سفيان عن عمار عن مسلم بن البطين عن سعيد عن ابن عباس، به موقوفًا. **وسنده صحيح**.

أبو عاصم هو: الضحاك بن مخلد، وسفيان هو الثوري الثقة الإمام المشهور، ومسلم بن البطين: هو ابن عمران، ويُقال: ابن أبي عمران: ثقة.

وتوبع أبو عاصم على وقفه؛ تابعه: ١- وكيع بن الجراح أخرجه في «تفسيره» - كما قال ابن كثير في «تفسيره» (٤٠٩/١) – ومن طريقه: الدارمي في «النقض على المريسي» (٨٩، ٩٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٤٩/١)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٨٦)، والدارقطني في «الصفات» (٣٧) جميعهم من طرق: عن وكيع عن سفيان، به. وهذا **سند صحيح**.

٢- عبد الرزاق بن همام الصنعاني: أخرجه في «تفسيره» (٣٠٣٠) قال: أخبرني سفيان به. وسنده **صحيح**.

٣- وعبد الرحمن بن مهدي: أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥٨٤/٢)، والخطيب في «تاريخه» (٢٥١/٩) من طريق: ابن مهدي عن سفيان، به. وسنده **صحيح**.

تنبيه: وقع عند أبي الشيخ: [عن سليمان] وظنه المحقق سليمان بن كثير العبدي، والحق أنه تصحيف وصوابه: (سفيان) وهو الثوري.

وقد توبع الثوري، وسأدع ذكر تلك المتابعات تجنبًا للإطالة غير أننا سنذكر طرفًا منها في التعليق على كلام المصنف إن شاء الله، وقد حصل المقصود بما ذكرناه هنا وهو صحة هذا الأثر عن ابن عباس موقوفًا ولهذا الموقوف حكم الرفع فهذا مما لا يُقال بالرأي ولا سبيل إلى الاجتهاد فيه، وفي الواقع فصحة هذا الأثر محل إجماع بين أهل السنة والجماعة، قال الإمام الدارمي: «فَهَذَا الَّذِي عَرَفْنَاهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ صَحِيحًا مَشْهُورًا»، كما قد صححه إمام الأئمة ابن خزيمة، وغيرهما من الأئمة المتقدمين، والحمد لله رب العالمين.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَكَذَا رَوَاهُ شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ فِي التَّفْسِيرِ مَرْفُوعًا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ سَيَّارٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ أَبِي عَاصِمٍ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ أَصْحَابُ الثَّوْرِيِّ عَنْهُ، وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ عَمَّارٍ الدُّهْنِيِّ مَوْقُوفًا[(١)].

٢١- وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْهُذَلِيُّ وَغَيْرُهُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ قَوْلِهِ قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ»[(٢)].

وَرَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ أَبِي الْمُغِيرَةِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «الْكُرْسِيُّ عِلْمُهُ»، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ جَعْفَرٌ وَلَيْسَ هُوَ بِالْقَوِيِّ فِي سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ:

٢٢- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَبِي تَمَّامٍ[(٣)]، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، ثَنَا هَشِيمٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ،

---

(١) ممن رواه عن عمار موقوفًا:

- يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق: عند عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٩٠)، وأبي الشيخ في «العظمة» (٢/٥٥٢) بسند **حسن**.
- قيس بن الربيع: عند أبي الشيخ في «العظمة» (٢/٥٥٢) وسنده **صالح** في المتابعات.

(٢) **لم أقف عليه:** وهذا **سند ضعيف**؛ أبو بكر الهذلي: متروك، بل كذّبه غندر، وابن معين في رواية، وقال النسائي: «ليس بثقة». وتركه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان وابن الجوزي: «يروي عن الأثبات الأشياء الموضوعة»، وقال علي بن المديني: «ضعيف جدًا».

(٣) وقع في المطبوع: [محمد بن عبد الوهاب، عن ابن أبي تمام] هكذا بإقحام (عن) بين الأب وابنه وهو خطأ.

عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ قَالَ: «عِلْمُهُ».[١]

[١] **ضعيف:** أخرجه الطبري في «تفسيره» (٣/٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ رقم٢٥٩٩)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٧٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٣٣) من طريق مُطَرِفٍ عن جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ، به.

قلت: فيه جعفر بن أبي المغيرة: هو القمي، ذكره ابن حبان في ثقاته ونقل عن أحمد توثيقه، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: «كان صدوقًا». ولكن قال المصنف رحمه الله: «ليس بالقويّ في سعيد بن جبير». فلأجله ضُعف هذا المتن، ولمخالفته للثابت عن ابن عباس، وقد تقدم في تخريج الحديث رقم (٢٠).

وقد استدل الجهمية بهذا الأثر الضعيف المروي عن ابن عباس رَضِيَ الله عنهما وحاولوا إنكار الكرسي وتأويله استنادًا إليه، وهذا من وهاء قولهم، الذي ورثوه صاغرًا عن صاغر من جدهم الأكبر بشر بن غياث المريسي وقد كفانا مؤنة الرد عليهم الإمام أبو سعيد عثمان بن سعيد الدارمي رَضِيَ الله عنه حيث قال في «نقضه على بشر المريسي» (ص١٥٢): «ثُمَّ انْتَدَبْتَ أَيُّهَا المَرِيسِيُّ مُكَذِّبًا بِعَرْشِ اللهِ وَكُرْسِيِّهِ، مُطْنِبًا فِي التَّكْذِيبِ بِجَهْلِكَ، مُتَأَوِّلًا فِي تَكْذِيبِهِ بِخِلَافِ مَا تَعْقِلُهُ العُلَمَاءُ.

فَرَوَيْتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ وعلمه».

قُلت: فَمَعْنَى الكُرْسِيّ: العِلمُ، فَمَنْ ذَهَبَ فيه إلى غَيْرِ العِلمِ أَكذَبَهُ كِتَابُ الله تَعَالَى.

فَيُقَالُ لِهَذَا المَرِيسِيِّ: أَمَّا مَا رَوَيْتَ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فَإِنَّهُ مِنْ رِوَايَةِ جَعْفَرٍ الأَحْمَرِ، وَلَيْسَ جَعْفَرٌ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَتِهِ، إِذْ قَدْ خَالَفَتْهُ الرُّوَاةُ الثِّقَاتُ المُتْقِنُونَ. وَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ البَطِينُ، عَنْ سَعِيدِ بن جُبَير، عَن ابْنِ عَبَّاسٍ فِي الكُرْسِيِّ خِلافَ مَا ادَّعَيْتَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ»، ثم روى أثر ابن عباس بسنده.

وأتبعه قائلاً: «فَأَقَرَّ المَرِيسِيُّ بِهَذَا الحَدِيثِ وَصَحَّحَهُ، وَزَعَمَ أَنَّ وَكِيعًا رَوَاهُ، إِلَّا أَنَّ تَفْسِيرَ القَدَمَيْنِ هَاهُنَا فِي دَعْوَاهُ: الثَّقَلَيْنِ قَالَ: يَضَعُ اللهُ عِلمَهُ، وَقَضَاءَهُ لِلثَّقَلَيْنِ يَوْمَ القِيَامَةِ، فَيَحْكُمُ بِهِ فِيهِمْ.

فَهَلْ سَمِعَ سَامِعٌ مِنَ العَالَمِينَ بِمِثْلِ مَا ادَّعَى هَذَا المَرِيسِيُّ؟

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَهَذَا حدِيثٌ مَشْهُورٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي الْمُغِيرَةِ لَمْ يُتَابَعْ عَلَيْهِ، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ «أَنَّ الْكُرْسِيَّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ»

٢٣- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيُّ – بِمَكَّةَ –، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ[١]، ثنا عَلِيُّ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، ثنا [أَبِي، ثَنَا][٢] مُحَمَّدُ بْنُ جُحَادَةَ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: «الْكُرْسِيُّ مَوْضِعُ الْقَدَمَيْنِ وَلَهُ أَطِيطٌ كَأَطِيطِ الرَّحْلِ»[٣].

وَيْلَكَ! عَمَّنْ أَخَذْتَهُ؟ وَمِنْ أَيِّ شَيْطَانٍ تَلَقَّنْتَهُ؟ فَإِنَّهُ مَا سَبَقَكَ إِلَيْهَا آدَمِيٌّ نَعْلَمُهُ. أَيَحْتَاجُ الرَّبُّ عزّ وَجَلَّ أَنْ يَضَعَ مُحَاسَبَةَ العِبَادِ عَلَى كِتَابِ عِلمِهِ، وَأَقْضِيَةٍ يَحْكُمُ بِمَا فِيهِ بَيْنَهُمْ؟ وَلا أَرَاكَ مَعَ كَثْرَةِ جَهْلِكَ إِلَّا وَسَتَعْلَمُ أَنَّكَ احْتَجَجْتَ بِبَاطِلٍ، جَعَلْتَهُ أُغْلُوطَةً تُغَالِطُ بِهَا أَغْمَارَ النَّاسِ وَجُهَّالَهُمْ».اهـ

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية كما في مجموع الفتاوى (١/ ٦٨٧): «وقد نُقِل عن بعضهم: أن ﴿كرسيه﴾: علمه. وهو قول ضعيف؛ فإنّ علم الله وسع كل شيء كما قال: ﴿رَبَّنا وسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وعِلمًا﴾. والله يعلم نفسه، ويعلم ما كان وما لم يكن، فلو قيل: وسع علمه السموات والأرض لم يكن هذا المعنى مناسبًا؛ لا سيما وقد قال تعالى: ﴿ولا يَئودُهُ حِفْظُهُما﴾ أي: لا يُثْقِلُه ولا يَكْرُثُه، وهذا يناسب القدرة لا العلم، والآثار المأثورة تقتضي ذلك».

[١] وقع في المطبوع: [يزيد] وهو تصحيف، والمثبت هنا هو الصواب، ومحمد بن جرير هو الطبري الإمام المفسر الكبير، والأثر في تفسيره كما سنذكر في التخريج.

[٢] سقط من المطبوع.

[٣] **منقطع:** أخرجه ابن جرير في «تفسيره» (٥٣٨/٤) ومن طريقه المصنف هنا، وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٨٨، ١٠٢٢)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٢٤٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٨٥٩)، من طرق: عن عبد الصمد به.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (١٧/٢) وزاد عزوه إلى ابن المنذر.

قلت: عمارة بن عمير هذا ليس له ذكر في الرواة عن أبي موسى، ولا في شيوخ سلمة بن كهيل، ولم أجد له رواية عن أبي موسى غير هذه، فإن كان هو التيمي الكوفي فهو ثقة ثبت، لكنه لم يسمع من أبي

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَرَوَى نَهْشَلٌ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ﴾ قَالَ: «عِلْمُهُ»[1].

وَهَذَا خَبَرٌ **لَا يَثْبُتُ**؛ لِأَنَّ الضَّحَّاكَ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ ابْنِ عَبَّاسٍ، نَهْشَلٌ مَتْرُوكٌ.

وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي مُوسَى فِي الْكُرْسِيِّ:

موسى، فقد مات في خلافة سليمان بن عبد الملك ورأى ابن عمر ولم يسمع منه كما في «التهذيب» وابن عمر مات سنة (٧٣)، وقيل: (٧٤)، ومات أبو موسى قبله، فأبعد ما قيل في وفاة أبي موسى رضي الله عنه أنه مات سنة (٥٣ ه) وقيل قبل ذلك، والأشهر أنه مات سنة (٥٠ هـ) وعليه فهكذا يكون السند **منقطعًا**.

وقد يكون هو: عمارة بن عمير المترجم في «اللسان» (٥٨/٦) هكذا: عن أم الطفيل بحديث الرؤية لا يعرف ذكره البخاري في «الضعفاء». ثم أفاد الحافظ أن اسمه وقع في ثقات ابن حيان والطبراني في الكبير عمارة بن عامر، فالأقرب أنه الأول والله أعلم، فيكون الأثر **ضعيفًا**؛ لانقطاعه، ولعل هذا سبب إشارة المصنف رحمه الله له بصيغة التمريض، ويغني عنه ما صح عن ابن عباس فيما تقدم.

[1] **ضعيف جداً**: نهشل بن سعيد أبو عبد الله: تالف البتة، كذبه أبو داود الطيالسي، وإسحاق ابن راهويه. وتركه أبو حاتم والنسائي والمصنف وغيرهم. وضعفه ابن نمير جدًا، وسائر النقاد على تضعيفه. وقال الحاكم: «روى عن الضحاك بن مزاحم الموضوعات».

والضحاك بن مزاحم عن ابن عباس منقطع، لم يلق ابن عباس ولم يسمع منه، كما قرره شعبة، وأبو زرعة والدارقطني وعبد الملك بن ميسرة، والمصنف وسائر النقاد.

وإذا أضفنا إلى هذا مخالفة المتن لما هو ثابت عن ابن عباس، علمنا أنه **ساقط** بمرة، والله تعالى أعلى وأعلم.

٢٤- مَا ذَكَرَهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُمْ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: هَذَا الْكُرْسِيُّ وَسِعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَكَيْفَ بِالْعَرْشِ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[1].

---

[1] **ضعيف:** وصله الطبري في «تفسيره» (٥٣٩/٤)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٢/ح٢٦٠٤) من طرق: عن أبي جعفر عن الربيع بن أنس به.

وأبو جعفر الرازي: هو عيسى بن ماهان: سيئ الحفظ وفي روايته عن الربيع بن أنس اضطراب.

[صفة الرجل أو القدم]

أورد المصنف رحمه الله في هذا الباب أدلة إثبات صفة القدم والرجل وهي صفات ذاتية خبرية ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ على الوجه الذي يليق به بنص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، كما تقدم في هذا الباب.

قال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام عقب ذكر بعض أحاديث الصفات منها حديث الباب: «هَذِهِ الْأَحَادِيثُ صِحَاحٌ، حَمَلَهَا أَصْحَابُ الْحَدِيثِ وَالْفُقَهَاءُ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ، وهِيَ عِنْدَنَا حَقٌّ لَا نَشُكُّ فِيهَا، وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ وَكَيْفَ ضَحِكَ؟ قُلْنَا لَا يُفَسَّرُ هَذَا وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفَسِّرُهُ».

أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٥٧) **بسند صحيح**.

وقال إمام الأئمة ابن خزيمة رحمه الله: «باب: ذكر إثبات الرِّجل لله عَزَّوَجَلَّ وإن رغمت أنوف المعطلة الجهمية الذين يكفرون بصفات خالقنا عَزَّوَجَلَّ التي أثبتها لنفسه في محكم تنزيله على لسان نبيه المصطفى ﷺ». اهـ من «التوحيد» لابن خزيمة (١/ ٢٠٢).

بَابٌ فِي قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ:

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾

٢٥- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عِصَامٍ، ثنا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ، ثنا مِسْعَرُ بْنُ كِدَامٍ، وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْغَزِّيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَنْبَأَ الثَّوْرِيُّ جَمِيعًا، عَنْ الْأَعْمَشِ[1]، عَنْ مُسْلِمٍ الْبَطِينِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّمَا سُمِّيَ الْإِنْسَانُ إِنْسَانًا لِأَنَّهُ عُهِدَ إِلَيْهِ فَنَسِيَ[2].

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَكَذَا رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ، وَمِسْعَرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ.

---

[1] وقع في المطبوع: [الأعمشي] وهو تصحيف.

[2] **صحيح:** أخرجه الطبراني في «الصغير» (٩٢٥)، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٦٧)، من طريق: أحمد بن عصام بالسند الأول عند المصنف هنا.

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٨٣٥)، ومن طريقه المصنف رحمه الله هنا، وابن عساكر في «تاريخه» (٧/٣٨٦)، وأخرجه الطبري في «تفسيره» (١٦/١٨٣) من طريق: سفيان به.

وهو **سند صحيح**، لولا عنعنة الأعمش: وهو سليمان بن مهران الكوفي: ثقة إمام مدلس، ولكنه توبع هنا:

فالأثر أخرجه المصنف رحمه الله في «التوحيد» (٧٣) من طريق الحسن بن مسلم، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨/٣٦٧٨)، من طريق قيس بن سعد، كلاهما عن سعيد بن جبير به. **وسنده صحيح**.

وأخرجه المصنف في «التوحيد» (٧٢)، من طريق عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس مطولاً.

وله طرق كثيرة عن ابن عباس غير التي ذكرت، وفيما ذكرناه كفاية إن شاء الله.

٢٦- وَرَوَاهُ أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَعَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَغَيْرُهُمَا عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ[١].

٢٧- وَأَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ الْأَذْرَعِيُّ، ثنا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، ثنا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: ﴿عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾، يَقُولُ: «لَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا»[٢].

٢٨- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ الْعَوْفِيُّ، ثنا أَبِي، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ يَقُولُ: لَمْ نَجِدْ لَهُ حِفْظًا[٣].

---

[١] الذي وقفت عليه من هذه الطريق؛ هو: ما أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٤٣/٥/ح٨٢٤١) قال: حدثنا أبو سعيد الأشج ثنا عبدة عن الأعمش عن أبي الضحى عن ابن عباس قال: وإنما سمي آدم لأنه خلق من أديم الأرض. **وسنده صحيح**.

[٢] **ضعيف منقطع:** شيخ المصنف: إسحاق بن إبراهيم هو: النهدي الأذرعي: ثقة، وهارون بن كامل هو: المصري: ترجمه الذهبي في «التاريخ» ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، لكنه توبع؛ فقد أخرجه الطبري في «التفسير» (١٨٤/١٦) قال: حدثني علي، قال: ثنا أبو صالح، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، به.

قلت: شيخ الطبري هو: علي بن الحسن الخراز: ثقة، وثقه الخطيب وغيره، وقال الدارقطني: «لا بأس به»، ولكن أبو صالح عبد الله بن صالح: ضعيف كما سبق، وعلي عن ابن عباس منقطع كما سلف، ولله الحمد.

والأثر أورده السيوطي في «الدر» (٦٠٣/٥) وزاد عزوه إلى ابن المنذر وابن أبي حاتم.

[٣] **ضعيف جدًا:** أخرجه الطبري في «التفسير» (١٨٤/١٦)، من طريق محمد بن سعد به.

٢٩- أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ الرَّبِيعِ بْنِ سُلَيْمَانَ - بِمِصْرَ -، ثنا بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ، ثنا عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنُ سَعِيدٍ، ثنا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَمُقَاتِلٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ يُرِيدُ وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ أَلَّا يَقْرَبَ الشَّجَرَةَ فَنَسِيَ فَتَرَكَ عَهْدِيَ ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾، يُرِيدُ: صَبْرًا عَنْ أَكْلِ الشَّجَرَةِ[1].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَكَذَلِكَ قَالَهُ قَتَادَةُ[2] وَالسُّدّيّ، وَقَالَ الْحَسَنُ، وَعُبَيْدَ[1] بْنُ عُمَيْرٍ: لَمْ يَكُنْ آدَمُ مِنْ أُولِي الْعَزْمِ[2].

قلت: آل العوفي ضعفاء كما سلف؛ فمحمد بن سعد: هو ابن محمد بن الحسن بن سعد بن جنادة العوفي السعدي، قال الخطيب: «كان لينا في الحديث».

وأبوه: سعد بن محمد: جهمي هالك، وقال أحمد: «ليس أهلاً لأن يكتب عنه».

وعمه: الحسين بن الحسن بن عطية العوفي قاضي بغداد: ضعفه أبو حاتم، والنسائي وابن سعد ويحي بن معين، وقال ابن حبان كما في الميزان: «يروي أشياء لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره».

وأبوه: الحسن بن عطية. قال البخاري في التاريخ الكبير: «ليس بذاك»، وقال أبو حاتم: «ضعيف الحديث».

فهذه أسرة كلها ضعفاء نسأل الله السلامة والعافية.

(١) **باطل بهذا السند** مسلسل بالضعفاء والمتروكين، وسبق الحديث عن رجاله (٥)، والأثر أخرجه عبد الغني بن سعيد في «تفسيره» - كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٥/ ٦٠٣) ومن طريقه أخرجه المصنف رحمه الله هنا.

(٢) **صحيح**: يشير إلى ما أخرجه الطبري في «التفسير» (١٨٣/١٦)، من طريق: يزيد عن سعيد عن قتادة، قوله: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾: أي صبرًا. **وسنده صحيح**.

ومن طريق: محمد بن جعفر، وأبي النضر، قال: ثنا شعبة، عن قتادة، به. **وسنده صحيح**.

وأخرجه ابن الجعد (١٠٣٦) من طريق: شعبة عن قتادة به.

وأورده السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠٤/٥) وزاد عزوه إلى: ابن المنذر وابن أبي حاتم وعبد بن حميد.

٣٠- أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ بْنُ مَمَّك[3] أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَكِيمٍ الْمَدِينِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَبِي تَمَّامٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، ثنا فَرَجُ بْنُ فَضَالَةَ، عَنْ لُقْمَانَ بْنِ عَامِرٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ قَالَ: «وَلَوْ أَنَّ أَحْلَامَ بَنِي آدَمَ كُلِّهِمْ جُمِعَتْ فَحُطَّتْ فِي كِفَّةٍ، وَحِلْمَ آدَمَ فِي كِفَّةٍ، لَرَجَحَ [حِلْمُ][4] آدَمَ بِأَحْلَامِهِمْ، يَقُولُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا﴾»[5].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَمِمَّا يَشْهَدُ لِهَذَا الْمَعْنَى مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، **وَثَبَتَ** عَنْهُ بِأَسَانِيدَ **صِحَاحٍ** وَهُوَ:

٣١- مَا أَخْبَرَنَا بِهِ أَبُو عُمَرَ [بْنُ مَمَّك أَحْمَدُ][6] بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَكِيمٍ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُسْلِمٍ أَبُو أُمَيَّةَ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ، ثنا هِشَامُ

---

(١) وقع في المطبوع: [عبيدة] وهو تصحيف.

(٢) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠٤/٥) عنهما وعزاه إلى ابن أبي حاتم، ولم أقف عليه مسندًا.

(٣) وقع في المطبوع: [ممل] وهو تصحيف.

(٤) زيادة في المطبوع، وهي موجودة عند الطبري في روايته، فلعلها ساقطة من المخطوط.

(٥) **ضعيف:** أخرجه مجاهد كما في «تفسيره» (ص٤٦٧)، وابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٨٥/١٦)، وسعيد بن منصور (١٤٣٦)، والواحدي في «الوسيط» (٣/ ٢٢٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٤٤/٧)، من طريق: فرج بن فضالة عن لقمان به.

قلت: فرج بن فضالة: هو ابن النعمان التنوخي القضاعي، أبو فضالة الشامي الحمصي: ضعفوه وتناولوه، فقال البخاري ومسلم: «منكر الحديث»، وقال البخاري مرة: «ذاهب الحديث»، وقال ابن حبان: «فرج بن فضالة كان ممن يقلب الأسانيد، ويلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة، لا يحل الاحتجاج به»، وضعفه ابن مهدي والساجي، والدارقطني وغيرهم.

(٦) سقط من المطبوع.

بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ مَسَحَ عَلَى ظَهْرِهِ، فسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إنسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصًا مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ، فَرَأَى عَبدًا[1] مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ فَقَالَ: «أَيْ رَبِّ، مَنْ هَذَا؟» فَقَالَ: رَجُلٌ آخِرَ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يُقَالَ لَهُ دَاوُدُ قَالَ: أَيْ رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً. قَالَ: أَيْ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً، [فَلَمَّا انْقَضَى عُمُرُ آدَمَ جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ فَقَالَ آدَمُ: أَوَ لَمْ يَبْقَ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟][2] قَالَ: أَوَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ، قَالَ: فَجَحَدَ وَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَنَسِيَ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ، وَخَطِئَ فَخَطِئَتْ ذُرِّيَّتُهُ»[3].

---

[1] وقع في المطبوع: [رجلاً] وهو خطأ.

[2] ما بين القوسين كان ناسخ المخطوط قد أغفله بداية، ثم كتبه بعد ذلك، وأشار إلى موضعه.

[3] **صحيح:** أخرجه الترمذي (٣٠٧٦)، والحاكم (٢/ ٥٨٥، ٥٨٦)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٦٥٤)، وأبو محمد الفاكهي في «حديثه» (١٣٦)، وعنه أبو الحسين بن بشران في «الجزء الأول من فوائده» (١٢٣)، وابن عساكر في «تاريخه» (٧/ ٣٩٤، ٣٩٥)، من طرق: عن هشام بن سعد به.

هكذا رواه عن هشام بن سعد: أبو نعيم الفضل بن دكين، والقاسم بن الحكم، وخلاد بن يحيى وغيرهم، عن هشام بن سعد به.

وخالفهم: ابن وهب فرواه عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة به. أخرجه ابن وهب في «القدر» (٨)، ومن طريقه: الفريابي في «القدر» (٢٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٦٣٧٧).

قلت: وهذا الوجه وهم ورواية الجماعة أصح، كما قطع بذلك أبو زرعة؛ حين قال: «حديث أبي نعيم أصح؛ وهم ابن وهب في حديثه»، وقد توبع ابن وهب على هذا الوجه متابعة قاصرة وهي واهية، وقد أخرجها المصنف رحمه الله هنا (٣٣) ويأتي بيان ضعفها هناك.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا حَدِيثٌ **صَحِيحٌ** مِنْ حَدِيثِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَوَاهُ خَلَّادٌ وَغَيْرُهُ.

٣٢- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ صَفْوَانُ [بْنُ][١] عِيسَى، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ[٢].

وعليه: فالمحفوظ في هذا الحديث هو رواية هشام بن سعد له عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة رَضِيَ الله عنه به.

قلت: هشام بن سعد المدني: تكلموا في حفظه وضعفه جماعة منهم: أحمد والنسائي وابن معين وغيرهم، لكنه ثقة في روايته عن زيد بن أسلم، بل قال أبو داود: «هو أثبت الناس في زيد بن أسلم»، وروايته هنا عنه، وقد صححه المصنف رحمه الله كما ترى، ولا بد أنه اعتمد على ذلك، والله أعلم.

وللحديث طرق وشواهد منها ما سيأتي تخريجه هنا إن شاء الله.

[١] وقع في المطبوع: [صفوان عن عيسى] وهو تصحيف!.

[٢] **صحيح لغيره:** وهذا وجه **حسن**؛ أخرجه الترمذي (٣٣٦٨)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢١٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/١٦٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦٧إحسان)، والحاكم في «مستدركه» (١/٦٤)، والبيهقي في «السنن» (١٠ / ١٤٧)، وفي «الأسماء والصفات» (٧٠٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٩٢/٧، ٣٩٣) من طريق: صفوان بن عيسى به.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه، وقد روي من غير وجه عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

ولم ينفرد به صفوان بن عيسى؛ بل تابعه: أنس بن عياض عند ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠٦).

قلت: وسنده **حسن؛** لأجل الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب: هو الحارث بن عبد الرحمن: مختلف فيه، وأعدل الأقوال فيه أنه صدوق إن شاء الله، واحتجاج مسلم به يقويه.

ولكن خولف عبد الرحمن في سنده، خالفه محمد بن عجلان فرواه عن سعيد عن أبيه عن عبد الله بن سلام به نحوه موقوفًا عليه. أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٢/ح١٥٩١).

قلت: وابن عجلان أوثق من صاحبنا، ولكن شواهد الحديث عن أبي هريرة تقوي طريقه، ويحتمل أن يكونا حديثين مختلفين، كما يقويه تصحيح المصنف رحمه الله له.

وَهُوَ **صَحِيحٌ** أَيْضًا، وَرَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ فَقَالَ: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

٣٣- أَخْبَرَنَا بِذَلِكَ خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا عَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنِ مَزْيَدَ الْبَيْرُوتِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ شَابُورَ[1]، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ حَدَّثَهُ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ لَمَّا خَلَقَ آدَمَ مَسَحَ ظَهْرَهُ فَجَرَتْ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَنَزَعَ ضِلْعًا مِنْ أَضْلَاعِهِ فَخَلَقَ مِنْهُ حَوَّى، ثُمَّ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ[2]، ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾، قَالَ: ثُمَّ أُقْبِسَ كُلَّ نَسَمَةِ رَجُلٍ مِنْ بَنِي آدَمَ بِنُورِهِ فِي وَجْهِهِ، وَجَعَلَ فِيهِ الْبَلْوَى الَّذِي كَتَبَ أَنَّهُ يَبْتَلِيهِ بِهَا فِي الدُّنْيَا مِنَ الْأَسْقَامِ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ فَقَالَ: يَا آدَمُ، هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ فَإِذَا فِيهِمُ الْأَجْذَمُ وَالْأَبْرَصُ، وَالْأَعْمَى وَأَنْوَاعُ الأَسْقَامِ[3]، فَقَالَ آدَمُ: لِمَ فَعَلْتَ هَذَا بِذُرِّيَّتِي؟ قَالَ: كَيْ يَشْكُرُوا نِعْمَتِي يَا آدَمُ، فَقَالَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ أَرَاهُمْ أَظْهَرَ النَّاسِ نُورًا؟، قَالَ: هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَا آدَمُ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ. قَالَ: فَمَنْ هَذَا الَّذِي أَرَاهُ أَظْهَرَهُمْ نُورًا؟ قَالَ: هَذَا دَاوُدُ يَكُونُ

وقد توبع الحارث على روايته؛ تابعه: إسماعيل بن رافع، عن سعيد عن أبي هريرة به. أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٦٥٨٠).

وهذه متابعة تالفة لا تنفع؛ فإسماعيل بن رافع هذا: منكر الحديث، كما قال أبو حاتم، وابن معين، وعمرو بن علي، وقال النسائي، وابن خراش، والدارقطني: «متروك»، وضعفه أحمد وابن عدي وغيرهما.

[1] وقع في المطبوع: [سابور] وهو تصحيف.

[2] زاد بعدها في المطبوع: [والميثاق]!.

[3] في المطبوع: [السقام]!.

فِي آخِرِ الْأُمَمِ، قَالَ: يَا رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرَهُ؟ قَالَ: سِتِّينَ سَنَةً، قَالَ: يَا رَبِّ، كَمْ جَعَلْتَ عُمُرِي قَالَ: كَذَا وَكَذَا، قَالَ: يَا رَبِّ فَزِدْهُ مِنْ عُمُرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً حَتَّى يَكُونَ عُمُرُهُ مِائَةَ سَنَةٍ، قَالَ: أَتَفْعَلُ يَا آدَمُ قَالَ: نَعَمْ يَا رَبِّ.

قَالَ: نَكْتُبُ وَنَخْتِمُ، إِنَّا إِنْ كَتَبْنَا وَخَتَمْنَا لَمْ نُغَيِّرْ. قَالَ: فَافْعَلْ، أَيْ[١] رَبِّ».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَمَّا جَاءَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى آدَمَ لِيَقْبِضَ رُوحَهُ قَالَ: مَاذَا تُرِيدُ يَا مَلَكَ الْمَوْتِ؟، قَالَ: أُرِيدُ قَبْضَ رُوحِكَ، قَالَ: مَاذَا تُرِيدُ يَا مَلَكَ الْمَوْتِ قَالَ: أُرِيدُ قَبْضَ رُوحِكَ. قَالَ: أَلَمْ يَبْقَ مِنْ أَجَلِي أَرْبَعُونَ سَنَةً؟ قَالَ: أَلَمْ تُعْطِهَا ابْنَكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: لَا».

قَالَ: فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ فَنَسِيَ آدَمُ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ وَجَحَدَ آدَمُ فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ.

قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الْحَفْصِ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ أَنَّ عُمْرَ آدَمَ كَانَ أَلْفَ سَنَةٍ[٢].

---

[١] في المطبوع: [فافعل، يا رب].

[٢] **سنده ضعيف جداً** من هذا الوجه: أخرجه ابن أبي حاتم في «"تفسيره» (٥/ ١٦١٤)، وابن عساكر في «تاريخه» (٣٩٥/٧)، وابن المحب الصامت في «الصفات» (٨١٨) من طرق: عن عباس بن الوليد البيروتي، به.

وعباس بن الوليد: صدوق عابد كما في «التقريب»، ومحمد بن شعيب بن شابور: ثقة شامي، ولكن شيخه عبد الرحمن بن زيد بن أسلم: تالفٌ متروك، قال البزار: «أجمع أهل العلم بالنقل على تضعيف أخباره، وليس هو بحجة فيما ينفرد به»، وضعفه علي بن المديني جدًا، وضعفه أحمد، وأبو زرعة، والترمذي، والبخاري، وغيرهم.

وقد تفرد بزيادات عدة في هذا الحديث، فهذه الزيادات حكمها أنها **منكرة** والله أعلم.

٣٤- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيُّ - بِمَكَّةَ -، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَرِيرٍ[١] الطَّبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمِيدٍ[٢] الرَّازِيُّ، ثنا [حكَّام][٣] بْنُ سلم[٤]، عَنْ [عَنْبَسَةَ عَنْ][٥] عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ - رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ -، قَالَ: سَأَلْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾، قَالَ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ، كَمَا سَأَلْتَنِي، فَقَالَ: «خَلَقَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ آدَمَ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ ثُمَّ أَجْلَسَهُ فَمَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ الْيَمِينِ فَأَخْرَجَ ذَرًّا، فَقَالَ: ذَرٌّ وَذَرَّاتُهُمْ لِلْجَنَّةِ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ الْيُسْرَى، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ فَقَالَ: ذَرٌّ وَذَرَّاتُهُمْ لِلنَّارِ يَعْمَلُونَ فِيمَ شِئْتُ مِنْ عَمَلٍ وَأَخْتِمُ لَهُمْ بِأَسْوَءِ أَعْمَالِهِمْ فَأُدْخِلُهُمُ النَّارَ»[٦].

---

[١] تصحّف في المطبوع والمخطوط إلى: [محمد بن يزيد الطبري] وهذا التصحيف متكرر سبقت الإشارة إليه، وهو الطبري المفسر والأثر أخرجه في تفسيره كما سيأتي في التخريج.

[٢] تصحّف في المطبوع والمخطوط إلى: [محمد بن أبي حماد الرازي]!.

[٣] ما بين القوسين ساقط من المطبوع.

[٤] تصحف في المخطوط والمطبوع إلى: [بن سليم]!.

[٥] ما بين القوسين ساقط من المطبوع والمخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

[٦] **ضعيف:** وهذا **سند ضعيف جدًا**: محمد بن حميد الرازي: تقدم تحت رقم (٤) أنه متهم، والحديث أخرجه الطبري في «تفسيره» عنه، به. لكنه توبع؛ تابعه: إسحاق بن إبراهيم؛ أخرجه محمد بن نصر المروزي في «الرد على ابن قتيبة» - كما في «التمهيد» (٨١/١٨)، وفي «أحكام أهل الذمة» لابن القيم (٩٧٥/٢ ط رمادى) - قال ابن نصر: حدثنا إسحاق بن إبراهيم عن حكام، به.

قلت: حكام بن سلم الكناني أبو عبد الرحمن الرازي: ثقة، لكن قال الإمام أحمد: «يَرِوِي عن عَنبَسَةَ أحاديثَ غَرائِبَ»، وعمارة هو: ابن عمير، كما في مصادر التخريج: وهو ثقة، وأبو محمد المدني هذا: قيل هو محمد بن يسار، وقيل: هو نعيم بن ربيعة، وذلك للاختلاف الوارد في الحديث والذي سيأتي تفصيله في تخريج الحديث (٣٦)، وعلى كل حال فسواء كان نعيم أو ابن يسار: فكلاهما مجهول، ومسلم

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيُّ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ يُقَالَ: إِنَّهُ مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، وَقِيلَ: نُعَيْمُ بْنُ رَبِيعَةَ، رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ فِي «الْمُوَطَّأِ»، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بَعْضَ الْحَدِيثِ[١].

وَرَوَاهُ أَبُو عَبْدِ الرَّحِيمِ الرَّقِّيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ[٢].

بن يسار لم يسمع من عمر بن الخطاب كما قال الترمذي وغيره، فهذا **سند مسلسل بالعلل**، وانظر الحديث مفصلاً تحت رقم (٣٦) والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] يأتي موصولا عند المصنف (٣٦) وخرّجناه هناك، ولله الحمد.

[٢] سيأتي برقم (٣٦) وهناك تخريجه.

بَابٌ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ:

﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى [شَهِدْنَا](١) أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾

وَذِكْرَ مَا ثَبَتَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي ذَلِكَ، وَمَا جَاءَ عَنْ الصَّحَابَةِ رَضِيّ اللهُ عَنْهُم فِي مَعْنَى صِفَةِ خَلْقِهِمْ وَإِقْرَارِهِمْ وَإِشْهَادِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ.

٣٥- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ حَذْلَمٍ الدُّمْشَقِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَلَانِسِيُّ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُرْشِّلٍ(٢)، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذُبَابٍ الْمَدِينِيِّ، أَخْبَرَنِي سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ، وَيَزِيدُ بْنُ هُرْمُزَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَدَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَلَقَ اللَّهُ [آدَمَ](٣) بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ فَسَجَدُوا لَهُ فَعَطِسَ، فَقَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، فَقَالَ لَهُ رَبُّهُ: يَرْحَمُكَ رَبُّكَ، إِيتِ أُولَئِكَ الْمَلَأُ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَقُلِ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَأَتَاهُمْ فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ، فَقَالُوا وَعَلَيْكَ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى رَبِّهِ، فَقَالَ: هَذِهِ تَحِيَّتُكَ وَتَحِيَّةُ ذُرِّيَّتِكَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ قَبَضَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ يَدَيْهِ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، فَفَتَحَهَا فَإِذَا فِيهَا صُورَةُ ذُرِّيَّتِهِ كُلِّهِمْ وَإِذَا كُلُّ رَجُلٍ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ أَجَلُهُ، قَالَ: وَإِذَا قَدْ

---

(١) سقط من المخطوط.

(٢) تصحف في المطبوع والمخطوط إلى: [مرشد] والصواب ما أثبتناه.

(٣) غير واضح في المخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

كُتِبَ لَهُ أَلْفُ سَنَةٍ وَإِذَا قَوْمٌ عَلَيْهِمِ النُّورُ قَالَ: يَا رَبِّ مَنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ عَلَيْهِمُ النُّورُ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ الْأَنْبِيَاءُ - أَوِ الرُّسُلُ - الَّذِي أُرْسِلَ إِلَى عِبَادِي أَوْ خَلْقِي، قَالَ: وَإِذَا فِيهِمْ رَجُلٌ هُوَ أَضْوَؤُهُمْ نُورًا وَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ إِلَّا أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ: يَا رَبِّ مَا بَالُ هَذَا مِنْ أَضْوَئِهِمْ نُورًا وَلَمْ يُكْتَبْ لَهُ [مِنْ عُمْرِهِ][١] إِلَّا أَرْبَعِينَ سَنَةً؟، قَالَ: ذَلِكَ مَا كَتَبْتُ، قَالَ: يَا رَبِّ زِدْهُ مِنْ عُمُرِي سِتِّينَ سَنَةً».

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَلَمَّا أَسْكَنَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ وَأُهْبِطَ إِلَى الْأَرْضِ كَمَا ذَكَرَهُ اللَّهُ فِي الْقُرْآنِ، فَأَتَاهُ [مَلَكُ][٢] الْمَوْتِ؛ فَقَالَ: عَجَّلْتَ عَلَيَّ فَقَالَ: مَا فَعَلْتُ. قَالَ: بَقِيَ مِنْ عُمُرِي سِتُّونَ سَنَةً، قَالَ: مَا بَقِيَ مِنْ عُمُرِكَ شَيْءٌ، سَأَلْتَ رَبَّكَ أَنْ يَكْتُبَهُ لِابْنِكَ دَاوُدَ، قَالَ: مَا فَعَلْتُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَنَسِيَ فَنَسِيَتْ ذُرِّيَّتُهُ فَجَحَدَ، فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ، فَمِنْ يَوْمِئِذٍ وُضِعَ الْكِتَابُ وَأُمِرَ بِالشُّهُودِ؛ فَلَقِيَهُ مُوسَى فَقَالَ: أَنْتَ آدَمُ، خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يَسْجُدُوا لَكَ وَأَسْكَنَكَ الْجَنَّةَ فَأَخْرَجْتَنَا مِنَ الْجَنَّةِ بِذَنْبِكَ فَقَالَ: لَهُ آدَمُ أَنْتَ مُوسَى الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلَامِهِ وَآتَاكَ التَّوْرَاةَ فِيهَا بَيِّنَاتُ كُلِّ شَيْءٍ، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟ قَالَ: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ: فَوَجَدْتَ فِيهَا ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى عَمَلٍ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ أُخْلَقَ بِأَرْبَعِينَ عَامًا؟»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٣].

---

[١] سقط من المطبوع.

[٢] سقط من المطبوع.

[٣] **صحيح**: أما أوله فتقدم تخريجه من طرق عن أبي هريرة (٣١، ٣٢)، وأما قصة آدم وموسى الواردة في آخر الحديث فثابتة في «الصحيحين» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وستأتي برقم (٥٨).

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْوَاسِطِيُّ، وَمُخْلَدُ[١] بْنُ مَالِكٍ، جَمِيعًا، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَرَوَاهُ آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، عَنْ أَبِي خَالِدٍ الْأَحْمَرِ عَلَى هَذَا (الْإِقْرَانِ)[٢] بَيْنَ هَذِهِ الْأَسَانِيدِ.

٣٦- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مِهْرَانَ الْفَارِسِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُفَيْرٍ، ثنا أَبِي، (ح) وَأَنْبَأَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمٍ الْأَذْرَعِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ الْمِصْرِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ جَمِيعًا، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ أَنَّ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْخَطَّابِ أَخْبَرَهُ أَنَّ مُسْلِمَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - سُئِلَ، عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ شَهِدْنَآ﴾ [الأعراف: ١٧٢]، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْأَلُ عَنْهَا فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ بِيَمِينِهِ فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، وَبِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ يَعْمَلُونَ، ثُمَّ مَسَحَ ظَهْرَهُ، فَاسْتَخْرَجَ مِنْهُ ذُرِّيَّتَهُ، فَقَالَ: خَلَقْتُ هَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَبِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ يَعْمَلُونَ فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ إِذَا خَلَقَ الْعَبْدَ لِلْجَنَّةِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ أَهْلِ الْجَنَّةِ

والحديث أخرجه الطبري في «تاريخ الأمم والملوك» (٦٥/١)، من طريق سليمان بن حيان به، بهذه الأسانيد وهذا الإقران هكذا.

[١] وقع في المطبوع: [مخلف] وهو تحريف.

[٢] وقع في المطبوع والمخطوط: [الإقرار]!، وما أثبتناه أنسب للمقام وأليق به، ولعله تصحّف في المخطوط وقد وقع فيها تصحيفات عدّة سبقت الإشارة إلى بعضها.

فَيُدْخِلَهُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَإِذَا خَلَقَ العَبْدَ لِلنَّارِ اسْتَعْمَلَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى يَمُوتَ عَلَى عَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيُدْخِلَهُ بِهِ النَّارَ»[١].

[١] **ضعيف:** أخرجه مالك في «الموطأ» (٢٦١٧)، ومن طريقه: أخرجه أحمد (٣١١)، وأبو داود (٤٧٠٣)، والترمذي (٣٠٧٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٩٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٩٦)، وابن حبان في «صحيحه» (٦١٦٦)، وابن أبي خيثمة في «تاريخه» (٢٦٦٧)، وابنُ جرير الطبري في «تفسيره» (١٠/٥٥٣)، وفي «التاريخ» (١/٨٦)، وابن وهب في «القدر» (١٠- ط السلطان)، والفِريابي في «القدر» (٢٧، ٢٨)، والمصنف في «التوحيد» (٤٥٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٩٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٠)، وفي «القدر» (٦٠، ٦١، ٦٢)، جميعهم من طرق: عن مالك عن ابن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب، عن مُسلم بن يَسار الجُهَني، عن عمر بن الخطاب به.
قلت: وهذا **سند ضعيف**؛ فيه علتين؛ الأولى: أن مسلم بن يسار: مجهول، قال ابنُ معين: «لا يُعرف»، وقال ابن عبد البر المالكي: «رَجُلٌ مدني مجهول»، وتفرد العجلي وابن حبان بتوثيقه، وفي توثيقهما تساهل معهود، ولله الأمر.
والثانية: الانقطاع؛ فمسلم بن يسار هذا: لم يسمع من عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.
قال الترمذي: «مسلم بن يسار لم يسمع من عمر»، وقال أبو زرعة: «مُسلم بن يَسار عن عمر: مرسل
قال الترمذي: «مسلم بن يسار لم يسمع من عمر»، وقال أبو زرعة: «مُسلم بن يَسار عن عمر: مرسل»،
وكذا قال أبو حاتم والبيهقي، وابن عبد البر، والذهبي، وغيرهم.
هكذا رواه مالك بن أنس إمام دار الهجرة عن مسلم بن يسار عن عمر، به، بدون ذكر أي واسطة بينهما؛ وقد خولف فيه عن زيد بن أبي أنيسة؛ خالفه جماعة فزادوا بين مسلم وعمر رجلاً ثالثاً وهو: نُعيم بن ربيعة.
أخرجه أبو داود (٤٧٠٤)، والطبري في «تفسيره» (١٠/٥٥٤) من طريق: عمر بن جُعثم، عن زيد به.
قلت: عمر بن جعثم: لم يوثقه سوى ابن حبان، فهو مجهول، وقال ابن حجر في «التقريب»: «مقبول»؛ يعني إذا توبع وإلا فليّن.
وأخرجه المصنف في «التوحيد» (٤٥٤)، وابن عبد البَرِّ في «التمهيد» (٦/ ٤)، من طريق: خالد بن أبي يزيد، به. وخالد: ثقة.

٣٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، قَالَا: ثنا أَبُو مَسْعُودٍ الرَّازِيُّ أنبأ مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا رَوْحُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ يَزِيدَ الْبَصْرِيِّ، عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ قَبَضَ مِنْ صُلْبِهِ قَبْضَتَيْنِ فوقَعَ كُلُّ طَيِّبٍ بِيَمِينِهِ وَكُلُّ خَبِيثٍ بِيَدِهِ الْأُخْرَى فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الْيَمِينِ أَهْلُ الْجَنَّةِ وَهَؤُلَاءِ أَصْحَابُ الشِّمَالِ أَهْلُ النَّارِ وَلَا أُبَالِي ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي صُلْبِ آدَمَ فَعَلَى ذَلِكَ يَنْسِلُونَ»[1].

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٨/ ٩٧)، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٢٠١)، من طريق محمد بن يزيد بن سنان، عن أبيه، عن زيد، به.

قلت: يزيد بن أبي سنان أبو فروة الرهاوي: ضعيف سيء الحفظ، بل تركه النسائي، وحمل ابن حبان عليه كثيرًا، وابنه: أشد ضعفًا منه؛ قال أبو حاتم: «وهو أشدُّ غفلةً من أبيه، مع أنه كان رجلا صالحًا»، وقال البخاريُّ: «يروي عن أبيه المناكير»، وضعفه أبو داود والنسائي والدارقطني وغيرهم.

هكذا رواه خالد بن أبي يزيد، ويزيد بن سنان، وعمر بن جُعثم، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن مُسلم بن يَسار، عن نُعيم بن ربيعة، عن عُمر بن الخطاب به.

وقد رجح الدارقطني في «العلل» رواية الجماعة على رواية مالك؛ وتبعه على ذلك الإمام المزي في «تهذيبه»، **قلت:** والذي تركن إليه النفس في مثل هذا الموضع، أن رواية مالك أحق بالصواب، وأن مخالفيه ليس عندهم ما عنده من حفظ وإتقان على كثرتهم، وقد يكون الراوي الواحد أحفظ من عشرة، وهذا الذي رجحه: ابن عبد البر في «التمهيد»، وابن القيم في «شفاء العليل»، ويظهر أنه ترجيح الإمام الترمذي عليه رحمة الله.

وعلى فرض صحة هذا الوجه فإنه قد زاد في السند علة ثالثة فقط لا غير، وهي جهالة نُعيم بن ربيعة هذا، كما جهله الترمذي وابن عبد البر وغيرهما، وقال الذهبي: «لا يُعرف»، كما أن نُعيم هذا لا يُعرف له سماع من عُمر بن الخطاب، كيف لا وهو لا يُعرف أصلاً؟!، فبقيت علة الانقطاع، وزاد نُعيم بجهالته هذا الإسناد ظُلمات فوق ظلماته.

[1] **منكر** من حديث أبي موسى: شيخ المصنف رحمه الله، لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، ولعله من أقارب المصنف وآل منده كُثر معروفين بالرواية وحمل العلم كما ذكرنا في ترجمة المصنف رحمه الله،

٣٨- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ[١] مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَذِيُّ[٢]، ثنا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ كُلْثُومِ بْنِ جَبْرٍ[٣]، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَخَذَ اللَّهُ الْمِيثَاقَ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ – عَلَيْهِ السَّلَامُ – بِنَعْمَانَ – يَعْنِي: عَرَفَةَ – فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ كُلَّ ذُرِّيَّةٍ ذَرَاهَا، فَنَثَرَهُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ كَالذَّرِّ، ثُمَّ كَلَّمَهُمْ قُبُلًا» وَقَالَ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا

وشيخه ليس بأحسن حالاً منه، بل هو مثله، وأبو مسعود ومسلم: ثقتان، وقد توبع كل هؤلاء على الحديث.

فالحديث أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠٣)، والبزار في «مسنده» (٣٠٣٢)، والفريابي في «القدر» (٣٥)، ولوين في «جزئه» (٦٩)، والآجري في «الشريعة» (٣٣٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/٣١١/ح١٣٣٢)، والطبراني في «الكبير» – كما في «مجمع الزوائد» (٧/ ١٨٦) – وفي «الأوسط» (٩٣٧١)، من طرق كثيرة: عن روح عن يزيد به.

قلت: وهذا سند **تالف**؛ روح: هو ابن المسيب الكلبي: وثقه العجلي، وقال أبو داود: «ليس به بأس»، وقال ابن معين: «صويلح»، وضعفه سائر النقاد؛ فقال أبو حاتم: «هو صالح ليس بالقوي»، وقال ابن عدي: «يروي عن ثابت ويزيد الرقاشي أحاديث غير محفوظة»، وقال ابن حبان: «كان روح ممن يروي عن الثقات الموضوعات، ويقلب الأسانيد، ويرفع الموقوفات، لا تحل الرواية عنه، ولا كتابة حديثه».

ويزيد البصري: هو أبو عمرو يزيد بن أبان الرقاشي: واهٍ متروك، ضعفه ابن معين والساجي وابن حبان. وتركه النسائي وابو أحمد الحاكم وقال أحمد: «منكر الحديث»، ونال منه شعبة وحمل عليه بشدة، فكان يقول: «لأن أزني أحب إلي من أن أروي عن يزيد!»، وقد تفرد بهذا الحديث كما أشار الطبراني والبزار، فالحديث **منكر** والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد ضعفه الألباني جدًا في «ظلال الجنة» (٢٠٣).

[١] وقع في المطبوع: [الطوسي] وهو خطأ.

[٢] وقع في المطبوع: [المروزي].

[٣] في المخطوط: [حبر] وهو تصحيف.

عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٢] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾»[1].

---

[1] **لا يصح مرفوعًا والصواب وقفه:** أخرجه أحمد (٢٤٥٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٩١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٠٢)، والطبري في «تفسيره» (١٠/٥٤٧)، وابن أبي حاتم في«تفسيره» (٥/١٦١٣/ح٨٥٢٩)، وفي «التاريخ» (١/١٣٤ – ط المعارف)، والحاكم في «مستدركه» (٤٠٠٠)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٤)، وفي «القدر» (٤٧)، جميعهم من طرق: عن حسين بن محمد، عن جرير بن حازم عن كلثوم بن جبر، به.

قال النسائي: «وكلثوم هذا ليس بالقوي، وحديثه ليس بالمحفوظ».

قلت: كلثوم بن جبر: وثقه أحمد وابن معين، وقال ابن سعد: «كان معروفًا»، فحاله أحسن مما ذكر النسائي، وأما عن كون الحديث غير محفوظ فهو كذلك؛ فقد خولف فيه جرير بن حازم؛ خالفه جماعة فرووه عن كلثوم بن جبر، عن سعيد بن جبير به موقوفًا، منهم:

- حماد بن زيد عند الفريابي في «القدر» (٥٩).
- وعبد الوارث بن سعيد: عند الطبري في «تاريخه» (١/٨٦).
- وإسماعيل بن علية: عند ابن سعد في «طبقاته» (١/٢٩)، ومحمد بن نصر المروزي في «الرد على ابن قتيبة» – كما في «أحكام أهل الذمة» (٢/٩٨٥) لابن القيم.
- وربيعة بن كلثوم: عند ابن نصر المروزي – كما في «أحكام أهل الذمة» (٢/٩٨٥)، والفريابي في «القدر» (٦٠).

هكذا رواه هؤلاء عن كلثوم موقوفاً، وروايتهم أصح، وقد توبع كلثوم على وقفه؛ كما سيأتي قريبًا في كلام المصنف رحمه الله.

والشاهد: أن الحديث الصواب فيه الوقف، وهذا ما أشار إليه المصنف رحمه الله بعد هذا، وقبله أشار النسائي، وقد رجح ابن كثير، وقفه.

وصحح الموقوف جماعة منهم: ابن أبي حاتم، والألباني، والشيخ مقبل الوادعي، رحمهم الله جميعاً.

والموقوف له حكم الرفع؛ لأن هذا مما لا يُقال بالرأي أو الاجتهاد، ولأنه صحّ مرفوعاً من حديث غيره، وقد حكى الإمام الألباني والمباركفوري أن الموقوف له حكم الرفع، وهو الصواب والله أعلم.

قَالَ [أَبُو][١] **عَبْدِ اللَّهِ:** وَهَذَا حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ حُسَيْنٌ الْمَرْوَذِيُّ[٢]، عَنْ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَهُوَ أَحَدُ الثِّقَاتِ.

٣٩- وَرَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعَبْدُ الْوَارِثِ، وابْنُ عُلَيَّةَ، وَرَبِيعَةُ بْنُ كُلْثُومٍ، كُلُّهُمْ عَنْ كُلْثُومِ بْنِ جَبْرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مَوْقُوفًا[٣].

٤٠- وَكَذَلِكَ رَوَاهُ حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ[٤]، وَعَلِيُّ بْنُ بَذِيمَةَ[٥]، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ كُلُّهُمْ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَهُ؛ وَزَادَ عَطَاءٌ فِي حَدِيثِهِ قَالَ: «أَهْبَطَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ آدَمَ بِدَحْنَا وَمَسَحَ اللَّهُ ظَهْرَهُ»[٦].

---

[١] سقط من المخطوط.

[٢] في المطبوع: [المروزي] وهو خطأ.

[٣] **صحيح:** سبق تخريجه تحت الأثر السابق.

[٤] سيأتي تخريجه برقم (٤٧) من طريق حبيب.

[٥] تصحف في المخطوط إلى: [بديمة]!، والمثبت هو الصواب.

أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٦١٣/٥/ح٨٥٣٠)، وابن جرير في «التفسير» (٥٥٠/١٠)، ومحمد بن نصر في «رده على ابن قتيبة» - كما في «أحكام أهل الذمة» (٩٨٩/٢)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٥٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٣١٣/٣/ح١٣٣٦)، (٣١٩/٣/ح١٣٤١)، والفريابي في «القدر» (٥٧)، والبيهقي في «القدر» (٤٩) من طرق: عن المسعودي، أخبرني علي بن بذيمة، به.

قلت: وسنده **صحيح**؛ المسعودي: هو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود: وهو ثقة إلا أنه كان قد اختلط، وقد رواه عنه يحيى بن سعيد القطان وسماعه منه قديم، وعلي بن بذيمة: وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي، وغيرهم.

[٦] **صحيح:** أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٣٩٣/٨٨/١)، والطبري (٥٤٨/١) من طريق: عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، به.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿شَهِدْنَا﴾؛ فَقَالَتْ طَائِفَةٌ: هُوَ خَبَرٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ عَنْ نَفْسِهِ وَمَلَائِكَتِهِ إِذَا أَقَرُّوا بِرُبُوبِيَّتِهِ حِينَ قَالَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾، فَقَالَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ: ﴿شَهِدْنَا﴾ بِإِقْرَارِكُمْ.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ

٤١- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ النَّيْسَابُورِيُّ، وَالْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ الطَّرَائِفِيُّ - بِمِصْرَ -، قَالَا: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ، ثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، يُحَدِّثُ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا: بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ أَوْ تَقُولُوا إِنَّمَا أَشْرَكَ آبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ وَكُنَّا ذُرِّيَّةً مِنْ بَعْدِهِمْ أَفَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ الْمُبْطِلُونَ﴾، قَالَ: جَمَعَهُمْ[1] فَجَعَلَهُمْ أَرْوَاحًا ثُمَّ صَوَّرَهُمْ وَاسْتَنْطَقَهُمْ لِيَتَكَلَّمُوا وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ﴾. الْآيَةَ. فَإِنِّي أُشْهِدُ عَلَيْكُمُ السَّمَوَاتِ السَّبْعَ وَأُشْهِدُ عَلَيْكُمْ أَبَاكُمْ آدَمَ عَلَيه السَّلَام أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَمْ نَعْلَمْ

قلت: عمران: ضعيف، لكنه صالح في المتابعات والشواهد، وقد توبع؛ تابعه: عمرو بن أبي قيس: وهو حسن الحديث؛ أخرجه الطبري (١٠/٥٤٩).

فالحديث **صحيح** من حديث عطاء بموجب هذين الطريقين.

[1] زاد بعدها في المطبوع: [جميعاً].

بِهَذَا، اعْلَمُوا أَنَّهُ لَا إِلَهَ غَيْرِي[١]، فَلَا تُشْرِكُوا بِي شَيْئًا، وَإِنِّي سَأُرْسِلُ إِلَيْكُمْ رُسُلًا يُذَكِّرُونَكُمْ عَهْدِيَ وَمِيثَاقِي وَأُنْزِلُ عَلَيْكُمْ كُتُبِي، قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ رَبَّنَا لَا رَبَّ لَنَا غَيْرُك[٢].

---

[١] زاد بعدها في المطبوع: [ولا رب غيري] وقد وضعها بين أقواس إشارة إلى أنها مقحمة.

[٢] **حسن موقوف:** محمد بن يعقوب بن يوسف: هو أبو العباس الأموي مولاهم النيسابوري الأصم - وكان يكره لقب: الأصم -: ثقة إمام، والحسن بن يوسف: وثقه الذهبي في «تاريخه»، وإبراهيم بن مرزوق: ثقة كذلك، وأما آفة هذا السند؛ فروح بن أسلم الباهلي: فهو ضعيف، بل كذّبه عفان، ودفَعَ عنه ذلك ابن معين حين قال: «ليس بذاك، لم يكن من أهل الكذب»، وضعفه البخاري، وأبو حاتم، وتركه الدارقطني.

والأثر أخرجه المصنف في «التوحيد» (٤٥٦) من هذه الطريق، من طريق: روح بن أسلم.

ولكنه توبع؛ تابعه: محمد بن يعقوب الربالي؛ فرواه عن معتمر بن سليمان به. أخرجه عبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» (٢١٢٣٢)، ومن طريقه: الضياء في «المختارة» (١١٥٨).

قلت: محمد بن يعقوب الربالي: لم أجد فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه عبد الله بن أحمد، وأبو زرعة الرازي، فهذا **سند ضعيف.**

وتابعه أيضاً: يحي بن حبيب بن عربي؛ أخرجه الفريابي في «القدر» قال: حدثنا يحي بن حبيب بن عربي، عن معتمر، عن أبيه، عن الربيع بن أنس، به. **وسنده صحيح،** يحي بن حبيب: ثقة من رجال مسلم، ووثقه غير واحد.

ومعتمر وأبيه: ثقتان، وربيع: صدوق، فالحديث **حسن** إن شاء الله.

وقد جاء من طريق آخر غير طريق المعتمر وأبيه؛ فأخرجه الطبري في «تفسيره» (٥٠٧/٧)، والحاكم في «المستدرك» (٣٢٥٥)، وإسحاق بن راهويه - كما في «أحكام أهل الذمة» (٩٨٥/٢) -، والفريابي في «القدر» (٥٢)، والمصنف (٤٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٩١)، والبيهقي في «القدر» (٤٨)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٧/ ٣٥٠) من طرق: عن أبي جعفر الرازي، عن الربيع بن أنس، به.

قلت: أبو جعفر الرازي: هو عيسى بن ماهان: سيئ الحفظ وفي روايته عن الربيع بن أنس اضطراب، ولكنه مُتابَعٌ هنا كما ترى، والحديث صححه ابن القيم في «الروح».

وَقَالَ آخَرُونَ: قَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾ يَعْنِي: الرُّسُلَ أَجَابُوا مَنْ بَيْنَهُمْ، قَالَهُ: وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ الصَّنْعَانِيُّ، وَهَذَا مِمَّا يُوَافِقُ قِرَاءَةَ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾ وَهُوَ قِرَاءَةُ أَهْلِ مَكَّةَ وَالْبَصْرَةِ.

وَقِرَاءَةُ عَامَّةِ الْمَدِينَةِ ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ بِالتَّاءِ عَلَى وَجْهِ الْخِطَابِ؛ كَيْلَا يَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: كُنَّا لَا نَعْلَمُ[١].

وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي مَعْنَى (الذُّرِّيَّةِ) وَمَعْرِفَتِهِمْ حِينَ أَخْرَجَهُمْ مِنْ صُلْبِ آدَمَ وَأَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ الْأَوَّلَ ﴿وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾، أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُمْ كَانُوا فِي صِوَرِ الذَّرِّ؛ ثُمَّ اخْتَلَفُوا:

فَقَالَ بَعْضُهُمْ: أَرْوَاحٌ بِلَا أَجْسَامٍ، وَمَعْرِفَةٌ بِلَا عُقُولٍ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بِأَرْوَاحٍ بِأَجْسَامٍ، وَمَعْرِفَةٌ بِعُقُولٍ.

وَأَوَّلُهَا أَصَحُّهَا فِي الرِّوَايَةِ أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ حِينَ أَخْرَجَهُمْ مِنْ صُلْبِ آدَمَ [كَأَنَّهُمْ][٢] الذَّرُّ مِنْ آذَى[١] الْمَاءِ.

---

[١] قرأها بالياء؛ ﴿أَنْ يَقُولُوا﴾: أبو عمرو، واليزيدي، وابن عباس، وسعيد بن جبير، وعيسى بن عمر، وعاصم الجحدري، وغيرهم. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (٣/٢١٦).
وقرأ السبعة – غير أبي عمرو –: ﴿أَنْ تَقُولُوا﴾ بالتاء على مخاطبة حاضرين، فقرأ بها: نافع، وابن كثير، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب.
قال ابن جرير الطبري رحمه الله في «تفسيره» (١٠/٥٦٥): «والصواب من القول في ذلك، أنهما قراءتان صحيحتا المعنى، متفقتا التأويل، وإن اختلفت ألفاظهما؛ لأن العرب تفعل ذلك في الحكاية».
[٢] غير واضحة في المخطوط، والمثبت من المطبوع، ولعله أقرب إلى الصواب.

٤٢- أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّيْبُلِي[٢]، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا شَيْبَانُ، ثنا أَبُو هِلَالٍ، ثنا أَبُو جَمْرَةَ[٣]، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ قَالَ: «أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ مِنْ آذِيِّ الْمَاءِ كَأَنَّهُمُ الذَّرُّ فِي آذِيِّ الْمَاءِ»[٤].

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: أَخْرَجَهُمْ مِنْ صُلْبِهِ نُطَفًا وَوُجُوهُ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَالسُّرُجِ

٤٣- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعُجَيْفِيُّ[٥] بِمَكَّةَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَلِيٍّ النَّيْسَابُورِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَمَانٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الرَّازِيِّ، [عَنْ الرَّبِيعِ][٦] عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيٍّ فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قَالَ: «اسْتَخْرَجَهُمْ مِنْ صُلْبِهِ نُطَفًا، وَوُجُوهُ الْأَنْبِيَاءِ كَالْأَسْرُجِ[٧]»[٨].

---

[١] زاد في المطبوع بعدها: (من)، والآذ: هو الموج الشديد.

[٢] وقع في المطبوع: [الرملي] والصواب ما أثبتناه.

[٣] وقع في المطبوع: [أبو حمزة] وهو تصحيف، والصواب ما أثبتناه.

[٤] **سنده ضعيف:** أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠/٥٥٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥/١٦١٣)، وابن نصر المروزي في «الرد على ابن قتيبة» - كما في «أحكام أهل الذمة» (٢/٥٩٨) -، من طرق: عن أبي هلال به.

قلت: أبو هلال الراسبي: محمد بن سليم: صدوق ليّن الحفظ، والله أعلم، وقد صحّ قريب منه عن ابن عباس فيما تقدم، ولله الحمد.

[٥] تصحّف في المطبوع إلى: [العجيقي].

[٦] سقط من المطبوع.

[٧] في المطبوع: [كالسرج].

[٨] **حسن** عن أُبي بن كعب: تقدم (٤١).

٤٤- وَكَذَلِكَ رَوَاهُ النَّضْرُ بْنُ عَرَبِيٍّ، عَنْ عِكْرِمَةَ قَالَ: «كَلَّمَتْهُ النُّطَفُ وَأَقَرَّتْ بِالْعُبُودِيَّةِ»[١].

وَهَذَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، عَنْ عِكْرِمَةَ **وَلَا يَثْبُتُ**.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: أَخْرَجَهُمْ صُوَرًا ثُمَّ اسْتَنْطَقَهُمْ

٤٥- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، وَالْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ الطَّرَائِقِيُّ[٢] بِمِصْرَ، قَالَا: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا رَوْحُ بْنُ أَسْلَمَ[٣]، ثنا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ، سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيٍّ فِي قَوْلِهِ [جَلَّ وَعَزَّ][٤]: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا۟ بَلَىٰ﴾، قَالَ: جَمَعَهُم فَجَعَلَهُمْ[٥] أَرْوَاحًا ثُمَّ صَوَّرَهُمْ وَاسْتَنْطَقَهُمْ، قَالَ: فَمَا كَانَ رُوحُ عِيسَى فِي تِلْكَ الْأَرْوَاحِ الَّتِي أَخَذَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهَا الْعَهْدَ وَالْمِيثَاقَ؟!، قَالَ: نَعَمْ أَرْسَلَ ذَلِكَ الرُّوحَ إِلَى مَرْيَمَ، قَالَ

اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿فَأَرْسَلْنَآ إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا قَالَتْ إِنِّيٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا قَالَ إِنَّمَآ أَنَا۠ رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَٰمًا زَكِيًّا﴾ قَوْلِهِ ﴿أَمْرًا مَّقْضِيًّا﴾، قَالَ: حَمَلَتْ الَّذِي خَاطَبَهَا وَهُوَ رُوحُ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَام، قَالَ: فَسَأَلَهُ مُقَاتِلُ بْنُ حَيَّانَ[٦] مِنْ أَيْنَ دَخَلَ

---

[١] لم أقف عليه مسندًا؛ وقال المصنف رحمه الله: «لا يثبت».

[٢] وقع في المطبوع: [الطرئقي].

[٣] وقع في المطبوع: [مسلم]! وهو تحريف.

[٤] سقط من المطبوع.

[٥] في المطبوع: [فجمعهم]، والمثبت هو الصواب.

[٦] تصحّف في المطبوع إلى: [حبان].

الرُّوحُ فَذَكَرَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيٍّ: أَنَّهُ دَخَلَ مِنْ فِيهَا[١].

ذِكْرُ مَنْ قَالَ كَانُوا مِثْلَ الْخَرْدَلِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ:

٤٦- رَوَى طَلْحَةُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَطَاءٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَخَذَهُمْ فِي كَفِّهِ كَأَنَّهُمُ الْخَرْدَلُ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَيُمِيلُهُمْ فِي يَدِهِ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا يَرْفَعُ يَدَهُ وَيُطَأْطِيهَا مَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ ثُمَّ رَدَّهُمْ فِي أَصْلَابِ آبَائِهِمْ حَتَّى أَخْرَجَهُمْ قَرْنًا بَعْدَ قَرْنٍ»[٢].

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: سَمَّاهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ

٤٧- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبَانَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا ابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ[٣]، عَنْ حَبِيبٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: «أَخْرَجَ اللَّهُ ذُرِّيَّةَ

---

[١] **ضعيف بهذا اللفظ:** والحديث **حسن** كما تقدم (٤١)، ولكن في هذا بعض الزيادات التي لم تأت من طريق صحيح، كالحديث عن سيدنا عيسى عليه السلام، وقال شيخ الإسلام عن هذه الجزئية الواردة في الحديث: «وهذا غلطٌ محضٌ، وإنما الذي أُرسِل إليها الملَكُ الذي قال لها: ﴿إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ لِأَهَبَ لَكِ غُلَامًا زَكِيًّا﴾، ولم يكن الذي خاطبها بهذا هو عيسى، هذا محالٌ».
فهذه القصة مخالفة لظاهر القرآن كما ترى وهذه الزيادات **منكرة** والله أعلم.

[٢] **سنده ضعيف جداً:** لم أقف عليه مسندًا، وعزاه السيوطي في «الدر المنثور» (٦٠٦/٣) إلى أبي الشيخ.
وطلحة بن عمرو هو: ابن عثمان الحضرمي: متروك، قال البخاري: «ليس بشيء، كان يحي بن معين سيئ الرأي فيه»، وتركه أحمد والنسائي وابن نجيد وغيرهم، وضعفه: ابن معين وأبو داود وأبو زرعة وعلي بن المديني، والعجلي والدارقطني وابن سعد، وغيرهم، وزاد الأخير: «جدًا»، فهو آفة هذا السند الذي علقه المصنف رحمه الله.

[٣] وقع في المطبوع: [الأعمشي] وهو تصحيف.

آدَمَ مِنْ ظَهْرِهِ مِثْلَ الذَّرِّ فَسَمَّاهُمْ فَقَالَ: هَذَا فُلَانٌ وَهَذَا فُلَانٌ ثُمَّ قَبَضَ قَبْضَتَيْنِ فَقَالَ لِلَّتِي فِي يَمِينِهِ: ادْخُلُوا الْجَنَّةَ، وَقَالَ لِلَّتِي فِي يَدِهِ الْأُخْرَى: ادْخُلُوا النَّارَ وَلَا أُبَالِي»[١].

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: اسْتَخْرَجَهُمْ كَمَا يُسْتَخْرَجُ الْمُشْطُ

٤٨- رَوَاهُ عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، وَقَالَ: «اسْتَخْرَجَ اللَّهُ مِنْ ظَهْرِ آدَمَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كَمَا يُسْتَخْرَجُ[٢] الْمُشْطُ»[٣].

---

[١] **صحيح موقوف:** سبق تخريجه (٣٨) وما بعدها.
وأخرجه الإمام عبد الله بن أحمد في «السنة» (٨٧٦) ومن طريقه المصنف هنا، وأخرجه الطبري في «التفسير» (٥٤٩/١٠)، وابن أبي حاتم (١٦١٣/٥)، والفريابي في «القدر» (٥٦)، وعنه الآجري في «الشريعة» (٤٤١)، وابن بطة في «الإبانة» (١٣٣٨/٣١٦/٣، ١٦٣٣/١٦٣/٤)، من طرق: عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت به.
قلت: وهذا **سند صحيح** إن سَلِم من تدليس الأعمش وحبيب فكلاهما مدلس وكلاهما لم يصرح بالسماع، أما حبيب بن أبي ثابت فلعل تدليسه هنا مأمون فقد جاء عنه من وجوه أخرى إسقاط سعيد بن جبير؛ كما عند ابن جرير (٥٤٩/١٠)، وابن بطة (١٣٣٤/٣١٢/٣).
فعلى هذا يكون حبيب قد رواه مرتين مرة دلسه بإسقاط ابن جبير، ومرة أخرى على صوابه، كما هنا، وبقي النظر في عنعنة الأعمش وأرى أنها محتملة هنا، خاصة وقد توبع الأعمش وحبيب على وقف الحديث كما سلف، ولله الحمد.
[٢] تكررت في المخطوط مرتين ولعله سهو من الناسخ.
[٣] **صحيح موقوف:** أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٥٣/١٠)، وابن أبي حاتم (١٦١٣/٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٩٣)، من طريق سفيان الثوري، وأخرجه الطبري كذلك (٥٥٣/١٠)، من طريق: جرير بن عبد الحميد، وأخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٦١٣/٥) من طريق: شريك، ثلاثتهم عن: منصور عن مجاهد، به.
قلت: وسنده **صحيح** ورجاله على شرط الشيخين، وله حكم الرفع كما لا يخفى عليك.

وقد رُوي موقوفاً؛ أخرجه الطبري في «التفسير» (١٠/٥٥٢) قال: حدثنا عبد الرحمن بن الوليد، قال: ثنا أحمد بن أبي طيبة، عن سفيان بن سعيد [تحرّف إلى: سفيان عن سعيد، والمثبت هنا هو الصواب]، عن الأجلح، عن الضحاك، وعن منصور، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتِهِمْ﴾ قَالَ: «أُخِذُوا مِنْ ظَهْرِهِ كَمَا يُؤْخَذُ بِالمُشْطِ مِنَ الرَّأْسِ، فَقَالَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، قَالَتِ المَلائِكَةُ: شَهِدْنَا أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ».

قلت: هذا حديث **منكر؛** شيخ الطبري هو: عبد الرحمن بن الوليد أبو محمد الجرجاني: ترجمه السهمي في «تاريخ جرجان» (ص٢٥٣) وأورد له حديثين كلاهما منكر، وترجمه الإمام الذهبي في «تاريخه» (٦/١١٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، والذي نراه أن الرجل على قلة حديثه تجد حديثه منكرًا فهو منكر الحديث أو ضعيف، ولا يُكتفى بقولنا أنه مجهول، والله أعلم.

وأحمد بن أبي طيبة: هو ابن عيسى ابن سليمان الدارمي أبو محمد الجرجاني قاضي قومس: قال ابن عدي «حدث بأحاديث أكثرها غرائب»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه».

وسفيان بن سعيد: هو الثوري: الثقة الإمام الجبل، وهو يروي الحديث هنا عن رجلين من شيوخه؛ فيرويه عن منصور عن مجاهد، وهما ثقتان.

ثم هو يرويه عن الأجلح عن الضحاك؛ والأجلح: صدوق، وأما الضحاك فلم يسمع من ابن عمرو على التحقيق، وعلى كل حال فالسند لا يثبت إلى سفيان أصلاً تفرد به عنه: ابن أبي طيبة هذا، وأين هذا الجرجاني من أصحاب الثوري؟!، وأين أصحاب الثوري من رواية هذا الحديث؟! فمن نظر علم أن هذا من أبلغ وجوه النكارة وأنواعها، والله أعلم.

وقد أشار الإمام أبو جعفر الطبري عليه رحمة الله إلى هذه العلة؛ فقال في «تفسيره» (١٠/٥٦٤) عن الوجه المرفوع: «وَلا أَعْلَمُهُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ الثِّقَاتَ الَّذِينَ يُعْتَمَدُ عَلَى حِفْظِهِمْ وَإِتْقَانِهِمْ حَدَّثُوا بِهَذَا الحَدِيثِ عَنِ الثَّوْرِيِّ، فَوَقَفُوهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَلَمْ يَرْفَعُوهُ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الحَدِيثِ هَذَا الحَرْفَ الَّذِي ذَكَرَهُ أَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَيْبَةَ عَنْهُ».

قلت: فهذا ابن جرير الطبري على غير عادته يُعل الحديث بعلل المحدثين، وهذا حسن جداً، وقد وافقه ابن كثير على هذا في «تفسيره»، وهذا الحرف الذي أشار إليه الإمام؛ هو زيادة: «فَقَالَ لَهُمْ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، قَالَتِ المَلَائِكَةُ: شَهِدْنَا أَنْ يَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ»، فهذه الزيادة تفرد بها أحمد بن أبي طيبة ولم يذكرها أحد ممن روى الحديث موقوفا، **قلت:** فهذه قرينة على أنه لم يحفظ الحديث كما ينبغي، وهذه زيادة **منكرة**، والله تعالى أعلى وأعلم.

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: أَقَرَّتِ الْأَرْوَاحُ قَبْلَ أَنْ تُخْلَقَ الْأَجْسَادُ

٤٩- رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُبَيْدَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ الْقُرَظِيِّ[١]؛ **وَلَا يَثْبُتُ.**

ذِكْرُ مَنْ قَالَ: أَقَرَّتِ الْأَجْسَادُ بِأَرْوَاحٍ فِي صُوَرِهِمْ الَّتِي خُلِقُوا فِيهَا عَلَى مَا يَخْلُقُهُمْ مِنَ الْبَلَاءِ

٥٠- رَوَاهُ حَوْشَبٌ، عَنْ الْحَسنِ قَوْلَهُ[٢].

---

[١] **ضعيف:** يشير المصنف رحمه الله إلى ما أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠/٥٦٢) قال: حدثنا ابن حميد، قال: ثنا يحيى بن واضح، قال: ثنا موسى بن عبيدة، عن محمد بن كعب القرظي، قال: «أقرت الأرواح قبل أن تُخلق أجسادها».

وأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨٦٧٥)، وإسحاق بن راهويه – كما في «أحكام أهل الذمة» (٢/٩٩٧) –، وابن عبد البر في «التمهيد» (١٨/٨٠)، من طريق: موسى بن عبيدة به.

قلت: موسى بن عبيدة الرَّبَذِيّ: ضعيف، ضعفه علي بن المديني، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم، بل قال أحمد: «لا تحلُّ الرواية عندي عنه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقد قال المصنف رحمه الله عن هذا الأثر: لا يثبت.

[٢] **صحيح عن الحسن:** أخرجه ابن أبي الدنيا في «الشكر» (١٦٥) من طريق: خلف بن هشام، حدثنا الحكم بن سنان عن حوشب، عن الحسن، قال: «خلق الله آدم حين خلقه فأخرج أهل الجنة من صفحته اليمنى، وأخرج أهل النار من صفحته اليسرى، فدبوا على وجه الأرض، فيهم الأعمى، والأصم، والمبتلي، فقال آدم: يا رب، ألا سويت بين ولدي، قال: يا آدم، أردت أن أُشكر».

قلت: وهذا وجه **لا يصح**؛ الحكم بن سنان أبو عون الباهلي صاحب القرب: ضعيف، ضعفه ابن معين وابن سعد وأبو داود والنسائي وغيرهم، وقال البخاري: «عنده وهم كبير وليس له كبير إسناد».

هذه طريق حوشب التي علقها المصنف رحمه الله؛ وحوشب هو: ابن مسلم الثقفي، أبو بشر يُعد في البصريين: وهو صدوق، وقد جاء الحديث من طريق آخر عن الحسن؛ فقد أخرج عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٥٤)، قال: عن معمر، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس، قال: «مسح الله على صلب آدم، فأخرج من صلبه ما يكون من ذريته إلى يوم القيامة، وأخذ ميثاقهم أنه ربهم، فأعطوه

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ اسْتَنْطَقَهُمْ فَنَطَقُوا، عَنْ أَجْسَادٍ وَأَرْوَاحٍ وَمَعْرِفَةٍ، وَأَفْهَامٍ، مَا:

١/٥١- أَخْبَرَنَا بِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْوَرَّاقُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ مُوسَى، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ [اللَّهَ][(١)] ضَرَبَ مَنْكِبَهُ[(٢)] الْأَيْمَنَ فَخَرَجَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ لِلْجَنَّةِ بَيْضَاءَ نَقِيَّةً فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ الْجَنَّةِ، ثُمَّ ضَرَبَ مَنْكِبَهُ الْأَيْسَرَ فَخَرَجَتْ كُلُّ نَسَمَةٍ مَخْلُوقَةٍ لِلنَّارِ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ النَّارِ ثُمَّ أَخَذَ عَلَيْهِمْ [عُهُودَهُمْ][(٣)] عَلَى الْإِيمَانِ، وَالْمَعْرِفَةِ لَهُ، وَلِأَمْرِهِ، وَالتَّصْدِيقِ بِهِ وَبِأَمْرِهِ بَنِي آدَمَ كُلِّهِمْ فَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَصَدَّقُوا وَعَرَفُوا وَأَقَرُّوا، وَبَلَغَنِي: أَنَّهُ أَخْرَجَهُم عَلَى كَفِّهِ أَمْثَالَ الْخَرْدَلِ[(٤)].

ذلك فلا يسأل أحدا كافرا، ولا غيره من ربك؟ إلا قال: الله». وقال معمر: وكان الحسن يقول مثل ذلك. **وسنده صحيح إلى الحسن**، معمر بن راشد البصري: ثقة إمام.

وانظر في مسألة خلق الأرواح: «الروح لابن القيم» (المسألة الثامنة عشر).

[(١)] سقط من المخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

[(٢)] الضمير في «منكبه» عائد على آدم عليه السلام، كما جاء موضحاً في روايات أخرى، منها ما سيأتي برقم (٥٣).

[(٣)] سقط من المخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

[(٤)] **ضعيف من هذا الوجه:** أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٠/٥٥٦)، والآجري في «الشريعة» (٤٤٢)، والفريابي في «القدر» (٥٨)، وابن بطة في «الإبانة» (٣/٣١٧/١٣٤٠)، وابن نصر المروزي - كما في «أحكام أهل الذمة» (٢/٩٩١) -، من طريق: الزبير بن موسى عن ابن جريج به.

قلت: الزبير بن موسى: لم يوثقه إلا ابن حبان؛ ولذا قال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: مقبول، يعني: حيث توبع، وإلا فلين.

٢/٥١- قَالَ مُجَاهِدٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ لَمَّا أَخْرَجَهُمْ قَالَ: يَا عِبَادِي أَجِيبُوا اللَّهَ، وَالْإِجَابَةُ الطَّاعَةُ، فَقَالُوا: أَطَعْنَاكَ اللَّهُمَّ أَطَعْنَاكَ، لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، فَأُعْطِيهَا إِبْرَاهِيمَ عَليه السَلَام فِي الْمَنَاسِكِ لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ قَالَ: وَضَرَبَ مَتْنَ[١] آدَمَ عَلَيْهِ السَلَام حِينَ خَلَقَهُ[٢].

٥٢- قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: خَلَقَ آدَمَ ثُمَّ أَخْرَجَ ذُرِّيَّتَهُ مِنْ ظَهْرِهِ مِثْلَ الذَّرِّ فَكَلَّمَهُمْ ثُمَّ أَعَادَهُمْ فِي صُلْبِهِ، فَلَيْسَ أَحَدٌ إِلَّا قَدْ تَكَلَّمَ وَقَالَ رَبِّيَ اللَّهُ، وَكُلُّ مَخْلُوقٍ خُلِقَ وَهُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ الْفِطْرَةُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا.[٣]

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ[٤]، وَأُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ[٥] مِنْ رِوَايَةٍ أُخْرَى: «اسْتَنْطَقَهُمْ فَنَطَقُوا».

وابن جريج مدلس وتدليسه قبيح، فكان لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح كما قال الدارقطني وغيره، ولم يذكر سماعًا في أي طرق الحديث، فالأثر **ضعيف**، والله أعلم.

وله طرق عن ابن عباس بغير هذا اللفظ سبق أنها صحيحة، والحمد لله على فضله.

[١] متن آدم: أي ظهره، وانظر: «اللسان»: مادة (متن).

[٢] **ضعيف من هذا الوجه:** قوله: «قال مجاهد:..»: أي بالسند السابق إلى ابن جريج عنه كما في مصادر التخريج، وانظر تخريجه تحت الأثر السابق.

[٣] **حسن لغيره:** وهذا وجه **ضعيف**؛ أخرجه ابن أبي حاتم في «التفسير» (١٦١٤/٥)، والطبري (٥٥٤/١٠)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٩٩٢)، والبيهقي في «القدر» (٦٨)، من طرق: عن أبي صالح عبد الله بن صالح، عن معاوية، عن علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس، به.

قلت: عبد الله بن صالح كاتب الليث: ضعيف الحديث، وعلي عن ابن عباس منقطع كما سلف مرارًا، ولكن للحديث طرق عن ابن عباس يصح بها إن شاء الله، وراجع: (٣٨) وما بعدها.

[٤] أسنده المصنف – رحمه الله – في الخبر التالي.

[٥] **حسن:** سبق تخريجه (٤١).

٥٣- أَخْبَرَنَا مُسْلِمُ بْنُ الْفَضْلِ، بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْعَبْسِيُّ[١]، ثنا أَبُو بِلَالٍ الْأَشْعَرِيُّ، ثنا أَبُو سَعْدٍ[٢]، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ ضَرَبَ مَنْكِبَهُ الْأَيْمَنَ - يَمِينَ[٣] آدَمَ - فَخَرَجَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ لِلْجَنَّةِ بَيْضَاءَ فَقَالَ: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ، ثُمَّ ضَرَبَ مَنْكِبَهُ الْأَيْسَرَ فَخَرَجَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَخْلُوقَةٍ لِلنَّارِ سَوْدَاءَ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ أَهْلُ النَّارِ، ثُمَّ أَخَذَ عُهُودَهُمْ عَلَى الْإِيمَانِ وَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّصْدِيقِ لَهُ كُلِّهِمْ، وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَآمَنُوا وَصَدَّقُوا وَعَرَفُوا وَقَرُّوا[٤].

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَى الْإِجَابَةِ لَمَّا أَخَذَ عَلَيْهِمُ الْمِيثَاقَ فَقَالَ عَامَّتُهُمْ: أَجَابُوا كُلُّهُمْ طَائِعِينَ غَيْرَ مُكْرَهِينَ.

٥٤- رَوَاهُ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ، عَنْ أُبَيٍّ قَالَ: أَقَرُّوا لَهُ يَوْمَئِذٍ بِالطَّاعَةِ[٥]، وَكَذَلِكَ غَيْرُهُ مِنَ التَّابِعِينَ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ غَيْرُهُ: أَجَابُوهُ عَلَى مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ: أَنَّهُ رَبُّهُمْ لَا يَسْأَلُ كَافِرٌ وَلَا غَيْرُهُ إِلَّا قَالَ: رَبِّيَ اللَّهُ.

---

[١] تصحّف في المطبوع إلى: [القيسي].

[٢] في المطبوع: [أبو بشر] وهو تحريف.

[٣] وقع في المطبوع: [يعني آدم]، والمثبت هو الصواب، إن شاء الله.

[٤] **حسن:** وهذا **سند ضعيف:** أبو هلال الأشعري: ضعيف، وأبو سعد: سعيد بن المرزبان: ضعيف مدلس، وللحديث طرق عن ابن عباس بنحوه، تقدم تخريجها ولله الحمد.

[٥] **حسن:** تقدم تخريجه (٤١).

٥٥- أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ[١] بِغَزَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، ثنا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ - يَعْنِي ابْنَ السَّائِبِ -، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ قَالَ: فَمَسَحَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ صُلْبَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَام فَأَخْرَجَ مِنْ صُلْبِهِ مَا يَكُونُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَأَخَذَ مِيثَاقَهُمْ أَنَّهُ رَبُّهُمْ فَأَعْطَوْهُ ذَلِكَ فَلَا يُسْأَلُ أَحَدٌ كَافِرٌ وَلَا غَيْرُهُ مَنْ رَبُّكَ؟ إِلَّا قَالَ: اللَّهُ رَبِّي[٢].

٥٦- وَقَالَ السُّدِّيُّ: بَلْ أَعْطَاهُ طَائِفَةٌ طَائِعِينَ وَطَائِفَةٌ كَارِهِينَ[٣].

---

[١] تقدم عند (٣) أن الأقرب أنه مصحّف من: علي بن عياش، فانتبه.

[٢] **حسن لغيره**: وهذا **سند ضعيف جدًا**: أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٩٥٤) من طريق: معمر بن راشد، عن الكلبي، به.

قلت: محمد بن السائب الكلبي: متهم رافضي ساقط، قال البخاري: تركه القطان وابن مهدي. وقال الجوزجان: كذاب ساقط، وقال ابن حبان: وضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، روى عن في صالح التفسير، وأبو صالح لم يسمع من ابن عباس، لا يحل الاحتجاج به. اهـ

وقال سفيان الثوري: قال لنا الكلبي: ما حدثت عن أبي صالح، عن ابن عباس، فهو كذب، فلا ترووه. اهـ

وقال أبو نعيم الأصبهاني: محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح أحاديثه موضوعة. وقال الدّارَقُطْنِيّ: متروك الحديث. وكذبه زائدة وابن معين وجمع من النقاد.

وأبو صالح مولى أم هاني بنت أبي طالب، فيه كلام كثير والصواب فيه أنه ضعيف، وهذه الترجمة: (الكلبي عن أبي صالح، عن ابن عباس) تالفة أو موضوعة، والله أعلم.

[٣] **حسن**: أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٠/٥٦١)، من طريق: موسى بن هارون، قال: ثنا عمرو، قال: ثنا أسباط، عن السدي، به. **وسنده حسن**.

قلت: شيخ الطبري: موسى بن هارون الهمداني الطوسي أبو عيسى نزيل بغداد: ثقة كما قال الخطيب، وترجمه ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وقال شيخنا: «ظاهر كلام ابن أبي حاتم كأنه رضيه».

[بَابُ][١]: ذِكْرُ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ:

﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾،

ذِكْرُ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ خَلَقَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَام بِيَدَيْنِ حَقِيقَةً[٢].

وأسباط بن نصر الهمداني: فيه كلام وضعفوه في الحديث، لكنه حسن الرواية عن السدي في التفسير فهو كتاب تعاهده وعنيّ به، والعلماء يفرقون بين رواية الحديث ورواية الكتب، فيتسامحون أن يروي لين الحفظ كتابا إن تعاهده وأدى حقه، ومعلوم أن ضبط الكتاب أتقن من ضبط الصدر، وإن كان ضبط الصدر أعلى من ضبط الكتاب، فالحاصل أن هذا **سند حسن** إن شاء الله تبارك وتعالى.

[١] سقط من المطبوع.

[٢] **[صفة اليد]**

أورد المصنف رحمه الله تعالى في هذا الباب الأحاديث الدالة على إثبات صفة اليد لله سبحانه وتعالى، وهي صفة ذاتية خبرية ثابتة لله على الوجه الذي يليق به بنص الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة.

قال الإمام قوام السنة الأصبهاني بعد أن ذكر جملة من الأحاديث والآيات التي فيها إثبات صفة اليد لله جَلَّ وَعَزَّ: «وأمثال هَذِهِ الأَحَادِيث، فَإِذا تدبره متدبر، وَلم يتعصب بِأَن لهُ صِحَة ذَلِكَ وَأَن الإِيمَان وَاجِب، وَأَن البَحْث عَن كَيْفيَّة ذَلِكَ بَاطِل. وَهَذَا لِأَن اليَد فِي كَلَام العَرَب تَأتي بِمَعْنى القُوَّة يُقَال لفُلان يَد فِي هَذَا الأَمر أَي: قُوَّة وَهَذَا المَعْنى لا يجوز فِي قَوْله: ﴿لما خلقت بيَدي﴾ وَقَوله ﴿بل يَدَاهُ مبسوطتان﴾ لِأَنَّهُ لا يُقَال: لله قوتان. وَمِنْهَا اليَد بِمَعْنى النِّعْمَة والصنيعة يُقَال: لفُلان عِنْد فلان يَد أَي: نعْمَة وصنيعة، وأيديت عَن فلان يدا أَي: أسديت إِلَيْهِ نعْمَة، ويديت عَلَيْهِ، أَي: أَنْعَمت عَلَيْهِ، وَهَذَا المعني أَيْضا لا يجوز فِي الآيَة، لِأَن تَثْنِيَة اليَد تبطله، وَلا يُقَال الله نعمتان، وَقد تَأتي اليَد بِمَعْنى النُّصْرَة والتعاون.

وَقَالَ رَسُول الله ﷺ: « وهم يَد عَلَى من سواهُم»؛ أَي: يعاون بَعضهم بَعْضًا عَلَى من سواهُم من الْكفَّار، وَهَذَا أَيْضا لا يجوز لِأَنَّهُ لا يجوز أَن يُقَال: لما خلقت بنصرتي، وَقد تكون اليَد بِمَعْنى: الْملك

٥٧- أَخْبَرَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْمِصْرِيُّ، ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيّ اللهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مُوسَى – عَلَيْهِ السَلَام – قَالَ: يَا رَبِّ أَيْنَ أَبُونَا الَّذِي أَخْرَجَنَا وَنَفْسَهُ مِنَ الْجَنَّةِ؟؛ فَأَرَاهُ اللَّهُ آدَمَ فَقَالَ مُوسَى عَلَيْهِ [السَلَام][1]: أَنْتَ آدَمُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَمَا حَمَلَكَ عَلَى أَنْ أَخْرَجْتَنَا وَنَفْسَكَ مِنَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: مَنْ أَنْتَ؟، قَالَ: أَنَا مُوسَى، قَالَ: أَنْتَ الَّذِي كَلَّمَكَ اللَّهُ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ وَلَمْ يَجْعَلْ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ رَسُولًا مِنْ خَلْقِهِ؟، قَالَ: نَعَمْ، [قَالَ: فَمَا وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَنْ ذَلِكَ كَانَ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟ قَالَ: نَعَمْ][2]، قَالَ: فَبِمَ[3] تَلُومُنِي فِي شَيْءٍ سَبَقَ مِنَ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ فِيهِ الْقَضَاءُ قَبْلِي؟»، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[4].

وَالتَّصَرُّف، يُقَال: هَذِهِ الدَّار فِي يَد فلَان، أي فِي تصرفه وَملكه، وَهَذَا أَيْضا لَا يجوز لتثنية الْيَد، وَلَيْسَ لله تَعَالَى ملكان وتصرفان.

وَمِنْهَا اليَد الَّتِي هِيَ مَعْرُوفَة فَإِذا لم تحْتَمل الْأَوْجه الَّتِي ذكرنَا لم يبْق إِلَّا الْيَد الْمَعْلُوم كَونهَا، والمجهولة كيفيتها، وَنحن نعلم يَد المَخْلُوق وكيفيتها لأَنا نشاهدها ونعاينها فنعرفها، ونعلم أحوالها، وَلَا نعلم كَيْفيَّة يَد الله تَعَالَى، لِأَنَّهَا لَا تشبه يَد المَخْلُوق، وَعلم كيفيتها علم الغَيْب وَلَا يعلم الغَيْب إِلَّا الله تَعَالَى، بل نعلم كَونهَا مَعْلُومَة لقَوْله تَعَالَى، وَذكره لَهَا فَقَط، وَلَا نعلم كَيْفيَّة ذَلِكَ وتأويلها». اهـ بتصرف من «الحجة في بيان المحجة» (٢/٢٧٦، ٢٧٨).

[1] ما بين القوسين سقط من المخطوط.

[2] سقط من المطبوع.

[3] وقع في المطبوع: [ففيم تلومني]!.

[4] **صحيح:** وهذا **سند حسن**؛ شيخ المصنف: أحمد بن محمد بن عمرو المدني: صدوق، كما قال الذهبي في ترجمته من «السير»، وبقية رجاله ثقات، سوى هشام بن سعد: فضعيف، لكنه أثبت الناس في زيد بن أسلم كما قال أبو داود، فهذا **سند حسن**، وقد أخرجه المصنف رحمه الله في «التوحيد» (٥٧٣)

٥٨- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، أَنْبَأَ يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ (عَوْف)[١]، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «احْتَجَّ آدَمُ ومُوسَى عِنْدَ رَبِّهِمَا، فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ مُوسَى: أَنْتَ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ فِي جَنَّتِهِ، ثُمَّ أَهْبَطْتَ النَّاسَ بِخَطِيئَتِكَ الْأَرْضَ؟!، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى اصْطَفَاكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ، وَبِكَلَامِهِ، وَأَعْطَاكَ الْأَلْوَاحَ فِيهَا تِبْيَانُ كُلِّ شَيْءٍ، وَقَرَّبَكَ نَجِيًّا، فَبِكَمْ وَجَدْتَ اللَّهَ كَتَبَ التَّوْرَاةَ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟، قَالَ مُوسَى: بِأَرْبَعِينَ عَامًا، قَالَ آدَمُ: فَهَلْ وَجَدْتَ فِيهَا ﴿وَعَصَىٰٓ[٢] ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾، قَالَ: نَعَمْ قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى أَنْ عَمِلْتُ عَمَلًا كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَعْمَلَهُ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٣].

بسنده ومتنه سواء، وأخرجه اللالكائي (٥٥١)، والآجري (١٨٥) من طريق: أبي طاهر شيخ ابن منده به، وشيخ المصنف متابَع.

أخرجه ابن وهب في «القدر» (١)، وأبو داود في «سننه» (٤٧٠٢)، وأبو يعلى في «مسنده» (٢٤٣)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٢٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٣٧)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٦٩)، والآجري في «الشريعة» (١٨٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٥٧٣)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٤١١)، وابن عساكر في «تاريخه» (١٠٨/١٠)، جميعهم من طرق: عن ابن وهب به. **وسنده صحيح**.

[١] وقع في المخطوط: [وهب] ولعل الناسخ انتقل بصره إلى السند الذي قبله من طريق ابن وهب.

[٢] تصحّف في المخطوط إلى: [فعصى].

[٣] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٣٤٠٩، ٧٥١٥)، ومسلم (٢٦٥٢/١٥)، والمصنف في «التوحيد» (٥٧٥، ٥٧٦)، من طريق: ابن شهاب به.

٥٩- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَحَاجَّ آدَمُ ومُوسَى، فَقَالَ آدَمُ لِمُوسَى: أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَفضَّلَكَ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ صَنَعْتَ الَّذِي صَنَعْتَ النَّفْسَ الَّتِي قَتَلْتَ؟!، قَالَ مُوسَى لِآدَمَ: فَأَنْتَ آدَمُ الَّذِي خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ، ثُمَّ فَعَلْتَ الَّذِي فَعَلْتَ؟، لَوْلَا مَا فَعَلْتَ دَخَلَتْ ذُرِّيَّتُكَ الْجَنَّةَ، فَقَالَ آدَمُ: تَلُومُنِي فِي أَمْرٍ قَدْ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ أُخْلَقَ؟»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حَجَّ آدَمُ مُوسَى»[١].

---

[١] **ضعيف بهذا اللفظ والسند:** أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢) من طريق: عكرمة بن عمار، به. ولم يذكر لفظه.

قلت: عكرمة بن عمار: ثقة، في غير يحيى بن أبي كثير، فهو مضطرب جدًا في روايته عن يحيى ويتفرد عنه بالمناكير، قال البخاري: «عكرمة مضطربٌ في حديث يحيى بن أبي كثير»، وقال أحمد: «أحاديث عكرمة، عن يحيى بن أبي كثير ضعافٌ، ليست بصحاحٍ»، وقد نص على هذا: علي بن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو داود، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حبان وغيرهم، وروايته هنا عن يحيى كما ترى، وقد ظهر اضطرابه في السند كما سنبينه، بالإضافة إلى أنه تفرد بهذا السياق الذي فيه ابتداء آدم بمحاجة موسى – عليهما السلام –، وتفرد بزيادة: (أَنْتَ الَّذِي اصْطَفَاكَ اللَّهُ عَلَى خَلْقِهِ، وَفضَّلَكَ بِرِسَالَتِهِ، ثُمَّ صَنَعْتَ الَّذِي صَنَعْتَ النَّفْسَ الَّتِي قَتَلْتَ)، فهذه زيادة **منكرة جدًا،** لم يروها أحد ممن روى الحديث عن يحيى، ولا ممن رواه عن أبي سلمة، ولا ممن رواه عن أبي هريرة، مما يقطع الشك بأنها من أوهام عكرمة بن عمار واضطرابه، والله أعلم.

وقد خولف عكرمة في لفظه؛ خالفه: أيوب النجار: وهو ثقة ثبت، فرواه عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، بلفظ الجماعة. أخرجه المصنف (٦١)، وهو في «الصحيحين» كما سيأتي تخريجه في الموضع المشار إليه.

وقد اضطرب عمار في سنده كما سيأتي في تخريج الحديث التالي، والله الموفق.

٦٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانِ – بِنَيْسَابُورَ –، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، ثنا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُرَشِيُّ، ثنا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، ثنا أَبُو سَلَمَةَ.

قَالَ عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ، وَسَمِعْتُهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَيْرٍ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [قَالَ][١]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَاجَّ آدَمُ ومُوسَى فَقَالَ آدَمُ يَا مُوسَى: أَنْتَ الَّذِي بَعَثَكَ اللَّهُ بِرِسَالَتِهِ وَاصْطَفَاكَ بِكَلَامِهِ عَلَى خَلْقِهِ ثُمَّ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا؟ فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ أَنْتَ آدَمُ أَبُو النَّاسِ الَّذِي خَلَقَكَ جَلَّ وَعَزَّ بِيَدِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، وَأَسْكَنَكَ جَنَّتَهُ ثُمَّ صَنَعْتَ الَّذِي صَنَعْتَ؟، فَلَوْلَا أَنْتَ لَدَخَلَ ذُرِّيَّتُكَ الْجَنَّةَ، قَالَ آدَمُ لِمُوسَى: أَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قُدِّرَ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي؟!»[٢].

---

[١] سقط من المطبوع.

[٢] **مضطرب:** عكرمة بن عمار عن يحي: مضطرب، راجع تخريج الذي قبله، وقد زاد عكرمة هنا سندًا آخر فقال: «وسمعته من عبد الله بن عمير الليثي عن أبي هريرة».

قلت: عبد الله بن عبيد بن عُمير الليثي: لم يسمع من عائشة، ولا نعرف له سماعًا من أبي هريرة، وإذا كان لم يسمع من عائشة رضي الله عنها فالأقرب أنه لم يسمع من أبي هريرة كذلك، فقد ماتت عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما في نفس السنة وهي سنة (٥٨) على الصحيح.

وقد اضطرب عكرمة في سند الحديث كما اضطرب في متنه ومرّ معك الإشارة إلى اضطرابه في المتن وتفرده بسياق عجيب تقدم في الحديث السابق، أما الاضطراب في السند؛ فقد جاء عكرمة بألوان مختلفة في هذا الحديث؛ فرواه:

١- عن عبيد الله بن عمير عن أبي هريرة رَضِيّ الله عنه، كما هنا.

٢- عن يحي بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة. تقدم (٥٩).

٣- عن عبد الله بن عبيد بن عمير، ويحي بن أبي كثير كلاهما عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٥٢).

٤- عن عبد الله بن عبيد بن عمير، عن ابن محيريز، قال: قال رسول الله ﷺ، فذكره. أخرجه المصنف في «التوحيد» (٢١٧).

٦١- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ، ثنا حَامِدُ بْنُ يَحْيَى، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ النَّجَّارِ الْيَمَانِي[١]، ثنا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «[تَحَاجَّ][٢] آدَمُ وَمُوسَى عَلَيْهِمَا الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ مُوسَى: يَا آدَمُ، أَنْتَ أَبُونَا خَلَقَكَ اللَّهُ بِيَدِهِ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ وَأَسْجَدَ لَكَ مَلَائِكَتَهُ، خيَّبْتَنَا وأخرجْتَنَا مِنْ الْجَنَّةِ؟، فَقَالَ آدَمُ: أَنْتَ مُوسَى كَلَّمَكَ اللَّهُ تَكْلِيمًا، وَخَطَّ لَكَ التَّوْرَاةَ بِيَدِهِ، وَاصْطَفَاكَ بِرِسَالَتِهِ، فَبِكَمْ وَجَدْتَ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾؟، قَالَ: بِأَرْبَعِينَ سَنَةً، قَالَ: فَتَلُومُنِي عَلَى أَمْرٍ قَدَّرَهُ اللَّهُ عَلَيَّ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَنِي بِأَرْبَعِينَ سَنَةً؟!»، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٣].

وَهَذِهِ أَحَادِيثُ **صِحَاحٌ ثَابِتَةٌ** لَا مَدْفَعَ لَهَا وَلِهَذَا الْحَدِيثِ طُرُقٌ [أُخْرَى][٤] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهَا: أَبُو سَلَمَةَ[٥]، وَمُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ[١]، وَالْأَعْرَجُ[٢]، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ[٣] وَغَيْرُهُم[٤].

قلت: ابن محيريز: هو عبد الله بن محيريز بن جنادة بن وهب الجمحي: تابعي ثقة، فهذا **مرسل**.

٥- عن عبد الله بن عمير عن أبيه عن أبي هريرة. أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣٥٦/٣).

قلت: قال البخاري: «عبد الله بن عبيد بن عمير لم يسمع من أبيه شيئًا»، فهو **منقطع** من هذا الوجه.

فهذه وجوه خمسة جاء بها عكرمة بن عمار تدل على اضطرابه في هذا الحديث، ومثل هذا الاضطراب لا يُستغرب أن يقع من عكرمة، حتى قال الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله: «عكرمة مضطرب الحديث عن غير إياس بن سلمة، وكان حديثه عن إياس صالحًا»، والله المستعان.

[١] وقع في المطبوع: [اليمامي] والصواب ما أثبتناه.

[٢] سقط من المخطوط وأثبتناه من مصادر التخريج والسياق يقتضيها.

[٣] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (١٥/٢٦٥٢)، من طريق: أيوب بن النجار، به.

[٤] سقط من المطبوع.

[٥] سبق تخريجه (٥٩، ٦٠، ٦١).

وأبو سلمة هو: ابن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته وقيل غير ذلك، وهو ثقة مكثر فقيه بل هو أحد الذين قيل أنه سابع الفقهاء السبعة.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

٦٢- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، (ح) ثنا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بِنَيْسَابُورَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ[٥]، ثنا قُتَيْبَةُ، ثنا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ عَزَّوَجَلَّ بِيَمِينِهِ، فَيُرْبِيهَا كَمَا يُرْبِي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ[٦]»[٧].

---

[١] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٧٣٦)، ومسلم (١٥/٢٦٥٢) من طريق ابن سيرين عن أبي هريرة، به.

ومحمد بن سيرين الأنصاري مولاهم، أبو بكر البصري، إمام وقته، هو: الثقة العالم الرفيع.

[٢] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٦٦١٤)، ومسلم (١٤/٢٦٥٢)، من طريق: أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، به.

والأعرج هو: عبد الرحمن بن هرمز أبو داود المدني مولى ربيعة بن الحارث: ثقة ثبت عالم.

[٣] لم أقف عليه مسندًا.

[٤] جاء كذلك من طريق:

- طاوس: عند البخاري (٦٢٤٠)، ومسلم (٢٦٥٢).

- حميد بن عبد الرحمن: سبق (٥٨) وهو عند البخاري (٣٤٠٩، ٧٥١٥)، ومسلم (١٥/٢٦٥٢).

- همام منبه: في «صحيح مسلم» (٢٦٥٢).

[٥] في المخطوط والمطبوع: [محمد بن نعيم] والصواب ما أثبتناه هنا إن شاء الله.

[٦] الفلو: المهر، سُمِّي بذلك لأنه فُلي عن أمه، أي: فصل وعزل، والفصيل ولد الناقة إذا فصل من إرضاع أمه.

[٧] **صحيح:** أخرجه مسلم (١٠١٤)، والترمذي (٦٦١)، والنسائي (٢٥٢٥)، وفي «الكبرى» (١١٢٢٧) وفي «الأسماء» (٧٦)، وابن ماجه (١٨٤٢)، وأحمد (١٠٩٤٥)، وابن خزيمة في «صحيحه» (٢٤٢٥)، وفي «التوحيد» (٧٨)، وابن حبان في «صحيحه» (٣٣١٦)، وابن المبارك في «الزهد» (٦٤٨)، وابن زنجويه في

وَهَذَا خَبَرٌ **ثَابِتٌ بِاتِّفَاقٍ** وَلَهُ طُرُقٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْهَا: أَبُو صَالِحٍ السَّمَّانُ[١]، وأَبُو سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيُّ[٢]، وَغَيْرُهُمَا[٣].

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

٦٣- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ الْمَكِّيِّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، هُمُ الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا».[٤]

وَهَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ.

«الأموال» (١٣٠٣)، والمصنف في «التوحيد» (٤٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٧٤٢، ٧٤٣)، والبغوي (١٦٣٢)، كلهم من طريق سعيد بن أبي سعيد كيسان المقبري، به.

[١] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (١٤١٠، ٧٤٣٠)، ومسلم (١٠١٤).

[٢] لم أقف عليه مسندًا.

[٣] رواه كذلك: القاسم بن محمَّد بن أبي بكر: عند الترمذي (٦٦٨)، وأحمد (٧٦٣٤).

[٤] **صحيح:** أخرجه مسلم (١٨٢٧)، والنسائي (٥٣٧٩، ٥٨٨٥)، وأحمد (٦٤٩٢)، وابن حبان (٤٤٨٤، ٤٤٨٥)، وابن المبارك في «الزهد» (١٤٨٤)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٧٤٢)، وعنه المروزي في «أخلاق الشيوخ» (٣٧٩)، وأخرجه الحميدي في «مسنده» (٥٩٩)، وابن زنجويه في «الأموال» (١١)، والمصنف في «التوحيد» (٥٠١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٩٩)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٠٧)، والخطيب البغدادي في «تاريخه» (٣٦٧/٥)، والبغوي (٢٤٧٠)، من طرق: عن سفيان بن عيينة به.

وقوله: «وكلتا يديه يمين»: معناه كما قال الإمام أبو سعيد الدارمي في «نقضه على المريسي» (ص٢٦٧): «وَيْلَكَ أَيُّهَا المُعَارِضُ! إِنَّمَا عَنَى رَسُولُ الله ﷺ بِاليَدَيْنِ مَا قَد أُطْلِقَ عَلَى التِي في مُقَابَلَة اليَمِينِ بِالشِّمَال، ولَكِنْ تَأْويلَه: «وكِلتَا يَدَيْه يَمِين»: أَي مُنَزَّه عَن الضَّعْف كَما في أَيْدِينَا الشِّمَال مِنَ النَّقْص، وعَدَمِ البَطْش فَقَالَ: «كِلتَا يَدَي الرَّحْمَنِ يَمِينٌ» إِجْلالا لله وَتَعْظِيمًا أَنْ يُوصَفَ بِالشِّمَالِ».

بَابٌ فِي ذِكْرِ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ:

﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾[1]

٦٤- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ إِسْحَاقَ، ثنا عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ الْجَمَّالُ، [ثنا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ، (ح) وَأَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَه][2]، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ سَمِعْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ حَتَّى

وقال أبو عمرو الداني: «وقال تعالى: ﴿والسموات مطويات بيمينه﴾، وتواترت الأخبار بإثبات ذلك من صفاته عن الرسول ﷺ وقال: «كلتا يديه يمين»: يعني ﷺ أنه لا يتعذر عليه بأحديهما ما يتأتى بالأخرى». اهـ من «الرسالة الوافية» (١٢٢).

وهذا النص من كلام أبي عمرو الداني اقتطعه أحد الجهمية المعاصرين وهو المدعو سيف العصري من نصف سياق كلام الداني لأنه يفسد عليه احتجاجه بنص هذا العالم على أنه من المفوضة كما في كتابه المسمى «القول التمام بإثبات التفويض مذهبا للسلف الكرام» (ص١٩١)، وهذا الفعل ينافي الأمانة العلمية ويدل على تدليس الباحث، وانطلاقه من نتائج مسبقة متقدمة كما هو معلوم والله المستعان.

[1] وضع المصنف رحمه الله هذا الباب للرد على المعطلة في زعمهم أن اليد معناها: النعمة، فأورد الأحاديث التي تدل على أن يد الله حقيقية موصوفة بالبسط، وكذلك فيه إلزام للمعطلة حيث أنه على قولهم فمعنى الآية: (نعمتاه مبسوطتان) وكأن الله عَزَّوَجَلَّ بسط على خلقه نعمتين فقط وقبض بقية النعم.

[2] ما بين القوسين سقط من المطبوع.



تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا»[١].

٦٥- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ بِمَكَّةَ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ عَلَى الْمِنْبَرِ: «يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدِهِ – وَقَبَضَ يَدَهُ فَجَعَلَ يَقْبِضُهَا وَيَبْسُطُهَا[٢] –، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْجَبَّارُ أَنَا الْمَلِكُ أَيْنَ الْجَبَّارُونَ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟»[٣].

---

[١] **صحيح:** أخرجه مسلم (٢٧٥٩)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٨٠)، وابن حبان (٢٦٦)، والطيالسي (٤٩٠)، وهناد في «الزهد» (٨٨٥)، وحسين الزيات في «زوائد الزهد» لابن المبارك (١٠٩١)، وعبد بن حميد كما في «المنتخب» (٥٦٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٧٦/١، ١٧٧)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٦، ١٢٨، ١٢٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦١٥، ٦١٦)، والمصنف في «التوحيد» (٤٨٩)، وفي «الإيمان» (٧٧٩)، والدارقطني في «الصفات» (١٨)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٩٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٩٩)، وفي «الشعب» (٧٠٧٥)، والخطيب في «تاريخه» (٣٨٩/٧)، من طرق: عن عمرو بن مرة، به.

[٢] قال الإمام ابن القيم الجوزية: «وقَوْلِهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللَّهُ سَماواتِهِ بِيَدِهِ والأرْضَ بِاليَدِ الأخرى ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ ثُمَّ يَقُولُ: أنا المَلِكُ»، فَهُنا هَزٌّ وقَبْضٌ وذِكْرُ يَدَيْنِ، ولَمّا أخْبَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جَعَلَ يَقْبِضُ يَدَيْهِ ويَبْسُطُها تَحْقِيقًا لِلصِّفَةِ لا تَشْبِيهًا لَها كَما قَرَأَ: ﴿وكانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ ووَضَعَ يَدَيْهِ عَلى عَيْنَيْهِ وأُذُنَيْهِ؛ تَحْقِيقًا لِصِفَةِ السَّمْعِ والبَصَرِ، وأنَّهُما حَقِيقَةٌ لا مَجازًا». اهـ من «مختصر الصواعق» (ص٩٤٨).

وهذا دليل مرفوع إلى النبي ﷺ على إثبات صفة اليد على الحقيقة لا المجاز، وفي الإشارة الحسية عند ذكر صفات الرب تبارك وتعالى عدد من الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين والسلف الصالح لهذه الأمة وأئمتها مما يدل على إثبات هذه الصفات على الحقيقة لا المجاز كاليدين والأصابع والسمع والبصر والعينين وغيرها من الصفات والله أعلم.

[٣] **صحيح:** أخرجه مسلم (٢٧٨٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٦٨٩، ٧٦٩٥، ٧٦٩٦)، وابن ماجه (١٩٨، ٤٢٧٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٧٢/١)، وابن حبان (٧٣٢٤، ٧٣٢٧)، وابن أبي عاصم في «السنة»

وَهَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ.

٦٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ قَالَا: ثنا أَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ، أنا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا ابْنُ الْمُبَارَكِ، ثنا يُونُسُ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَطْوِي السَّمَاءَ بِيَمِينِهِ، وَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَيْنَ مُلُوكُ الْأَرْضِ؟»[1].

٦٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَبُو مَسْعُودٍ الرَّازِيُّ، ثنا عَلِيُّ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَنْبَسَةَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي عَمْرَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَائِشَةَ

---

(٥٤٦)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٣١، ١٣٧، ١٤١)، والطبراني في «الكبير» (١٣٣٢٧)، والمصنف في «التوحيد» (٤٩١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٣٨)، جميعهم من طرق: عن عبيد الله بن مقسم، به.

[1] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٦٥١٩، ٧٣٨٢)، ومسلم (٢٧٨٧)، والمصنف في «التوحيد» (٤٩٣)، من طرق: عن يونس، عن الزهري به.

وقد جاء من طريق آخر عن الزهري باختلاف شيخه:

أخرجه البخاري (٤٨١٢)، والدارمي في «سننه» (٢٨٤١)، وابن أبي عاصم (٥٤٨، ٥٤٩)، من طرق: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، بنحوه.

قلت: ومثل هذا الاختلاف لا يضر إمامًا بحجم الإمام الزهري، فالزهري مكثر من الرواية جدًا فحين ذلك لا يمتنع أن يكون له في الحديث الواحد شيخان بل ربما أكثر من ذلك، فكلا الوجهين صحيح إن شاء الله، وهذا ما يدل عليه صنيع الإمام البخاري حيث خرّج الوجهين جميعاً في «صحيحه»، كما رجح الوجهين كذلك: الإمام الذهلي رحمه الله، قال ابن خزيمة: «قال لنا محمد بن يحيي الذهلي: الحديثان عندنا محفوظان».

قَالَتْ: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ أَيْنَ النَّاسُ؟ قَالَ: «عَلَى الصِّرَاطِ»[1].

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ

٦٨- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ، ثنا أَبُو الْيَمَانِ، ثنا شُعَيْبٌ، ثنا أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَدُ اللَّهِ مَلْئَى لَا يُنْقِصُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ[2] اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَقَالَ: «أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فَإِنَّهُ لَمْ يُنْقِصْ مَا فِي يَدِهِ، وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ وَبِيَدِهِ الْمِيزَانُ، يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ»[3].

[وَفِي هَذَا البَابِ أَخْبَارٌ كَثِيرَةٌ **ثَابِتَةٌ** يَكْثُرُ ذِكْرُهَا][4].

---

[1] **صحيح:** أخرجه أحمد (٢٤٨٥٦)، والترمذي (٣٢٤١)، والنسائي في «الكبرى» (١١٤٥٣)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٣٥- ت الشوامي)، والحاكم في «المستدرك» (٣٦٣٠)، البيهقي في «البعث والنشور» (٦٢٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٤١٥)، من طرق: عن ابن المبارك به.

وهو في «الزهد» لابن المبارك (٢٩٨ – زوائد نعيم)، عن عنبسة، بسنده، ووقع. عند معظمهم في الإجابة: «على جسر جهنم».

وهذا **سند صحيح**؛ عنبسة هو: ابن سعيد بن الضريس الكوفي الرازي: ثقة، وحبيب بن أبي عمرة: ثقة قليل الحديث.

[2] سحاء: أَيْ تَصُبُّ الْعَطَاءَ وَلَا يَنْقُصُهَا ذَلِكَ. انظر: «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٠٤).

[3] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٦٨٤، ٥٣٥٢)، ومسلم (٩٩٣)، والمصنف في «التوحيد» (٤٩٥)، من طرق: عن أبي الزناد عن الأعرج، به.

وقوله: «أرأيتم ما أنفق منذ خلق السماء والأرض...»، تفرد به شعيب، وهو عند البخاري في الموضع الأول، والله الموفق.

[4] ما بين القوسين سقط من المطبوع.

ذِكْرُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ الصَّدَقَةَ تَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ

٦٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ الْأَخْرَمُ بِنَيْسَابُورَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ[١]، ثنا ابْنُ قُتَيْبَةَ (ح)، وثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَجَاءٍ، ثنا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، ثنا قُتَيْبَةُ، ثنا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، [عَنْ سَعِيدِ][٢] بْنِ يَسَارٍ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ تَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ كَمَا يُرْبِي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ»[٣].

هَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٤]

٧٠- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْقُرَشِيُّ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْرِيُّ، ثنا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو، ثنا خَالِي [ابْن][٥] عَبْدُ الْحَمِيدِ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ خَلَقَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ، وَحَظَرَهَا عَنْ كُلِّ مُشْرِكٍ وَمُدْمِنِ خَمْرٍ [سِكِّيرٍ][٦]»[١].

---

[١] في المخطوط والمطبوع: [محمد بن نعيم] والصواب ما أثبتناه هنا إن شاء الله.

[٢] سقط من المخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

[٣] **صحيح**: سبق تخريجه (٦٢).

[٤] أورد المصنف رحمه الله تعالى هذا الباب ليرد على المعطلة الذين أوّلوا اليد بالقدرة والنعمة، وفي الباب إلزام لهم.

[٥] سقط من المخطوط.

[٦] سقط من المطبوع.

٧١- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُؤَدِّبُ بِمِصْرَ، ثنا أَبُو الزِّنْبَاعِ، ثنا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ [قَالَ][٢]: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ خَلَقَ الْفِرْدَوْسَ بِيَدِهِ، وَحَظَرَهَا عَنْ كُلِّ مُشْرِكٍ وَمُدْمِنِ خَمْرٍ سِكِّيرٍ»[٣].

---

[١] **منقطع:** ورجاله **ثقات** غير أبي طاهر أحمد بن محمد بن عمرو المدني: فصدوق؛ فشيخ المصنف: هو محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الملك بن مروان، القرشي: ثقة مأمون، وأحمد بن إبراهيم أبو عبد الملك البسري الدمشقي: قال النسائي: «لا بأس به»، وخال أبي طاهر هو: عبد الرحمن بن عبد الحميد بن سالم المهري: أحد الثقات من رجال النسائي وأبي داود، ويحيى بن أيوب وداود بن أبي هند: ثقتان.

فهذا السند **صحيح** لولا علة الانقطاع؛ حيث لم يسمع من أنس رضي الله عنه كما نص على ذلك غير واحد من النقاد.

[٢] سقط من المطبوع.

[٣] **ضعيف منقطع:** شيخ الإمام قد يكون هو: أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ، أبو جعفر الطحاوي الحنفي المصنف المعروف صاحب «شرح مشكل الآثار»، و«عقيدة أهل السنة» المعروفة بـ«الطحاوية» وغيره: وهو ثقة ثبت، وأبو زنباع هو: روح بن الفرج بن عبد الرحمن القطان المصري، شيخ الطبراني: ثقة، قال البزار: «يقال: ليس بمصر أوثق ولا أصدق منه»، ووثقه الطحاوي، والدارقطني، والخطيب وغيرهم، وسعيد بن كثير بن عفير: ثقة من رجال مسلم، ويحيى بن أيوب: هو الغافقي أبو العباس المصريُّ: قال أحمد: «سيءُ الحفظ»، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه ولا يحتج به»، وقال النسائي: «ليس بالقويّ»، وقال ابنُ سعد: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني مرةً: «في بعض أحاديثه اضطرابٌ»، ووهاه أبو زرعة الرازي، فالأقرب أنه ضعيف وإن وثقه بعضهم، وسعيد بن أبي هلال: لا بأس به كما قال أبو حاتم، ووثقه: ابن سعد، وابن خزيمة، والدارقطني، وغيرهم، ونُقل عن أحمد تضعيفه ولا يصح ذلك عنه كما أفاد الحافظ في «الفتح» لكنه كان كثير الإرسال ولم يسمع من أنس بن مالك رَضِيّ الله عنه.

قلت: فهذا **سند ضعيف**، لضعف يحيى بن أيوب، وانقطاعه بين سعيد وأنس، والله تعالى أعلى وأعلم.

٧٢- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ أَبَانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا أَبِي، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ[١]، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [قَالَ][٢]: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِيَدِهِ لَمَّا خَلَقَ الْخَلْقَ: إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي»[٣].

---

[١] وقع في المطبوع: [أبي عجلان]! وهو تصحيف.

[٢] سقط من المطبوع.

[٣] **حديث صحيح،** غير لفظة «بيده» فلفظة **شاذة:** أخرجه أحمد في «مسنده» (٩٥٩٧)، وعنه ابنه عبد الله في «السنة» (٥٧١) ومن طريقه المصنف هنا، وأبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٩٤).

وأخرجه الترمذي (٣٥٤٣)، وابن ماجه (١٨٩، ٤٢٩٥)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٩/١، ١٣٤)، وابن حبان (٦١٤٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٦٩١٣)، والدارمي في «النقض على المريسي» (٨٤٥)، والبزار في «مسنده» (٨٣٧١)، والفريابي في «القدر» (٩٤)، والدارقطني في «الصفات» (١٦)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٤٦/٣١٣/٧)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٢٣)، من طرق: عن ابن عجلان، به.

قال المصنف رحمه الله: «روى هذا الحديث جماعة عن أبي هريرة، لم يذكر فيه: «كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِيَدِهِ» غير ابن عجلان».اهـ

قلت: يشير المصنف رحمه الله إلى شذوذ هذه اللفظة فقد تفرد بها محمد بن عجلان عن أبيه وتفرد أبوه بها عن أبي هريرة، والأب والابن كلاهما: صدوق حسن الحديث، وقد خالفا الرواة عن أبي هريرة والذين لم يذكروا هذه اللفظة في حديثهم؛ فالحديث أخرجه البخاري (٣١٩٤، ٧٤٢٢، ٧٤٥٣)، ومسلم (١٤/٢٧٥١، ١٥) من طريق: أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كتابه، فَهُوَ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ: إِنَّ رَحْمَتِي غَلَبَتْ غَضَبِي».

وأخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٧٨٠)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا قَضَى اللَّهُ الْخَلْقَ كَتَبَ فِي كِتَابِهِ عِنْدَهُ فَوْقَ الْعَرْشِ إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي».

وأخرجه مسلم (٢٧٥٦)، من طريق: عطاء بن ميناء عن أبي هريرة، به. بدون الزيادة.

رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ جَمَاعَةٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ: «كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ بِيَدِهِ» غَيْرُ ابْنِ عَجْلَانَ.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْيَدِ وَالْكَفِّ

٧٣- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَا[١]: ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ، أَنْبَأَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ رَاشِدِ ابْنِ سَعْدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمٍ أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنَبْتَدِئُ الْأَعْمَالَ أَمْ قَدْ قُضِيَ الْقَضَاءُ؟، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَخَذَ مِنْ بَنِي آدَمَ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ

وأخرجه البخاري (٧١١٤، ٧١١٥)، من طريق: قتادة عن أبي رافع الصائغ المدني عن أبي هريرة به. بغير الزيادة.

فلفظة «بيده» لفظة **شاذة** والله أعلم، وقد جاءت هذه الزيادة من رواية شريك، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ عند أحمد (٩١٥٩).

قلت: ولكن الزيادة هنا **منكرة**؛ تفرد بذكرها شريك وهو ابن عبد الله النخعي القاضي: ضعيف سيء الحفظ، وقد خالف أصحاب الأعمش الأثبات في هذه اللفظة؛ فالحديث أخرجه أحمد (١٠٠١٤)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٠٤)، وابن حبان (٦١٤٣)، والطبري في «تفسيره» (١٦٨/٩)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٢٦٨/٤)، من طرق: عن سفيان الثوري بغير هذه الزيادة.

وأخرجه البخاري (٧٤٠٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٣٥/١) من طريق: أبي حمزة السكري عن الأعمش، بغير هذه الزيادة.

وسفيان بن سعيد الثوري وأبو حمزة محمد بن ميمون السكري: ثقات أجلاء مجمع على ثقتهما، فإذا نظرنا فرواية شريك **منكرة** لمخالفتهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] وقع في المخطوط: [قال] بالإفراد.

وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ، ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفِّهِ، فَقَالَ: هَؤُلَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ، فَأَهْلُ الْجَنَّةِ مُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الْجَنَّةِ وَأَهْلُ النَّارِيَسَّرُونَ لِعَمَلِ النَّارِ»[1].

---

[1] **مضطرب** من هذا الوجه: والحديث **صحيح لغيره:** أخرجه الطبري (١٠/ ٥٦٣)، وأبو علي الصواف في «جزئه» (٣٥) – ومن طريقه ابن بطة في «الإبانة» (١٣٥٥/٣٢٩/٣) –، وأخرجه الفريابي في «القدر» (٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٤٣٤/١٦٨/٢٢)، وفي «مسند الشاميين» (٢٠٤٦)، والبيهقي في «القضاء والقدر» (٢٨٢)، جميعهم من طرق: عن عبد الله بن صالح كاتب الليث، به.

وقد اختُلف فيه على عبد الله بن صالح؛ فرواه عنه جماعة كما هو هنا، وخالفهم: إسحاق بن يسار؛ فرواه عنه مرة كرواية الجماعة، ومرة خالفهم فرواه: عنه حدثني معاوية، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة، قال: سمعت رسول الله ﷺ، فذكره، هكذا بإسقاط هشام بن حكيم. أخرجه الفريابي في «القدر» (٢٦)، وأبو نعيم في «معرفة الصحابة» (٤٦٦٦).

قلت: ولعل هذا الاختلاف من عبد الله بن صالح نفسه فهو ضعيف كما سلف مراراً.

وقد رواه على هذا الوجه الثاني جماعة؛ فأخرجه أحمد (١٧٦٦٠)، وأبو القاسم البغوي في «معجم الصحابة» (١٩٣١)، وابن الأثير في «أسد الغابة» (٤٨٩/٣)، من طريق: الليث بن سعد، عن معاوية، به.

وأخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤١٧/٧)، والفريابي في «القدر» (٢٥)، والمصنف (٧٤)، وابن شاهين – كما في «الإصابة» (٣٥٢/٤)، من طريق: معن بن عيسى الأشجعي.

وأخرجه ابن حبان (٣٣٨)، والحاكم (٨٤)، وابن قانع في «معجم الصحابة» (١٥٩/٢)، وابن أبي زمنين في «أصول السنة» (١١٩)، وابن عساكر في «تاريخه» (٤٥١/١٧)، من طريق: عبد الله بن وهب.

وأخرجه سعد في «الطبقات» (٣٠/١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (١٠٨١)، من طريق: حماد بن خالد الخياط.

فهؤلاء الأربعة (الليث بن سعد، ومعن بن عيسى، وابن وهب، وحماد بن خالد)، جميعهم رواه عن معاوية، عن راشد بن سعد، عن عبد الرحمن بن قتادة السلمي، قال: سمعت رسول الله ﷺ، فذكر الحديث.

قال الحاكم عقبه: «حديث صحيح، قد اتّفقا على الاحتجاج برواته عن آخرهم إلى الصحابي»، ووافقه الذهبي في «التلخيص» قائلاً: «على شرطهما إلى الصحابي».

قلت: وليس كما قالا؛ فمعاوية بن صالح إنما احتج به مسلم دون البخاري، كما قرره الذهبي نفسه في «الميزان»، وإنما أخرج له البخاري في جزء القراءة خلف الإمام، وليس في صحيحه، فليس هو على شرط البخاري، كما أن راشد بن سعد ليس من رجال أحدهما.

ثم كيف يكون حديثًا على شرط البخاري وقد أعله البخاري نفسه؟!، فالحديث من هذا الوجه قد حكم عليه الإمام البخاري بأنه خطأ في «تاريخه الكبير» (٣٤١/٥)، وإن كانت القواعد تقتضي ترجيح هذه الرواية، فإنه ينبغي التسليم للأئمة في مثل هذه المضايق، فهم أهل هذا الفن وصيارفته الذين ترجع إليهم الرئاسة في هذا الشأن، وهذا ليس أي أحد بل هو أمير المؤمنين في الحديث رضي الله عنه وأرضاه، فالحديث من هذا الوجه خطأ كما قال، وقد أشار تقريبا إلى أن الخطأ من معاوية بن صالح وليس ببعيد فمعاوية قد انتقدوا عليه شيئًا من حديثه، حتى قال فيه الحافظ: «صدوق له أوهام».

وقد اختُلف على راشد بن سعد؛ فرواه معاوية بن صالح عنه هكذا.

وخالفه: محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي؛ فرواه عن راشد بن سعد عن عبد الرحمن بن قتادة النصري عن هشام بن حكيم أن رجلا أتى النبي ﷺ، فذكر الحديث.

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٦٨)، والفريابي في «القدر» (٢٢)، والآجري في «الشريعة» (٣٣٠)، من طريق: عمرو بن عثمان الحمصي، عن بقية بن الوليد عن راشد بن سعد، بهذا السند.

وأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٥٥)، من طريق: إسحاق بن راهويه، وابن أبي عاصم في «الأحاد والمثاني» (٥٩٩)، وفي «السنة» (١٦٨)، من طريق: الحوطي، وابن مصفى.

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١٢)، من طريق: هشام بن خالد، أربعتهم: (الحوطي، وإسحاق، وهشام، وابن مصفى) عن بقية بن الوليد، بنفس السند.

وقد اختُلف فيه على بقية؛ فرواه هؤلاء هكذا، وخالفهم: خطاب بن عثمان عند البخاري في «التاريخ الكبير» (١٩١/٨).

وإسحاق بن راهويه في «مسنده» – كما في «المطالب العالية» (١٥٢/٢) –، وعند البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧١١).

وأحمد بن الفرج الحمصي: عند الطبري (٥٦٢/١٠)، والبزار (٢١٤٠ كشف).

وحيوة بن شريح ويزيد بن هارون: عند ابن جرير في «تفسيره» (٥٦٣/١٠).

ومحمد بن المبارك الصوري: عند الطبراني في «الكبير» (٤٣٥/١٦٩/٢٢).

رواه سبعتهم: (خطاب، وإسحاق، وأحمد، وحيوة ويزيد، وابن المبارك) جميعاً عن بقية عن الزبيدي عن راشد بن سعد عن عبد الرحمن بن قتادة النصري عن أبيه عن هشام بن حكيم به. هكذا بزيادة أبيه!.

قلت: وعندي أن كلا الوجهين صحيح عن بقية وأن الاضطراب من عنده، خاصة وقد حمله عنه إسحاق على الوجهين، وأيضا ففي هذا الوجه شيء يستدعي الانتباه وهو نسبة عبد الرحمن بن قتادة، فعبد الرحمن بن قتادة السلمي راوي الذي جاءت نسبته في الوجوه السابقة، وهو المعروف برواية هذا الحديث والذي ترجمه الحافظ في «الإصابة» (٣٢٥/٤) ورجح صحبته، لا يُعرف بالنصري!، ولم يترجمه أحد بهذه النسبة!، وبعد نظرة سريعة في الأنساب وجدته مستبعداً جداً أن يكون الرجلين واحداً، وهذا من أوجه اضطراب الحديث.

وقتادة والد عبد الرحمن: ترجمه البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكراه من الصحابة!، والأعجب من ذلك هو صنيع الحافظ ابن حجر حيث رجح صحبة الابن في «الإصابة» بينما لم يترجم لأبيه هناك أصلاً!، مما يقوي أن يكون عبد الرحمن بن قتادة النصري، غير عبد الرحمن بن قتادة السلمي، وأيضا فإذا كان هو الصحابي فهذا يعني أن هذا الحديث من هذا الوجه يرويه ثلاثة من الصحابة عن بعضهم البعض، وهذا غريب نادر جداً، مما يوقع في النفس ضعف هذا الحديث.

وقد توبع بقية على الوجه الأخير؛ تابعه: عبد الله بن سالم الأشعري:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٦٩) من طريق: عبد الحميد بن إبراهيم، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي عن راشد بن سعد عن عبد الرحمن عن أبيه عن هشام بن حكيم، به.

قلت: وهذا سند **ضعيف**؛ فعبد الحميد بن إبراهيم هو: أبو تَقي الحضرمي الحمصي: سمع كتب عبد الله بن سالم عن الزبيدي، ثم ذهبت كتبه، فكان لا يحفظها، فلقنوه من كتاب ابن زبريق عن عبد الله بن سالم، وكان ضريرًا يتلقن، قال محمد بن عوف الحمصي - وهو من الرواة عنه -: «فكان لا يحفظ الإسناد، ويحفظ بعض المتن، وإنما حملنا الكتاب عنه شهوة الحديث»، وقال أبو حاتم: «وليس هذا عندي بشيء؛ رجل لا يحفظ، وليس عنده كتب».

وله طريق آخر عن عبد الله بن سالم؛ أخرجه البخاري في «الكبير» (٣٤١/٥)، وابن جرير في «تفسيره» (٥٦٣/١٠)، والطبراني في «مسند الشاميين» (١٨٥٦)، من طريق: إسحاق بن إبراهيم عن عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، به.

قلت: وهذا سند **ضعيف** كذلك؛ إسحاق بن إبراهيم هو: ابن العكس الزبيدي الملقب بزبريق: مختلف فيه؛ فقال أبو داود: «ليس بشيء»، بل قال محمد بن عوف: «ما أشك أن إسحاق بن إبراهيم بن زبريق يكذب»!.

رَوَاهُ جَمَاعَةٌ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ فَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ هَذِهِ اللَّفْظَةَ: «ثُمَّ أَفَاضَ بِهِمْ فِي كَفِّهِ»، وَرَوَى الزُّبَيْدِيُّ، عَنْ رَاشِدٍ فَقَالَ: «فِي كَفَّيْهِ»؛ فَمِمَّنْ رَوَاهُ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ، وَمَعْنُ[1] بْنُ عِيسَى الْقَزَّازُ وَغَيْرُهُمَا[2].

٧٤- أَخْبَرَنَاهُ عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الطَّحَّانُ الْمِصْرِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّوْفَلِيُّ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ الْحِزَامِيُّ[3]، ثنا مَعْنُ[4] بْنُ عِيسَى، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ.[5]

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِي مَعْنَى الْيَدِ

٧٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ، ثنا رَجَاءُ[1] بْنُ صُهَيْبٍ، ثنا يَعْقُوبُ الْحَضْرَمِيُّ، ثنا شُعْبَةُ، (ح)، وثنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَسَنِ الْعَدَوِيُّ، بِمِصْرَ، ثنا مُعَاذُ بْنُ الْمُثَنَّى –

ووثقه مسلمة بن قاسم، ومشاه ابن معين، وقال أبو حاتم: «لا بأس به، لكنهم يحسدونه»، وأورده ابن حبان في «ثقاته»، وعلى كل حال فالرجل ضعيف في عمرو بن الحارث، قال النسائي: «ليس بثقة إذا روى عن عمرو بن الحارث» وهذا من روايته عنه.

وعمرو بن عوف: هو ابن الضحاك الزبيدي: قال الذهبي: «لا تعرف عدالته»، وتفرد ابن حبان بتوثيقه لكنه قال: «مستقيم الحديث» مما يُشعر أنه قد علم من حاله شيئًا، وعلى كل حال فهذه متابعة لا يُفرح بها.

والحاصل مما سبق أن الحديث جاء من وجوه عدة متساوية في الصحة والجمع بينها متعذر، ولهذا حكم عليه الحافظ ابن عبد البر وابن السكن بالاضطراب وهو كما قالا، والله تعالى أعلى وأعلم.

وللحديث شواهد من حديث عدد من الصحابة تقدم كثير منها وتخريجه، ولله الحمد.

[1] في المطبوع: [معنى]! وهو تصحيف.

[2] سبق تخريجه تحت الأثر السابق ولله الحمد.

[3] في المطبوع: [الحراني] وهو تصحيف.

[4] في المطبوع: [معنى]! وهو تصحيف.

[5] سبق تخريجه تحت (٧٣) ولله الحمد.

وَاللَّفْظُ لَهُ – ثنا أَبُو الْوَلِيدِ، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «سَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ مِنْ سَاعِدِكَ، ومُوسَى اللَّهِ أَحَدُّ مِنْ مُوسَاكَ»[٢].

---

[١] وقع في المطبوع: [رجا].

[٢] **صحيح:** يعقوب الحضرمي: هو يعقوب بن إسحاق: صدوق، وأبو الوليد هو: الطيالسي الإمام صاحب «المسند»، واسمه: سليمان بن داود، وكلاهما يرويه عن شعبة كما عند المصنف هنا.

والحديث أخرجه الطيالسي في «مسنده» (١٣٩٩)، ومن طريقه: المصنف هنا، الحاكم في «المستدرك» (٦٥)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٦١٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٤٢)، به.

وقد رواه جماعة كُثر عن شعبة؛ منهم: غندر محمد بن جعفر – وهو أوثق الناس في شعبة –، وعفان، ووهب بن جرير وغيرهم من الثقات.

أخرجه أحمد (١٥٨٨٨، ١٥٨٩١)، والحاكم (٦٥، ٧٣٦٤)، والطبري (٩/٢٩)، من طرق: عن شعبة به.

وقد توبع شعبة عليه؛ تابعه: ١- معمر بن راشد البصري: عند عبد الرزاق في «مصنفه» (٢٠٥١٣)، وأحمد (١٥٨٨٧).

٢- الجراح بن مليح والد وكيع: عند أحمد (١٥٨٨٩)، ووكيع في «الزهد» (١٩٣).

٣- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق: عند أحمد (١٥٨٨٩)، ووكيع في «الزهد» (١٩٣)، والطبراني في «الكبير» (١٩/٢٧٧/٦٠٩).

٤- زهير: عند أبي داود (٤٠٦٣).

٥- سفيان الثوري: عند الترمذي (٢٠٠٦)، وابن حبان (٣٤١٠).

وغيرهم الكثير رووه عن أبي إسحاق السبيعي، عن أبي الأحوص، به. مطولاً عند بعضهم ومختصرًا عند بعضهم.

وهذا لفظه مطولاً وقد اقتصر بعضهم على بعض فقراته:

عن أبي الأحوص، يحدث عن أبيه، قال: «أتيت رسول الله ﷺ وأنا قشف الهيئة، فقال: هل لك مال؟ قال: قلت: نعم، قال: من أي المال؟ قال: قلت: من كل المال، من الإبل، والرقيق، والخيل، والغنم، فقال: إذا آتاك الله مالا فلير عليك، ثم قال: هل تنتج إبل قومك صحاحا آذانها، فتعمد إلى موسى فتقطع آذانها، فتقول: هذه بحر، وتشقها، أو تشق جلودها، وتقول: هذه صرم، وتحرمها عليك وعلى أهلك؟ قال: نعم، قال: فإن ما آتاك الله، عَزَّوَجَلَّ ولك، وساعد الله أشد، وموسى الله أحد – وربما قال: ساعد

٧٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سَهْلٍ الدَّبَّاسُ بِمَكَّةَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ الْخِرَقِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا مَحْفُوظُ، بنْ[(١)] أَبِي تَوْبَةَ[(٢)]، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ يَنْزِلُ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا، وَلَهُ فِي كُلِّ سَمَاءٍ كُرْسِيٌّ، فَإِذَا نَزَلَ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا جَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ، ثُمَّ مَدَّ سَاعِدَيْهِ، فَيَقُولُ: مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ غَيْرَ عَادِمٍ وَلَا ظَلُومٍ، مَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ، مَنْ ذَا الَّذِي يَتُوبُ

الله أشد من ساعدك، وموسى الله أحد من موساك – قال: فقلت: يا رسول الله، أرأيت رجلا نزلت به، فلم يرمني ولم يقرني، ثم نزل بي، أجزيه بما صنع، أم أقريه؟ قال: اقره».

قلت: وأبو إسحاق: صدوق حسن الحديث؛ إلا أنه كان مدلسًا ولكنه صرح بالسماع عند أحمد (١٥٨٨٨، ١٥٨٩١)، وأبو الأحوص: هو عوف بن مالك الأشجعي، وأبوه: مالك بن النضلة رَضِيَ الله عنه. فهذا **سند حسن**؛ لأجل ابن إسحاق.

وقد توبع: تابعه: أَبو الزعراء، عَمرو بن عَمرو، عن عمه أبي الأحوص، به.

أخرجه أحمد (١٧٢٢٨)، والحميدي في «مسنده» (٩٠٧)، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٣٣٠)، والنسائي (٣٧٨٨) وفي «الكبرى» (٤٧١٢)، وابن ماجه (٢١١٠)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٢٦١)، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٤٣٧٩)، من طرق: عن سفيان بن عُيينة، قال: حدثنا أَبو الزعراء، عَمرو بن عَمرو، عن عمه أبي الأحوص، به.

قلت: وهذا **سند صحيح**؛ وأبو الزعراء: كوفي ثقة كما قال الإمام أحمد، فالحديث **صحيح** إن شاء الله، والحديث صححه الدارقطني، بل هو من الأحاديث التي ألزم بها الإمام مسلم أنه يخرجها في صحيحه، وانظر: «الإلزامات» للدارقطني (ص٨٦)، و«العلل» له (٣٤٢٥) كذلك.

(١) تصحف في المطبوع والمخطوط إلى [عن]، والصواب ما أثبتناه وهو ظاهر في كلام المصنف رحمه الله بعد الحديث.

(٢) تصحف في المخطوط إلى: [أبي نوبة] والصواب ما أثبتناه.

فَأَتُوبَ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ عِنْدَ الصُّبْحِ ارْتَفَعَ فَجَلَسَ عَلَى كُرْسِيِّهِ»[١].

هَكَذَا رَوَاهُ الْخِرَقِيُّ، عَنْ مَحْفُوظِ بن[٢] أَبِي تَوْبَةَ[٣]، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، وَلَهُ أَصْلٌ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ **مُرْسَلٌ**[٤].

٧٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ بِمِصْرَ، ثنا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا ابْنُ وَهْبٍ، ثنا أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ[٥]، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَخْطُبُ النَّاسَ، فَقَالَ: «يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَاوَاتِهِ وَالْأَرَضِينَ فَيَجْعَلُهَا فِي كَفَّيْهِ، ثُمَّ يَقُولُ بِهِمْ هَكَذَا، كَمَا يَقُولُ الْغُلَامُ بِالْكُرَةِ أَنَا اللَّهُ الْوَاحِدُ، أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ»[٦].

٧٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، بِمِصْرَ، ثنا هَاشِمُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الشَّامِ قَالَ: إِنَّ رَبَّكَ عَزَّوَجَلَّ أَخَذَ

---

[١] **منكر:** عبد العزيز بن سهل الدباس: هو عبد العزيز بن عبد الرحمن بن سهل أبو محمد الدباس: ثقة، وشيخه: محمد بن الحسن: لم أعرفه ولم أجد من ترجمه في كتب التراجم التي بين يدي، وأما محفوظ بن أبي توبة فهو علة هذا الخبر: ضعفه أحمد جداً، وقد تفرد بهذا الخبر عن عبد الرزاق وفي هذا نكارة ظاهرة، والله أعلم، وباقي رجاله أثبات.

[٢] وقع في المطبوع: [عن أبي توبة].

[٣] وقع في المخطوط: [نوبة] وهو تصحيف.

[٤] لم أقف عليه.

[٥] وقع في المطبوع: [يزيد]! وهو تحريف.

[٦] **منقطع:** وهذا **سند ضعيف جداً:** شيخ المصنف هو: محمد بن أحمد بن عبد الله بن هاشم العامري المصري: قال ابن يونس: «حدث بنسخة مَوْضُوعَة وَكَانَ يكذب»، لكنه توبع؛ تابعه: محمد بن جرير الطبري رحمه الله؛ فرواه في «تفسيره» (٢٠/٢٤٧)، عن الربيع بن سليمان، به.

قلت: ورجاله ثقات؛ سوى أسامة بن زيد هو: الليثي: صدوق، وسنده حسن لولا الانقطاع بين أبي حازم سلمة بن دينار الأعرج، وبين ابن عمر كما نص عليه غير واحد من النقاد.

لُؤْلُؤَةً فَوَضَعَهَا عَلَى رَاحَتِهِ، ثُمَّ دَمْلَجَهَا[(١)] بَيْنَ كَفَّيْهِ، ثُمَّ غَرَسَهَا وَسْطَ الْجَنَّةِ، فَقَالَ لَهَا امْتَدِّي حَتَّى [تَبْلُغِي][(٢)] مَرْضَاتِي فَفَعَلَتْ، فَلَمَّا اسْتَوَتْ تَفَجَّرَتْ مِنْ أُصُولِهَا أَنْهَارُ الْجَنَّةِ، وَهِيَ طُوبَى[(٣)].

٧٩- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَلَانِيُّ الْبَغْدَادِيُّ، [ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سُفْيَانَ بْنِ أَبِي الزَّرَدِ الْأُبُلِّيُّ][(٤)]، ثنا سَعِيدٌ - يَعْنِي ابْنَ وَاصِلٍ[(٥)] -، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ فِي قَوْلِهِ: جَلَّ وَعَزَّ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَجَلَّى مِنْهُ خِنْصَرٌ فَمِنْ نُورِهَا جَعَلَهَا دَكًّا»[(٦)].

(١) في المطبوع والمخطوط: [دملحها] بالحاء، والصواب ما أثبتناه.

(٢) غير واضحة إلى حد ما في المخطوط ولهذا لم يعرفها محقق المطبوع فأسقطها، وما أثبتناه قريب من الرسم، وهو المثبت في مصادر التخريج، والله الموفق.

(٣) **ضعيف:** أخرجه الطبري (١٣/٥٢٥) من طريق أبي صالح، به.

وأبو صالح: عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد: ضعيف كما سلف، ومعاوية بن صالح هو: ابن حدير: تقدم أنه صدوق، وعمر بن عمرو: لم أعرفه.

(٤) ما بين القوسين سقط من المطبوع والمخطوط، وأثبتناه من مصادر التخريج.

(٥) في المطبوع والمخطوط: [ابن عامر]، وما أثبتناه هو الصواب من مصادر التخريج.

(٦) **منكر** من هذا الوجه، وهو **صحيح لغيره:** شيخ المصنف هو أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم أبو سعيد المعروف بابن الأعرابي صاحب «المعجم» وهذا الحديث أخرجه في «معجمه» (٩٤٩) عن أحمد بن محمد الصيدلاني، به.

قلت: أحمد بن محمد الصيدلاني البغدادي: شيخ ابن الأعرابي، والطبراني، ترجمه الخطيب في «تاريخه» (٥/ ١٣٧)، والذهبي في «تاريخ الإسلام» (٢٣/ ١٣٥)، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً، ومحمد بن سفيان بن أبي الزرد: وثقه ابن حبان، وأثنى عليه أبو داود، وخرّج له ابن خزيمة في «الصحيح» فأقل أحواله الصدق إن شاء الله، ولهذا قال عنه الحافظ في «التقريب»: «صدوق»، وأما سعيد بن واصل أبو

عمر البصري: فمتروك الحديث، كما قال النسائي وغيره، وقال علي: «ذَهَبَ حديثُه»، وقال البخاري: «يتكلمون في سعيد»، وقد تفرد بروايته عن شعبة على هذا الوجه وهذا **منكر جدًا** من حديث شعبة، وقد توبع سعيد بن واصل؛ تابعه: داود بن المحبر:

أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١٨٣٦)، من طريق: إسحاق بن داود بن صبيح البلخي قال: نا داود بن المحبر قال: نا شعبة، به.

قلت: وهذه متابعة لا يُفرح بها أبدًا؛ فإسحاق بن داود بن صُبَيْح: صاحب مناكير، وداود بن المحبر نفسه: متروك بل كذاب، هو والعدم سواء، قال أحمد: «كان لا يدري ما الحديث»، وقال ابن المديني: «ذهب حديثه»، وقال الجوزجاني: «كان يروي عن كل أحد، فكان مضطرب الأمر»، وقال البخاري: «منكر الحديث، شبه لا شيء، لا يدري ما الحديث»، وقال أبو زرعة والنسائي: «ضعيف الحديث»، وقال أبو حاتم: «ذاهب الحديث غير ثقة»، وقال صالح بن محمد البغدادي: «داود بن المحبر يكذب، ويضعف في الحديث، كان صاحب مناكير، ضعيف»، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث على الثقات، ويروى عن الثقات المقلوبات»، وقال الأزدي والدراقطني: «متروك الحديث»، وقال الحاكم: «حدث ببغداد عن جماعة من الثقات بأحاديث موضوعة كذبه أحمد بن حنبل»، وقال ابن عدي: «صنف كتابا في العقل وفضله، وفيه أخبار كلها أو عامتها غير محفوظات»، وروى الخطيب البغدادي بسنده إلى الدارقطني، قال: «كتاب العقل وضعه: أولهم ميسرة بن عبد ربه، ثم سرقه منه داود بن المحبر، فركبه بأسانيد غير أسانيد ميسرة وسرقه عبد العزيز بن أبي رجاء فركبه بأسانيد أُخر، ثم سرقه سليمان بن عيسى السجزي»، وقال النقاش: «حدث بكتاب العقل، وأكثره موضوع»، وقال الخطيب: «غير ثقة»، وذكره العقيلي في «الضعفاء» (٢/ ٣٥).

وخالف يحي بن معين فوثقه، وقد اغتر بعض من لا خبرة له بتوثيقه بحجة أن ابن معين معاصر له؟!، وكأن ابن معين هو المعاصر الوحيد له من بين هؤلاء؟، ولا يمكن أن يقدم قول ابن معين على قول سبعة عشر إمامًا في باب الجرح والتعديل بمثل هذا السبب، بل جرحهم لداود مقدم لأنه جرح مفسر بالكذب في الحديث، وبسرقته له، وكذا باضطرابه في الرواية وشيء واحد مما ذكرت كفيل بإسقاطه فكيف بها مجتمعة؟

وقد قال الخطيب البغدادي تعليقً على توثيق ابن معين (٨/ ٣٦٠): «حال داود ظاهرة في كونه غير ثقة، ولو لم يكن له غير وضعه كتاب العقل بأسره، لكان دليلا كافيا على ما ذكرته».

فداود بن المحبر كذاب ولا كرامة، بل ولا كرامة للجهمي محمد زاهد الكوثري الذي أحدث توثيقه، ثم تبعه من لا علم له على هذا القول، ضاربين أقوال الجارحين له عرض الحائط ومعها أصول البحث العلمي وقواعد الحديث والمحدثين، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٨٠- حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن [مُحَمَّدِ][١] بْنُ زِيَادٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّيْدَلَانِيُّ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، ثنا دَاوُدُ – يَعْنِي ابْنَ الزِّبْرِقَانِ –، ثنا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، قَالَ: «[سَاخَ][٢] الْجَبَلُ فِي الْأَرْضِ»[٣].

٨١- رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ مِثْلَهُ مَرْفُوعًا[٤].

فالحاصل أن هذا الحديث **منكر** من حديث شعبة، وهو معروف من حديث غيره، بل صحيح.

فالحديث أخرجه أحمد (١٢٢٦٠) من طريق: معاذ بن معاذ العنبري، و(١٣١٧٨) من طريق: روح بن عبادة.

وأخرجه الترمذي (٣٠٧٤) من طريق: سليمان بن حرب، وابن أبي عاصم في «السُّنة» (٤٨٠)، والبزار في «مسنده» (٦٨٢٥)، من طريق: هدبة بن خالد.

ثلاثتهم (معاذ، ورَوح بن عبادة، وسليمان) عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس به. **وسنده صحيح**.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث حماد بن سلمة». وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلم رواه، عن ثابت إلا حماد».

قلت: وقد رأيت أن الحديث جاء من طريق شعبة، وأنه **منكر** لا يثبت، ولله الحمد.

[١] سقط من المطبوع.

[٢] سقط من المخطوط والمطبوع، والسياق يقتضيها، وأثبتناها من مصادر التخريج.

[٣] **سنده ضعيف جداً:** شيخ المصنف هو: ابن الأعرابي كمل تقدم، وقد أخرجه في «معجمه» (٩٥٠) عن أحمد بن محمد الصيدلاني، به.

قلت: الصيدلاني: تقدم في تخريج الأثر السابق أنه مجهول الحال، وإسحاق بن أبي إسحاق: لم أعرفه، وداود بن الزبرقان: متروكٌ، تركه أبو زرعة ويعقوب بن شيبة وأبو داود، وغيرهم، بل كذبه الجوزجاني، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه عن كل من روى عنه مما لا يتابعه أحد عليه».

والحديث معروف من رواية حماد بن سلمة عن ثابت، وراجع تخريج الأثر السابق.

[٤] سيأتي تخريجه إن شاء الله.

وَهُمَا مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ **غَرِيبٌ** مَرْفُوعٌ.

حَدِيثٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى ذِكْرِ الْقَبْضَةِ

٨٢- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ بِمِصْرَ، ثنا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، ثنا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، ثنا اللَّيْثُ، عَنْ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلَالٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ جَلَّ وَعَزَّ يُخْرِجُ قَبْضَةً مِنَ النَّارِ، فَيَطْرَحُهُمْ فِي نَهَرِ الْحَيَاةِ، فَيُدْخِلُهُمْ الْجَنَّةَ»[(١)].

حَدِيثٌ آخَرُ يَدُلُّ عَلَى ذِكْرِ الْأَصْبُعِ

٨٣- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، بِمَكَّةَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الزَّعْفَرَانِيُّ، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ثنا الْأَعْمَشُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا الْقَاسِمِ، إِنَّ اللَّهَ يَحْمِلُ الْخَلَائِقَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالسَّمَوَاتِ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالْبَحْرَ عَلَى أَصْبُعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أَصْبُعٍ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ فَأَنْزَلَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[(٢)].

---

(١) **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٧٤٣٩) من طريق يحيي بن بكير به، ومسلم (١٨٥) من طريق: سعيد بن زيد، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، به.
وأخرجه المصنف في «الإيمان» (٨١٧)، بسنده ومتنه سواء.

(٢) **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٧٤٥١)، ومسلم (٢٧٨٦)، من طريق الأعمش، به.
قال إمام الأئمة ابن خزيمة: «بَابُ ذِكْرِ إِمْسَاكِ اللَّهِ تبارك وتعالى اسْمُهُ وَجَلَّ ثَنَاؤُهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا عَلَيْهَا عَلَى أَصَابِعِهِ جَلَّ رَبُّنَا عَنْ أَنْ تَكُونَ أَصَابِعُهُ كَأَصَابِعِ خَلْقِهِ، وَعَنْ أَنْ يُشْبِهَ شَيْءٌ مِنْ صِفَاتِ ذَاتِهِ صِفَاتِ خَلْقِهِ، وَقَدْ أَجَلَّ اللَّهُ قَدْرَ نَبِيِّهِ ﷺ عَنْ أَنْ يُوصَفَ الْخَالِقُ الْبَارِئُ بِحَضْرَتِهِ بِمَا

٨٤- أَخْبَرَنَا حَاجِبُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الطُّوسِيُّ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَاتِمٍ الطُّوسِيُّ، ثنا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، وَسُلَيْمَانُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ يَهُودِيًّا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يُمْسِكُ السَّمَوَاتِ عَلَى أَصْبَع، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أَصْبَع، وَالْجِبَالَ عَلَى أَصْبَع، وَالشَّجَرَ عَلَى أَصْبَع، وَالْخَلَائِقَ عَلَى أَصْبَع، قَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ. ثُمَّ قَالَ: «وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ»[١].

٨٥- قَالَ: يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَدَّثَنِي الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا[٢].

لَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ، فَيَسْمَعُهُ فَيَضْحَكُ عِنْدَهُ، وَيَجْعَلُ بَدَلَ وجُوبِ النَّكِيرِ وَالْغَضَبِ عَلَى الْمُتَكَلِّمِ بِهِ ضَحِكًا تَبْدُوَ نَوَاجِذُهُ، تَصْدِيقًا وَتَعَجُّبًا لِقَائِلِهِ لا يَصِفُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذِهِ الصِّفَةِ مُؤْمِنٌ مُصَدِّقٌ بِرِسَالَتِهِ». ثم روى حديث ابن مسعود المذكور بسنده. اهـ من «التوحيد» لابن خزيمة (ص١٧٨ ط الرشد).

وقال الإمام عبد الغني المقدسي: «ولقد بلغني عن بعض من ينتحل السنةَ أنه يتمحل لردّ هذا الحديث وإبطاله، بأن يجعل ذلك قولا للحبر ولا يضيفه إلى النبي ﷺ، وقد حاد عن السبيل، وحاد عن الهدي في ذلك، وخالف الأئمة القدماء ومن سلك سبيلهم من حفاظ الحديث؛ حيث تطابقوا على إدخال هذا الحديث في باب الصفات ولا يخفى ذلك على من له أدنى بصر واطلاع على علم الحديث، وأيضًا فإنّ رسول الله ﷺ إذا أقرَّ على قول أو فعل قيل أو فعل عنده، فلم يغيّره ولم يعقبه بالنكير، كان شرعًا منه وسنةً، كيف وقد صرّح بالتصديق، له فهذا أبلغ وأثبتُ وأقوى، وما يذكره عقيب هذا من الأحاديث مُبْطِل لقوله وراد له، والله ولي التوفيق». اهـ من «صفات رب العالمين» لابن المحب (٧١٩/٢).

[١] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٧٥١٣)، ومسلم (٢٧٨٦) من طريق: منصور بن المعتمر عن إبراهيم به.

وسليمان هو: ابن مِهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي الأعمش، وقد تقدمت روايته وتخريجها في الحديث السابق، ولله الحمد.

[٢] **زيادة صحيحة:** الحديث بهذه الزيادة أخرجه أحمد (٤٠٨٧) عن يحيى بن سعيد، به. ومن طريقه عبد الله في «السنة» (٤٨٨).

٨٦- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ أَبِي تَمَّامٍ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا آدَمُ، ثنا شَيْبَانُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبِيْدَةَ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: جَاءَ حَبْرٌ مِنْ أَحْبَارِ الْيَهُودِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ إِنَّا نَجِدُ فِي التَّوْرَاةِ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالشَّجَرَ عَلَى أَصْبَعٍ، وَالثَّرَى عَلَى أَصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهِزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ: فَضَحِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ تَصْدِيقًا لِقَوْلِ الْحَبْرِ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[1].

وَهَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ.

٨٧- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: ثنا أَبُو مَسْعُودٍ أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّلْتِ، ثنا أَبُو كُدَيْنَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ صُبَيْحٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَرَّ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «حَدِّثْنَا يَا يَهُودِيُّ»، فَقَالَ: أُبَلِّغُكَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ السَّمَاءَ عَلَى ذِهِ، وَالْأَرْضَ عَلَى ذِهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾[2].

---

[1] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٤٨١١) من طريق: آدم بن أبي إياس، عن شيبان، به.
وأخرجه البخاري (٧٤١٤)، ومسلم (٢٧٨٤)، من طريق: منصور، عن إبراهيم، به.
وأخرجه مسلم (٢٧٨٦) من طريق: جرير بن عبد الحميد، عن منصور به.
وانظر: (٨٣، ٨٤، ٨٥).

[2] **صحيح لغيره:** وهذا وجه **شاذ:** أخرجه الترمذي (٣٢٤٠)، وابن أبي عاصم (٥٤٥)، والطبري في «تفسيره» (٢٠/٢٤٩)، والطبراني في «الأوسط» (٤٦٨٩)، من طرق: عن محمد بن الصلت عن أبي كدينة به. **قلت:** محمد بن الصلت: أبو جعفر الكوفي: ثقة.

٨٨- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْعَسْقَلَانِيُّ، ثنا آدَمُ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي السَّائِبِ، (عَنْ)[1] أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوقٍ، [قَالَ][2]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَهُودِيٍّ: «اذْكُرْ مِنْ عَظَمَةِ الرَّبِّ جَلَّ وَعَزَّ»، فَقَالَ: السَّمَوَاتُ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي الْخِنْصَرَ -، وَالْأَرْضُ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي الْبِنْصَرَ -، وَالْجِبَالُ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي الْوُسْطَى -، وَالْمَاءُ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي السَّبَّابَةَ -، وَسَائِرُ الْخَلْقِ عَلَى هَذِهِ - يَعْنِي الْإِبْهَامَ - فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾[3].

وأخرجه أحمد (٢٢٦٨، ٢٩٨٩)، ومن طريقه: عبد الله في «السنة» (٤٩٤، ١١١٣)، من طريق: حسين الأشقر عن أبي كدينة، به. **قلت:** وحسين: واهٍ، قال البخاري: «فيه نظر» وهذا جرح شديد عنده.

وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/١٨٤)، عن أبي زرعة الرازي، عن أبي كدينة، به.

قلت: أبو كدينة: واسمه يحي بن المهلب: كوفي ثقة، وثقه أبو داود والنسائي وابن معين، وغيرهم، وعطاء بن السائب: ثقة إلا أنه اختلط، والراوي عنه أبو كدينة لم أقف على نص يفيد كيفية أو وقت سماعه منه، فهنا ينبغي التوقف في روايته هذا، وقد خولف؛ خالفه من سمع عطاءً قبل أن يختلط، فرواه عن عطاء مرسلاً، وهو المحفوظ، كما في الحديث التالي.

وكما مرّ فالحديث ثابت وأصله في «الصحيحين» وراجع تخريج الحديث السابق.

[1] وقع في المطبوع: [وعن] هكذا بالعطف وهو خطأ محض.

[2] سقط من المطبوع.

[3] **مرسل:** وهذا سند **حسن؛** شيخ المصنف: صدوق، ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب العبدي الفراء النيسابوري: ثقة، وثقه النسائي وغيره، وآدم هو ابن أبي إياس: الثقة الثبت، وحماد بن سلمة سمع من عطاء قديمًا قبل الاختلاط، وأبو الضحى اسمه: مسلم بنُ صبيح: وهو من ثقات التابعين، ومسروق هو: ابن الأجدع: تابعي مشهور من الثقات الرفعاء، فالحديث **مرسل،** لأن مسروق لم يدرك النبي ﷺ.

٨٩- أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو، مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ، ثنا آدَمُ، ثنا حَمَّادٌ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: مَا الْخَلْقُ كُلُّهُمْ وَالْأَرَضُونَ فِي قَبْضَةِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ إِلَّا كَخَرْدَلَةٍ لَهُ هَا هُنَا مِنْ أَحَدِكُمْ فِي الْعقْدِ الثَّانِي – يَعْنِي: الْبِنْصَرَ –[1].

[1] **مقطوع وسنده ضعيف:** سنده حتى حماد تقدم: في الحديث السابق، وأبو سفيان هذا لم أجد من ترجمه، ولم أجد أحدًا بين حماد ووهب بهذا الاسم، والذي أميل إليه هو أنه قد يكون مُصحفًا من: أبي سنان، وهذا متجه جداً، وأبو سنان هذا هو: عيسى بن سنان القسمليّ، الفلسطينيّ: ضعيف، ضعفه أحمد وابن معين في رواية وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وحديثه حسن في الشواهد والمتابعات، والله أعلم.

قلت: وبعدما فرغت من هذا وجدت الخبر مُخرّجًا من طريق أبي سنان كما ظننت، وذلك عن ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٧٩١٧) من طريق: الحسن بن موسى، قال: حدثنا حماد، به.

وهو في «تفسير مجاهد» (ص٥٨٠)، من طريق: آدم، عن حماد. وتحرّف عنده أبي سنان إلى: [ابن أبي شيبان]! والله المستعان.

ذِكْرُ خَبَرٍ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذِكْرِ الْأَصَابِعِ[١]

٩٠- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ النَّضْرِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، ثنا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، ثنا بُسْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، ثنا أَبُو إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيُّ، ثنا النَّوَّاسُ بْنُ سَمْعَانَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُو بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ إِذَا شَاءَ أَنْ يُقِيمَهُ أَقَامَهُ، وَإِذَا شَاءَ أَنْ يُزِيغَهُ أَزَاغَهُ»، وَيَقُولُ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، وَيَقُولُ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، قَالَ: «وَالْمِيزَانُ بِيَدِ الرَّحْمَنِ جَلَّ وَعَزَّ يَرْفَعُهُ وَيَخْفِضُهُ»[٢].

---

[١] **صفة الأصابع:** هي صفة ذاتية خبرية ثابتة لله عَزَّوَجَلَّ بنص السنة على ما يليق بجلاله عَزَّوَجَلَّ.
قال الإمام ابن قتيبة رحمه الله: «وَنَحْنُ نَقُولُ: إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ صَحِيحٌ، وَإِنَّ الَّذِي ذَهَبُوا إِلَيْهِ فِي تَأْوِيلِ الْإِصْبَعِ لَا يُشْبِهُ الْحَدِيثَ، لِأَنَّهُ ﷺ قَالَ فِي دُعَائِهِ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ، ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، فَقَالَتْ لَهُ إِحْدَى أَزْوَاجه: أَو تخَاف -يَا رَسُولَ اللَّهِ- عَلَى نَفْسِكَ؟، فَقَالَ: «إِنَّ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ، بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ».
فَإِنْ كَانَ الْقَلْبُ عِنْدَهُمْ بَيْنَ نِعْمَتَيْنِ مِنْ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهُوَ مَحْفُوظٌ بِتَيْنِكَ النِّعْمَتَيْنِ، فَلِأَيِّ شَيْءٍ دَعَا بِالتَّثْبِيتِ؟ وَلِمَ احْتَجَّ عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي قَالَتْ لَهُ: «أَتَخَافُ عَلَى نَفْسِكَ» بِمَا يُؤَكِّدُ قَوْلَهَا؟ وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَخَافَ إِذَا كَانَ الْقَلْبُ مَحْرُوسًا بِنِعْمَتَيْنِ.
فَإِنْ قَالَ لَنَا: مَا الإصبع عندك هَهُنَا؟
قُلْنَا: هُوَ مِثْلُ قَوْلِهِ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ يَحْمِلُ الْأَرْضَ عَلَى أُصْبُعٍ، وَكَذَا عَلَى أُصْبُعَيْنِ.
وَلَا يجوز أَن تكون الإصبع -هَهُنَا- نِعْمَةً.
وَكَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾، وَلَمْ يَجُزْ ذَلِكَ، وَلَا نَقُولُ أُصْبُعٌ كَأَصَابِعِنَا، وَلَا يَدٌ كَأَيْدِينَا، وَلَا قَبْضَةٌ كَقَبَضَاتِنَا، لِأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ مِنْهُ لَا يشبه شَيْئا منا». اهمن «تأويل مختلف الحديث» (ص٣٠٢-٣٠٣).

[٢] **صحيح:** أخرجه أحمد (١٧٦٣٠)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٣٨)، وابن ماجه (١٩٩)، والحاكم (١٩٢٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٨٨/١)، وابن حبان في «صحيحه» (٩٤٣)، والدارمي في «النقض

٩١- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدِ [بْنِ][1] النَّضْرِ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ يَزِيدَ، ثنا خَلَّادُ بْنُ يَحْيَى، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: «يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَخَافُ عَلَيْنَا وَقَدْ آمَنَّا بِكَ وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَقَالَ: «إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ جَلَّ وَعَزَّ يُقَلِّبُهَا كَيْفَ [يَشَاءُ][2]» هَكَذَا؛ وَوَصَفَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ بِالسَّبَّابَةِ وَالْوُسْطَى فَحَرَّكَهُمَا[3].

على المريسي» (٦٢)، والطبري في «تفسيره» (٢٣١/٥)، والآجري في «الشريعة» (٧٣٤)، والطبراني في «الدعاء» (١٢٦٢)، وفي «مسند الشاميين» (٥٨٢)، والدارقطني في «الصفات» (٤٣)، والمصنف في «التوحيد» (٥١١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٩٩)، وفي «الاعتقاد» (١٥٢)، والبغوي في «شرح السنة» (٨٩)، وقوام السنة في «الحجة في بيان المحجة» (٢٦٣)، من طرق: عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، به.

قلت: وسنده **صحيح** على شرط الشيخين، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ الله عنهما عند مسلم في «صحيحه» (٢٦٥٤).

[1] سقط من المخطوط.

[2] سقط من المخطوط.

[3] **صحيح:** أخرجه أبو يعلى (٢٣١٨)، والطبري (٢٣٠/٥)، والحاكم (٣١٤٠)، والدارقطني في «الصفات» (٤١)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٦)، والخرائطي في «اعتلال القلوب» (١٣)، من طريق: سفيان عن الأعمش به هكذا.

قلت: وسنده صحيح على شرط مسلم، وسفيان هو الثوري، وقد اختُلف في هذا الحديث على الأعمش؛ فرواه الثوري عنه هكذا، وخالفه جماعة فرووه عن الأعمش، عن أبي سفيان عن أنس بن مالك رضي الله عنه، به. منهم:

١- أبو معاوية محمد بن خازم الضرير: أخرجه أحمد (١٢١٠٧)، والحاكم (١٩٢٧)، وابن أبي شيبة (٣٢٤٢٤)، وأبو يعلى (٣٦٨٧)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢٢٥)، والطبري في «تفسيره» (٢٣١/٥)، والبيهقي في «القدر» (٣٢٧) وغيرهم.

٢- الفضيل بن عياض: أخرجه الدارقطني في «الصفات» (٤٠)، والآجري في «الشريعة» (٧٣١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٢)، وغيرهم.

٣- عبد الواحد بن زياد: أخرجه أحمد (١٣٦٩٦)، والمصنف في «التوحيد» (٥١٦)، والبيهقي في «الشعب» (٧٥٧).

٤- سلام بن سليم أبو الأحوص الحنفي: أخرجه المصنف في «التوحيد» (١٢١)، **بسند حسن** إليه، لكنه قال: «عن الأعمش عن أبي سفيان وغيره عن أنس»، وهذا الغير هو يزيد الرقاشي كما سيأتي.

ثم جاء جماعة وخالفوا كل هؤلاء؛ فرووه عن الأعمش عن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك، به، وهم:

١- أبو الأحوص – عن الرقاشي مقروناً بأبي سفيان كما ذكرنا –: أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٦٨٣)، والبيهقي في «القدر» (٣٢٨).

٢- عبد الله بن نمير: أخرجه ابن ماجه (٣٨٣٤).

٣- سليمان بن طرخان التيمي: أخرجه الطبراني في «الدعاء» (١٢٦١).

٤- محمد بن كناسة: أخرجه ابن بطة في «الإبانة» (٧/٢٧٧/٢٠٨).

٥- إبراهيم بن عيينة: أخرجه الآجري في «الشريعة» (٧٢٦).

ثم جاء قيس بن الربيع الأسدي وأبى إلا أن يخالف كل هؤلاء؛ فيرويه عن الأعمش، عن ثابت، عن أنس، به. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٦١/٧٥٩)، من طريق: إسماعيل بن عمرو، عن قيس، به.

قلت: إسماعيل بن عمرو: هو ابن نجيح البجلي: ضعيف، ضعَّفه أبو حاتم، والدراقطني، وقال ابن عدي: «حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها، وهو ضعيف»، وقال العقيلي: «في حديثه مناكير»، وقيس بن الربيع نفسه: ضعيف الحديث، ضعفه غالب النقاد.

وقد ذكر الإمام الترمذي هذا الاختلاف على الأعمش في سننه، ثم رجّح الوجه الثاني عن الأعمش، فقال: «وَحَدِيثُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ أَنَسٍ أَصَحُّ».

قلت: والذي نراه أن كل هذه الوجوه صحيحة محفوظة عن الأعمش سوى الأخير، **فمنكر**؛ لتفرد البجلي وقيس به، ومخالفة الجماعة.

وأما الوجه الأول: فهو **صحيح**؛ ولا نستطيع أن نقول بتخطئة سفيان هنا، وهو أوثق الناس في الأعمش عند كثير من أهل العلم.

وأما الوجه الثاني: **فصحيح** كذلك؛ لرواية الجماعة له عن الأعمش، ويصعب تخطئتهم كذلك، ولا يبعد أن يكون أبو سفيان سمعه من جابر مرة ومن أنس مرة.

وأما الوجه الثالث: فالأعمش شيخ من المكثرين، فلا يبعد أن يكون له في الحديث شيخان، وهذا يقويه رواية أبي الأحوص للحديث بالإقران مما يدل على أنه سمع الوجهين من الأعمش.

هَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ، وَكَذَلِكَ حَدِيثُ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ حَدِيثٌ **ثَابِتٌ**[١]؛ رَوَاهُ الْأَئِمَّةُ الْمَشَاهِيرُ، مِمَّنْ لَا يُمْكِنُ الطَّعْنُ عَلَى وَاحِدٍ مِنْهُمْ.

٩٢- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْخَنَاجِرِ، ثنا الْهَيْثَمُ بْنُ حُمَيْدٍ، (ح)، وَأَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ الْخَضِرِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبَغْدَادِيُّ، ثنا عُمَرُ بْنُ مُوسَى، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ عَزَّوَجَلَّ ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾، قَالَ: «تَجَلَّى عَزَّوَجَلَّ مِنْهُ مِثْلَ هَذَا - وَوَضَعَ الْإِبْهَامَ عَلَى الْخِنْصَرِ -»، زَادَ الْهَيْثَمُ: قَالَ حَمَّادٌ[٢] لِثَابِتٍ: لَا تُحَدِّثْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، فَلَكَمَ فِي صَدْرِهِ وَقَالَ لَهُ قَوْلًا شَدِيدًا، فَقَالَ: - يَعْنِي ثَابِتًا -: أَنَسٌ يُحَدِّثُنِي بِهِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَيَقُولُ: لَا تُحَدِّثْ بِهِ؟![٣].

قلت: وهذا الوجه **ضعيف؛** لضعف يزيد الرقاشي، كما تقدم، ولله الحمد.

فالحديث **صحيح** إن شاء الله، وقد نقل المصنف رحمه الله الاتفاق على تصحيحه.

[تعليق]:

وتحريك الإمام سفيان الثوري لأصبعيه رحمه الله تعالى ليس تشبيهًا لأصابع الخالق بالمخلوق حاشا وكلا، بل هو من باب إثبات صفة الأصابع على الحقيقة لله تعالى لا المجاز، وهذا فيه رد على من زعم أن السلف مفوضة ويجهلون معاني نصوص الصفات، ومثل هذا الفعل ثابت عن غير واحد من أئمة السلف، ولله الحمد.

[١] وقع في المطبوع: [حديثاً ثابتًا]!.

[٢] تصحّف في المخطوط إلى: [حميد].

[٣] **صحيح:** تقدم تخريجه (٧٩).

٩٣- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْوَرَّاقُ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيِّ، ثنا هُرَيْمٌ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ سَواءٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَمَّا ﴿تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ قَالَ: «هَكَذَا» وَأَشَارَ ﷺ بِطَرْفِ الْخِنْصَرِ[١].

وَهَذَا حَدِيثٌ **مَشْهُورٌ** وَقَدْ رُوِيَ مِنْ طُرُقٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

٩٤- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ كَثِيرٍ، ثنا مُؤَمَّلٌ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي حُمَيْدٍ[٢]، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «رَأَيْتُ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ فِي مَنَامِي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، فَقَالَ لِي: يَا مُحَمَّدُ، قُلْتُ: لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: هَلْ تَدْرِي فِيمَ

---

[١] **صحيح**: تقدم عن أنس (٧٩)، وهذا **سند حسن**؛ أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٥٠١) بسنده هنا، ورجاله ثقات غير محمد بن سواء وهريم: كلاهما صدوق، وقد تصحّف هريم في مطبوع كتاب السنة لعبد الله إلى: [هديم] وأشار المحقق في الحاشية أنه موجود في نسخة أخرى: [هريم] كما هنا، وهديم هذا لا أعرفه أبدًا، والصواب هريم كما هو مثبت هنا إن شاء الله.

قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «الرَّبَّ سُبْحانَهُ أخْبَرَ أنَّهُ لَمّا تَجَلّى لِلْجَبَلِ وظَهَرَ لَهُ أمْرٌ ما مِن نُورِ ذاتِهِ المُقَدَّسَةِ صارَ الجَبَلُ دَكًّا، فَرَوى حُمَيْدٌ عَنْ ثابِتٍ «عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ تَعالى: ﴿فَلَمّا تَجَلّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [الأعراف: ١٤٣] أشارَ أنَسٌ بِطَرَفِ إصْبَعِهِ عَلى طَرَفِ خِنْصَرِهِ، وكَذَلِكَ أشارَ ثابِتٌ فَقالَ لَهُ حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ: ما تُرِيدُ يا أبا مُحَمَّدٍ؟ فَرَفَعَ ثابِتٌ يَدَهُ فَضَرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً وقالَ: مَن أنْتَ يا حُمَيْدُ، يُحَدِّثُنِي أنَسٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وتَقُولُ أنْتَ: ما تُرِيدُ بِهَذا؟

ومَعْلُومٌ أنَّ الَّذِي أصارَ الجَبَلَ إلى هَذا الحالِ ظُهُورُ هَذا القَدْرِ مِن نُورِ الذّاتِ لَهُ بِلا واسِطَةٍ، بَلْ تَجَلّى رَبُّهُ لَهُ سُبْحانَهُ». اهـ من «مختصر الصواعق» (ص١٠٣٢).

[٢] وقع في المطبوع والمخطوط: [مليح] والصواب ما أثبتناه وهو من مصادر التخريج.

يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا يَا رَبِّ، فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ[١] بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ» وَذَكَرَهُ[٢].

٩٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْبَغْدَادِيُّ، بِمِصْرَ، ثنا هَارُونُ بْنُ كَامِلٍ، ثنا أَبُو صَالِحٍ، ثنا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ أَبِي يَحْيَى – وَهُوَ سُلَيْمٌ –، عَنْ أَبِي يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَلَّامٍ الْحَبَشِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ ثَوْبَانَ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ صَلَاةِ الصُّبْحِ فَقَالَ: «إِنَّ رَبِّي عَزَّوَجَلَّ أَتَانِي اللَّيْلَةَ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ تَدْرِي فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: لَا عِلْمَ لِي يَا رَبِّ، فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ فِي صَدْرِي فَتَجَلَّى لِي مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ»[٣]، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

---

[١] وقع في المخطوط: [وجد]!.

[٢] **سنده ضعيف جداً:** أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٢٥٧)، والطبراني في «الدعاء» (١٤٢١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩١٩)، وأبو القاسم الحنائي في «فوائده» (٢٠١)، من طرق: عن مؤمل، به.

قلت: مؤمل بن إسماعيل: في حفظه مقال، وقد ذكروا له متابعًا، وهو: وكيع بن الجراح: الثقة الإمام.
أخرجه أبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٨٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٥٧)، من طريق: وكيع، عن عبيد الله بن أبي حميد، به.

قلت: وهذه متابعة لا تثبت؛ فالحديث يرويه عن وكيع: ابنه سفيان: وهو ضعيف جدًا.

وعبيد الله بن أبي حميد: متروك، كما قال النسائي وغيره، وقال أحمد: «ترك الناس حديثه»، وقال البخاري: «منكرُ الحديث، يروي عن أبي المليح العجائب»، وفيه علة ثالثة ذكرها الحنائي حيث قال: «هذا حديث غريب، ولم يسمع أبو المليح من أبي هريرة، وإنما سمع من أبي صالح».

وانظر شواهد الحديث في الآثار التالية.

[٣] **ضعيف منقطع:** أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٩)، والروياني في «مسنده» (٦٥٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٤١٧)، والدارقطني في «رؤية الله» (٢٥٤)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٢٥)، من طرق: عن أبي صالح عبد الله بن صالح، به.

قلت: عبد الله بن صالح: ضعيف، تقدم مرارًا، ولم ينفرد به؛ تابعه: ١- عبد الله بن وهب:

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٥٤٣)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٥٣، ٢٥٦)، من طرق: عن ابن وهب، عن معاوية بن صالح، به.

٢- سعيد بن أبي مريم الجُمَحي: أخرجه النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٨٣)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٥٥)، **قلت:** وابن أبي مريم: ضعيف.

٣- الليث بن سعد: أخرجه أحمد بن منيع في «مسنده» – كما في «الإتحاف» (١٤٣٤) –.

أربعتهم (الثلاثة مع عبد الله بن صالح) يرويه عن معاوية بن صالح، بهذا السند.

قلت: وفي سنده أبو يزيد هذا: مجهول الحال، قال البغوي: «أبو يزيد شامي لا يعرف اسمه»، وقال ابن خزيمة: «لست أعرف أبا يزيد هذا بعدالة ولا جرح».

وفيه علة أخرى: وهي الانقطاع بين أبي سلام واسمه: ممطور الحبشي الأعرج، وبين ثوبان؛ كما نص على ذلك أحمد، وعلي، وابن معين، وأبو حاتم، وغيرهم من النقاد.

وقد اختُلف في سنده؛ فأخرجه البزار- كما في «الكشف» (٢١٢٨)، من طريق: إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن منع البغوي عن الحسن بن سوار، عن الليث بن سعد، عن أبي يحي عن أبي أسماء عن ثوبان، به.

قلت: أبو يحي الكلاعي: ثقة، وعليه فهذا **سند حسن،** وقد اغتر بعضهم بهذا السند وحسنوا الحديث أو صححوه اعتمادًا عليه، كما فعل الإمام الألباني حيث قال: «هذا أصح؛ لثقة الليث وحفظه»، وتبعه غير واحد على ذلك الترجيح.

قلت: وما قالوه جيد؛ لولا أنهم أغفلوا أن هذا الوجه عن الليث **شاذٌ لا يصح؛** وقد اختُلف فيه على الحسن بن سوار؛ فرواه عنه: إسحاق بن إبراهيم البغوي كما هنا.

وخالفه: أحمد بن منيع الحافظ في «مسنده» – كما في «الإتحاف» (١٤٣٤) – حيث رواه عنه عن معاوية، عن أبي يحي عن أبي يزيد عن أبي سلام عن ثوبان، به. مثل رواية الجماعة.

قلت: والثاني أصحّ؛ لثقة ابن منيع، ولاعتضاده برواية الجماعة، وعندي أن النظر في الرواية الأخرى قد يكون من البزار نفسه، فقد وصفه غير واحد من النقاد بأنه كان يتكل على حفظه ويخطئ في السند والمتن؛ قال الدارقطني: «ثقة، يخطيء في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظًا، ينظر في كتب الناس، ويحدث من حفظه، ولم يكن معه كتابٌ، فأخطأ في أحاديث كثيرة»، فالحاصل: أن هذا الوجه **شاذ** وأن المحفوظ من الحديث هو رواية الجماعة على ما فيها من ضعف وانقطاع، والله تعالى أعلى وأعلم.

٩٦- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ الطَّرَائِفِيُّ، بِمِصْرَ، ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، ثنا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَائِشٍ[(١)]، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ غَدَاةٍ وَهُوَ طَيِّبُ النَّفْسِ، مُشْرِقُ اللَّوْنِ، فَقُلْنَا لَهُ، فَقَالَ: «مَا لِي وَأَتَانِي رَبِّي عَزَّوَجَلَّ فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ» الْحَدِيثَ[(٢)].

[(١)] وقع في المطبوع: [عياش] وهو تحريف!.

[(٢)]**حديث مضطرب:** أخرجه أحمد في «مسنده» وعنه ابنه عبد الله في «السنة» (١١٢١)، وأخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٥٣٧)، وأبو زرعة الدمشقي في «الفوائد المعللة» (١٩٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٢) وابن عساكر في «تاريخه» (٤٦٥/٣٤)، من طرق: عن أبي عامر العقدي به.

قلت: أبو عامر اسمه: عبد الملك بن عمرو العَقَدي البصري: وهو ثقة، ورجاله ثقات، ما عدا زهير بن محمد: حديثه مستقيم إذا كان من رواية أهل العراق عنه، وهذا منها، وخالد: صدوق، أما عبد الرحمن بن عائش: فتابعي أخطأ من زعم أنه له صحبة؛ كابن سعد، وأبي زرعة الدمشقي، وابن قانع، والبغوي، وغيرهم.

وقد أنكر صحبته: أبو حاتم، وأبو زرعة، والبخاري، والترمذي، والخطيب، وأبو القاسم الحنائي، وأبو أحمد العسكري، وابن عبد البر، والذهبي، وغيرهم من النقاد الأجلاء، بل قال أبو زرعة: «ليس بمعروف».

وقد اختُلف في هذا الحديث، فرواه زهير عن يزيد بن يزيد بن جابر هكذا؛ وخالفه جماعة؛ هم:

١ت الوليد بن مسلم الدمشقي: أخرجه الدارمي (٢١٥٥)، والترمذي في «العلل» (٢/ ٨٩٤)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٦)، وفي «الآحاد والمثاني» (٢٥٨٥) وابن نصر في «قيام الليل» - كما في «مختصره» (ص٢٢) -، وأبو القاسم البغوي في «الصحابة» (١٩٢٦)، وأبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٨١)، والطبراني في «الدعاء» (١٤١٨)، وفي «مسند الشاميين» (٥٩٧)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٣٦)، وأبو نعيم في «الصحابة» (٤٦٨٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٠١)، وغيرهم.

٢- الوليد بن مزيد البيروتي: أخرجه المصنف (٩٧)، والطبري في «تفسيره» (٩/٣٥٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٤)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/ ٣٠١)، وغيرهم.

٣- صدقة بن خالد الدمشقي: أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٣٩٧، ٤٧٦)، وفي «الآحاد والمثاني» (٢٥٨٥)، والنجاد في «الرد» (٧٧) والطبراني في «مسند الشاميين» (٥٩٧) والدارقطني (٢٣٨، ٢٣٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٩٢٤)، وغيرهم.

٤- محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي: أخرجه الحاكم (١/ ٥٢٠).

٥- بشر بن بكر التِّنِّيسي: أخرجه الدارقطني في «رؤية الله» (٢٣٧)، والدولابي في «الكنى» (١/ ٩٥) والهيثم بن كليب – كما في «الإصابة» (٦/ ٢٩٣).

٦- عُمارة بن بشر الدمشقي: أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٢٣٣)، وأبو أحمد الحاكم في «الكنى» (١/ ٢٤٦).

٧- حماد بن مالك بن بسطام الأشجعي: أخرجه أبو القاسم البغوي في «الصحابة» (١٩٢٤) والدارقطني في «رؤية الله» (٢٤٠)، وغيرهم.

سبعتهم رووه عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر (أخي يزيد بن يزيد بن جابر) عن خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش، سمعت رسول الله ﷺ، فذكره.

٨- ورواه الأوزاعي، واختلف عليه؛ فرواه عيسى بن يونس، عنه كرواية السبعة: أخرجه الآجري في «الشريعة» (١٠٤١)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٣٤)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٩٠٢)، وابن السكن – كما في «الإصابة» – (٦/ ٢٩٢) وغيرهم.

وتابعه: المعافى بن عمران الموصلي على هذا الوجه: أخرجه في «الزهد» له (١١٥) ثنا الأوزاعي به.

وخالفهما: الوليد بن مزيد؛ فرواه عنه، عن خالد بن اللجلاج عن ابن عائش، به. هكذا بإسقاط عبد الرحمن بن يزيد: أخرجه المصنف هنا (٩٧)، والطبري في «تفسيره» (٩/٣٥٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٤)، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٣٠١، ٣٠٢)، من طريق: الوليد بن مزيد البيروتي عن الأوزاعي، به.

قلت: ورواية ابن يونس والمعافى أصح وأقوى، وهذا ما رجحه الخطيب البغدادي؛ حين قال: «كذا قال الوليد بن مزيد في إسناده، وإنما رواه الأوزاعي عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر عن خالد بن اللجلاج. اتفق على ذلك: عيسى بن يونس والمعافى بن عمران وغيرهم».

فالحاصل أن الرواية الصحيحة لهذا الحديث هي رواية ثمانية من أصحاب عبد الرحمن بن يزيد، عنه عن خالد بن اللجلاج عن عبد الرحمن بن عائش، سمعت رسول الله ﷺ، به. هكذا بذكر السماع بين ابن عائش والنبي ﷺ.

وقد أعل الأئمة والنقاد هذا الحديث بعدم صحة سماع عبد الرحمن بن عائش من النبي ﷺ، وقالوا أن ذِكر السماع هنا محض وهم فقط، قال ابن خزيمة: «قوله في هذا الخبر: سمعت رسول الله ﷺ، وهم؛ لأنَّ عبد الرحمن بن عائش لم يسمع من النبي ﷺ هذه القصة، وإنما رواه عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، ولا أحسبه أيضًا سمعه من الصحابي».

وقال البخاري: «عبد الرحمن بن عائش لم يدرك النبي ﷺ، وحديث الوليد بن مسلم غير صحيح».

وقال البخاري أيضًا: «حديث جهضم بن عبد الله أصح من حديث الوليد بن مسلم».

قلت: يشير الإمام إلى الحديث الذي أخرجه أحمد (٢٢١٠٩)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٣) والمزي في «التهذيب» (٢٠٣/١٧)، من طريق: أبي سعيد مولى بني هاشم، قال: حدثنا جهضم، ثنا يحي ثنا زيد عن أبي سلام أنه حدثه عن عبد الرحمن بن عائش الحضرمي أنه حدثه عن مالك بن يَخَامِر السكسكي أنه حدثه أنَّ معاذ بن جبل حدثه، فذكر الحديث مطولا.

وأخرجه الترمذي (٣٢٣٥)، وفي «العلل» (٨٩٥/٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٢٩، ٢٣١)، والمزي في «التهذيب» (٢٠٥/١٧)، من طريق: أبي هانئ معاذ بن هانئ اليشكري، ثنا جهضم، به.

وقد اختُلف فيه على أبي هانئ؛ فرواه بُندار وعمرو بن علي الفلاس وعباد بن الوليد، عنه هكذا.

ورواه محمد بن المثنى البصري عنه، بإسقاط أبي سلام من السند، أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٥٤٠/١)، وهذا الوجه غير محفوظ، والأول هو الصحيح.

وقد خولف جهضم بن عبد الله في هذا الحديث؛ خالفه: موسى بن خلف العمي، فرواه عن يحي بن أبي كثير عن زيد عن جده ممطور عن أبي عبد الرحمن السكسكي عن مالك بن يخامر عن معاذ بن جبل، به. أخرجه أبو بكر النجاد في «الرد» (٧٤)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (١٣٤٤)، والطبراني في «الكبير» (١٠٩/٢٠/) وفي «الدعاء» (١٤١٤)، وغيرهم.

قال الدارقطني: «هكذا رواه موسى بن خلف فقال: عن أبي عبد الرحمن السكسكي. وإنما أراد: عن عبد الرحمن وهو ابن عائش».

قلت: ورواية جهضم أصح، وموسى بن خلف تكلم بعضهم فيه، وهو قوي إن شاء الله إذا لم يُخالف أو يتفرد.

وأخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٢٢٧) من طريق: الحسن بن عرفة العبدي ثنا محمد بن صالح الواسطي عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، بنحوه مطولاً.

قلت: محمد بن صالح الواسطي: مجهول الحال، ولكن الحديث لم يتفرد به الحكم بن عتيبة؛ بل تابعه: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي:

أخرجه البزار في «مسنده» (٢٦٦٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٥٤٥)، وأبو بكر النجاد في «الرد على من يقول القرآن مخلوق» (٧٥) والطبراني في «الدعاء» (١٤١٥)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٢٨)، من طرق: عن محمد بن سعيد بن سويد القرشي، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن إسحاق، به.

قلت: محمد بن سويد: مجهول الحال، قال ابن خزيمة: «هذا الشيخ سعيد بن سويد لست أعرفه بعدالة ولا جرح»، وعبد الرحمن بن إسحاق نفسه: أبو شيبة الواسطي: منكر الحديث، ضعفه أبو داود، النسائي، وابن معين، وابن خزيمة، وابن حبان، وابن سعد، وغيرهم، وقال البخاري: «فيه نظر»؛ وهذا جرح شديد عنده، وقال أحمد وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وفيه علة ثالثة: وهي الانقطاع: فعبد الرحمن بن أبي ليلى: لم يدرك معاذ بن جبل، كما قال غير واحد منهم المصنف رحمه الله، وذلك أن عبد الرحمن ولد سنة (١٨) هوفي هذه السنة نفسها توفي معاذ بن جبل رَضِيَ الله عنه.

ومن أوجه اضطراب الحديث كذلك؛ ما جاء من حديث ابن عباس الذي:

أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (٢٦١٢)، ومن طريقه' أحمد (٣٤٨٤)، والترمذي (٣٢٣٣)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٦٨٢المنتخب)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٤٥)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية» (١٤)، والحافظ ابن حجر في «نتائج الأفكار» (٢/ ٣٠٠)، جميعهم من طريق: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، عن مَعْمر بن راشد البصري، عن أيوب عن أبي قلابة عن ابن عباس مرفوعًا، بنحوه مطولا.

قلت: هذا منقطع؛ أبو قلابة لم يسمع من ابن عباس، وقال ابن خزيمة: «رواية يزيد وعبد الرحمن ابني يزيد بن جابر أشبه بالصواب، حيث قالا: عن عبد الرحمن بن عائش، من رواية من قال: عن عبد الله بن عباس، فإنه قد روي عن يحي بن أبي كثير عن زيد بن سلام أنه حدثه عبد الرحمن الحضرمي - وهو ابن عائش إن شاء الله- ثنا مالك بن يخامر أنّ معاذ بن جبل قال: فذكر الحديث».

وقد خولف أيوب فيه؛ خالفه قتادة: فرواه عن أبي قلابة عن خالد بن اللجلاج عن ابن عباس بنحوه.

وأخرجه الترمذي (٣٢٣٤) وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٨) وأبو يعلى (٢٦٠٨)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١/ ٥٣٨) وأبو بكر النجاد في «الرد» (٧٦)، والطبراني في «الدعاء» (١٤٢٠)، والآجري في «الشريعة» (١٠٣٩)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٤١)، وغيرهم من طريق: معاذ بن هشام الدستوائي عن أبيه عن قتادة، به.

قال الإمام أحمد: «حديث قتادة ليس بشيء، والقول ما قال ابن جابر»، وقال أبو حاتم: «حديث ابن جابر أشبه، وقتادة يقال: لم يسمع من أبي قلابة إلا أحرفًا، فإنه وقع إليه كتاب من كتب أبي قلابة، فلم يميزوا بين عبد الرحمن بن عائش وبين ابن عباس»، وقال أبو الحسن الدارقطني: «وهو غلط، والمحفوظ أنَّ خالد بن اللجلاج رواه عن عبد الرحمن بن عائش، وعبد الرحمن لم يسمعه من رسول الله ﷺ، إنما رواه عن مالك بن يخامر عن معاذ».

هَكَذَا رَوَاهُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ يَزِيدَ، وَزَادَ فِي الْإِسْنَادِ رَجُلَ[١] مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَرَوَاهُ الْأَوْزَاعِيُّ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جَابِرٍ وَغَيْرُهُمَا عَنْ خَالِدِ بْنِ اللَّجْلَاجِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا الرَّجُلَ فِي الْإِسْنَادِ:

وقد اختُلف فيه على قتادة؛ فرواه هشام عنه كما هنا، وخالفه: يوسف بن عطية الصفار فرواه عنه لكن جعله عن أنس بن مالك رَضِيّ الله عنه. أخرجه أبو بكر النجاد (٧٩)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٤٧).

قال الدارقطني في «العلل»: «وهم فيه يوسف»؛ **قلت:** يوسف: متروك مجمع على ضعفه، تركه النسائي، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وهشام من أثبت الناس في قتادة، وعليه فرواية يوسف هذه **منكرة جداً**، والله أعلم.

ورواه سعيد بن بشير الشامي عن قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء الرَّحَبي عن ثوبان. أخرجه ابن عساكر في «تاريخه» (٤٧٠/٣٤)، وسعيد: ضعيف، خصوصًا في روايته قَتادة، وهذه منها، فهي **منكرة** كذلك.

وخالف أيوب كذلك: بكر بن عبد الله المزني: فرواه عن أبي قلابة عن النبي ﷺ مرسلًا. أخرجه الدارقطني في «رؤية الله» (٢٤٦)، وهذا من الاضطراب الوارد في الحديث.

وله وجوه أخرى كلها توحي باضطرابه، وقد حكم الأئمة على هذا الحديث بالاضطراب، قال الإمام أحمد: «اضطربوا فيه»، وذكر الدارقطني طُرق الحديث في «علله» ثم قال: «كل أسانيده مضطربة، ليس بها صحيح»، وقال الإمام محمد بن نصر المروزي رحمه الله في «قيام الليل» - كما في «مختصره»، و«الإصابة» -: «هذا حديث اضطرب الرواة في إسناده، وليس يثبت عند أهل المعرفة بالحديث»، وضعفه ابن خزيمة فقال: «هذا الخبر لا يثبت»، وقال الخطيب: «لا يثبت»، وضعفه البيهقي في «الأسماء والصفات»، وغيرهم، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] هكذا في المخطوط بحذف ألف التنوين المنصوب، قال النووي في «شرحه على مسلم» (٢/ ٢٢٧): «وهذا يفعله المحدثون كثيرا فيكتبون: سمعت أنسٌ بغير ألف، ويقرءونه بالنصب، وكذلك مالكً يكتبونه بغير ألف ويقرءونه بالنصب، فهذا إن شاء الله تعالى من أحسن ما يقال فيه».

قلت: وهذا على لغة ربيعة، وهي دارجة في استعمال المحدثين فعلاً ، وانظر: «العلل» لابن أبي حاتم الرازي.

٩٧- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ، وَخَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَا: ثنا الْعَبَّاسُ بْنُ الْوَلِيدِ بْنُ مَزْيَدَ، أَخْبَرَنِي أَبِي، ثنا ابْنُ جَابِرٍ وَالْأَوْزَاعِيُّ قَالَا: ثنا خَالِدُ بْنُ اللَّجْلَاجِ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَايِشٍ قَالَ: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَذَكَرَ الْحَدِيثَ مِثْلَهُ وَقَالَ فِيهِ: «فَوَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ فَوَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيَّ فَعَلِمْتُ مَا فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتِ ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾»[(١)].

قَالَ [أَبُو][(٢)] عَبْدِ اللَّهِ: رَوَاهُ أَبُو سَلَّامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَايِشٍ، عَنْ مَالِكِ بْنِ يُخَامِرَ[(٣)]، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ حَنْبَلٍ، وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنْ عَشَرَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ[(٤)]، وَنَقَلَهَا عَنْهُمْ أَئِمَّةُ الْبِلَادِ مِنْ أَهْلِ الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ.

---

(١) **مضطرب**: سبق تخريجه تحت (٩٦).

(٢) سقط من المخطوط.

(٣) تحرّف في المخطوط إلى: [مالك بن عامر]!.

(٤) تقدم حديث ١- ثوبان، ٢- وأبي هريرة، ٣- ومعاذ بن جبل ٤- وابن عباس، ٥- وابن عائش، ٦- وأبي هريرة، ٧- وأنس، ولله الحمد.

وهاك تخريج بقيتهم، فأقول وبالله التوفيق: رُوي هذا الحديث أيضاً عن:

٨- عبد الله بن عمر:

أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٢٥٢)، من طريق: محمد بن عبد الرحمن بن البَيْلماني عن أبيه عن ابن عمر، به.

قلت: وهذا **منكر**؛ تفرد به ابن البيلماني: وهو منكر الحديث كما قال البخاري وأبو حاتم والنسائي، وغيرهم، وأبوه: ضعيف، ضعفه أبو حاتم، وقال الدارقطني: «لا تقوم به حجةٌ»، وقال ابنُ حبان: «لا يجب أن يعتبر بشيءٍ من حديثه، إذا كان من رواية ابنه محمدٍ، لأن ابنه يضع على أبيه العجائب»، وفوق هذا فهو لم يسمع من أحدٍ من الصحابة، كما قال صالح بن محمد.

وله طريق آخر عن ابن عمر:

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

٩٨- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ (بِنَيْسَابُورَ)[١]، ثنا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ السُّلَمِيُّ، (حَ)، وَأَنْبَأَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَا: ثنا أَبُو مَسْعُودٍ الرَّازِيُّ، قَالَ: أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ

أخرجه البزار (٢١٢٩كشف)، من طريق: سعيد بن سنان، عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر، به.

قلت: وهذا كالذي قبله تقريباً؛ فسعيد بن سنان الحمصي: قال فيه البخاري ومسلم وابن حبان: «منكر الحديث»، وتركه النسائي وغيره.

٩- أبو أمامة الباهلي:

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٥)، والروياني في «مسنده» (١٢٤١)، وأبو بكر النجاد في «الرد» (٧٨)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٤٩، ٢٥٠)، من طريق: ليث بن أبي سليم عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي أمامة مرفوعًا، به.

قلت: ليث بن أبي سليم: ضعيف جداً.

١٠- عمران بن حصين:

أخرجه الدارقطني في «الرؤية» (٢٥١) من طريق: عقبة بن خالد، عن عبيد الله عن أبي المليح عن عمران بن حصين، به.

قلت: عبيد الله بن أبي حميد: تقدم معك أنه متروك، وقد اضطرب في هذا الحديث؛ فرواه تارة هكذا، وتارة يرويه: عن أبي المليح عن أبي هريرة. سبق تخريجه (٩٥).

وكما ترى فكل هذه الطرق ضعفها شديد لا ينجبر ولهذا لا يصح الحديث بطرقه ولا يُحسن بشواهده، على طريقة أهل الحديث المتقدمين، وقد تقدم معك تضعيف الأئمة الكبار لهذا الحديث مطلقاً، وحكمهم عليه بالاضطراب والضعف رغم كثرة طرقه، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] وقع في المطبوع: [النيسابوري]! والصواب ما أثبتناه.

اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ الْمَلَائِكَةَ مِنْ نُورٍ وَخَلَقَ الْجَانَّ مِنْ نَارٍ وَخَلَقَ بَنِي آدَمَ مِمَّا وَصَفَ»[١].

وَهَذَا حَدِيثٌ **ثَابِتٌ** بِاتِّفَاقٍ.

٩٩- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ الْقَطَّانُ، ثنا أَبُو الْأَزْهَرِ النَّيْسَابُورِيُّ، ثنا صَدَقَةُ بْنُ سَابِقٍ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «خَلَقَ اللَّهُ الْمَلَائِكَةَ، ثُمَّ قَالَ: لِيَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفُ أَلْفَيْنِ، فَيَكُونُونَ، فَإِنَّ فِي الْمَلَائِكَةِ لَخَلْقٌ لَهُمْ[٢] أَصْغَرُ مِنَ الذُّبَابِ»[٣].

وَقَالَ غَيْرُهُ وَزَادَ فِيهِ: «وَخَلَقَهُمْ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ»:

١٠٠- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا شُرَيْحُ بْنُ يُونُسَ، ثنا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو وَقَالَ:

---

[١] **صحيح:** أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١٦٧٨)، عن معمر عن الزهري، به. ومن طريقه أخرجه المصنف هنا، وفي التوحيد (٧٣)، ومسلم في «صحيحه» (٢٩٩٦)، وابن حبان (٦١٥٥)، وإسحاق بن راهويه في «مسنده» (٧٨٦)، وعبد بن حميد في «مسنده» (١٤٧٩منتخب)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣٠٩)، جميعهم من طريق: عبد الرزاق، به.

[٢] تصحّف في المطبوع إلى: [الخلقًا هُم].

[٣] **صحيح لغيره:** وهو **حسن** من هذا الوجه: في سند المصنف: صدقة بن سابق، لم يوثقه معتبر، لكنه توبع؛ تابعه: سعيد بن بزيع: أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٣١٦)، من طريق: سعيد بن بزيع، عن ابن إسحاق، به.

قلت: وسعيد: صدوق، فالأثر حسن من هذا الطريق إن شاء الله، وقد توبع ابن إسحاق عليه كما سيأتي (١٠٠، ١٠١)، والأثر **صحيح** بمجمل هذه الطرق، والله أعلم.

«لَيْسَ شَيْءٌ أَكْثَرَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، إِنَّ اللَّهَ قَدْ خَلَقَهُمْ مِنْ نُورٍ»[١].

وَأَشَارَ شُرَيْحٌ، بِيَدِهِ إِلَى صَدْرِهِ، وَقَالَ: أَشَارَ أَبُو خَالِدٍ إِلَى صَدْرِهِ.

١٠١- قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: حَدَّثَنِيه أَبِي، ثنا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «خُلِقَتْ الْمَلَائِكَةُ مِنْ نُورِ الذِّرَاعَيْنِ وَالصَّدْرِ»[٢].

---

[١] **صحيح:** أخرجه عبد الله بن الإمام أحمد في «السنة» (١١٩٤)، عن شريح بن يونس به، ومن طريقه المصنف هنا، ورجاله جميعًا رجال الصحيحين، وجميعهم ثقات ما عدا أبو خالد الأحمد سليمان بن حيان الأزدي: فصدوق، وقد توبع، تابعه: أبو أسامة: وسيأتي تخريجه (١٠١).

[٢] **صحيح:** أخرجه عبد الله في «السنة» (١٠٨٤، ١١٩٥)، والبزار في «مسنده» (٢٤٧٥)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٣١٥)، وأبو يعلى في «إبطال التأويلات» (٢١٤)، من طريق أبي أسامة، به. وأبو أسامة حماد بن أسامة القرشي: ثقة ثبت، وصحح سنده الحافظ ابن حجر رحمه الله، وهو كذلك.

وقد اعترض البيهقي وغيره على هذا الأثر، فقال البيهقي: «هذا موقوف على عبد الله بن عمرو، وراويه رجل غير مسمى، فهو منقطع، وقد بلغني أن ابن عيينة رواه عن هشام بن عروة عن أبي عن عبد الله بن عمرو، فإن صح ذلك فعبد الله بن عمرو وقد كان ينظر في كتب الأوائل، فما لا يرفعه إلى النبي ﷺ يحتمل أن يكون مما رآه فيما وقع بيده من تلك الكتب، ثم لا ينكر أن يكون الصدر والذراعان من أسماء بعض مخلوقاته، وقد وجد في النجوم ما سمى ذراعين، وفي الحديث الثابت عن عروة عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «خلق الملائكة من نور» هكذا مطلقًا».

قلت: وما قاله البيهقي غلط من وجوه؛ الأول: أنه غلط في زعمه أن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللهُ عَنْهُما قد أخذ قوله هذا من كتب أهل الكتاب، وهذا فيه انتقاص من مرتبة هذا الصحابي الجليل فكيف تُسوّغ أن يقول الصحابة رضوان الله عليهم قولاً في ذات الله عَزَّوَجَلَّ، ومستندهم في هذا القول هو كُتب أهل الكتاب فقط؟!، وقد قال السخاوي: «يَبْعُدُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْمُتَّصِفَ بِالْأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُسَوِّغُ حِكَايَةَ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مُسْتَنِدًا لِذَلِكَ، مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ».

فإذا كان هذا في الأحكام الشرعية فكيف إذا كان في ذات الله عَزَّوَجَلَّ وصفاته سبحانه؟!.

١٠٢- أَخْبَرَنَا أَبُو عُمَرَ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ[١]، ثنا أَبُو أُمَيَّةَ الطَّرَسُوسِيُّ، ثنا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، ثنا شَيْبَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ غِلَظَ جِلْدِ الْكَافِرِ اثْنَانِ وَأَرْبَعُونَ ذِرَاعًا بِذِرَاعِ الْجَبَّارِ، وَضِرْسَهُ مِثْلُ أُحُدٍ»[١].

ثانيًا: أنه غلط في التأويل الذي ذكره، وقد كفانا مؤنة الرد عليه الإمام عثمان بن سعيد الدارمي عليه رحمة الله تعالى ورضوانه فقال في «نقضه على المريسي»: «فيقال لهذا المعارض: إذا كان هذا الحديث عندك من المنكرات التي تترك من أجله جل الروايات فلِمَ فسرته كأنك تثبته؟ فقلتَ: تأويله عندنا محتمل على ما يقال في أسماء النجوم الذي يسمى منها الذراع والجبهة.

ويحك أيها المعارض!، استنكرت الحديث، وتفسيرك أنكر منه، أخلق اللَّه الملائكة من نور النجوم وشعرها التي تسمى الذراع والجبهة؟! أم للنجوم شعور فيخلق منها الملائكة؟، لقد أغربت بهذا التفسير على جميع المفسرين، وأندرت وكدت أن تقلب العربية ظهرها لبطنها إن جازت عنك هذِه المستحيلات: إن اللَّه خلق الملائكة من شعور النجوم التي تسمى ذراعًا».اهـ

فإن قيل: هذا ممتنع في حق الله عَزَّوَجَلَّ.

قلنا: من منعه؟!، الذي منع أن يُوصف الله عَزَّوَجَلَّ بالوجه واليدين والقدم والساق؟!، فهذه صفات كلها زعم الجهمية أنها ممتنعة في حق الله جَلَّ ثناؤه، وقد أثبتها أهل السنة رغم أنوفهم؛ لأنه جاء بها النص، وقد قال القاضي أبو يعلى: «غير ممتنع حمل الخبر على ظاهره في إثبات الذراعين والصدر إذ ليس في ذلك ما يُحيل صفاته، ولا يخرجها عما تستحقه، لأنا لا نُثبت ذراعين وصدرًا هي جوارح وأبعاض، بل نُثبت ذلك صفة كما أثبتنا اليدين والوجه والعين والسمع والبصر، وإن لم نعقل معناه».

فإن قيل: هذا متنه منكر.

قلنا: من أنكره؟!، هل أنكره أئمة هذا الدين ورجال هذا الشأن؟!، بل تتابعوا على ذكره في كتبهم من غير إنكار لما في متنه ومعناه، وانظر من خرّجه أعلاه، ولله الحمد.

فإن قيل: عبد اللَّه بن عمرو لم يرفعه إلى النبي ﷺ وإنما هو موقوف عليه فلا يلزم الأخذ به.

قيل: إثبات الصفات لا يؤخذ إلا توقيفًا؛ لأن لا مجال للعقل والقياس فيها، فإذا رُوي عن بعض الصحابة فيه قول علم أنهم قالوه توقيفًا، فيكون له حكم الرفع، حيث لا اجتهاد فيه، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] في المخطوط: [هشام].



(١) **صحيح موقوف:** أخرجه الترمذي (٢٥٧٧)، وابن حبان (٧٤٨٦)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٩٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦٢٣)، وعبد الغني المقدسي في «ذكر النار» (٦١) من طرق: عن عبيد الله بن موسى الكوفي، عن شيبان، به.

قلت: اختُلف فيه على الأعمش؛ فرواه شيبان بن عبد الرحمن هكذا.

وخالفه: جرير بن عبد الحميد الرازي: فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال لي عبد الله بن مسعود: يا أبا هريرة أتدري كم عرض جلد الكافر؟ قلت: لا أدري، قال: أربعون ذراعا بذراع الجبار. هكذا موقوفًا، أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٩٢).

وتابعه على هذا الوجه: - محمد بن فضيل الكوفي: عند ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٨٦٧).

- وأبو معاوية: عند ابن المنذر في «تفسيره» (١٩١٢).

قلت: والموقوف أصح، وله حكم الرفع، ورجح الإمام الدارقطني رواية الوقف كذلك.

وقد اختلف أهل العلم في دلالة هذا الحديث أهو من نصوص الصفات أم لا:

قال ابن المحب الصامت: «سُئل أبو القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الحافظ عن هذا الحديث - يعني حديثنا هنا -، هذا الذِّراع ينسب إلى الله أم لا؟ فأجاب: من العلماء من تأوّل الحديث، ومنهم من سكت عنه، والسُّكوت أولى».

- فذهب طائفة من أهل العلم أنه قوله: «بذراع الجبار» المراد به هنا هو الله عَزَّوَجَلَّ وأن في الحديث إثبات صفة الذراع له تعالى؛ ومن هؤلاء: عبد الله بن أحمد بن حنبل في كتابه «السنة والرد على الجهمية»، وابن أبي عاصم في «السنة»، والمصنف هاهنا.

- وخالفتهم طائفة أخرى من أهل الحديث من أهل اللغة؛ فذهبوا إلى أنه ليس من أحاديث الصفات وبيّنوا أن معنى الجبار في الحديث يعني: جبار من «الجبابرة» بمعنى عِظَم الحجم والطول، لا أن المراد بالجبار هو الله تعالى.

إذ الحديث يقول: إن غلظ جلد الكافر اثنان وأربعون ذراعاً بذراع الجبار!! فمحال أن يكون المراد به الله سبحانه.

وممن قال بهذا الإمام ابن قتيبة الدينوري وأبو بكر أحمد بن إسحاق الصبغي وأبي منصور الأزهري، قال الإمام ابن قتيبة: «قالُوا: حَدِيثٌ فِي التَّشْبِيهِ «كَثافَةُ جِلدِ الكافِرِ فِي النّارِ»، قالُوا: رُوِّيتُمْ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قالَ: «ضِرْسُ الكافِرِ فِي النّارِ، مِثْلُ أُحُدٍ، وكَثافَةُ جلده أَرْبَعُونَ ذِراعا بباع الجَبّارِ»

قالَ أَبُو مُحَمَّدٍ [وهو ابن قتيبة]: ونَحْنُ نَقُولُ: إنَّ لِهَذا الحَدِيثِ مَخْرَجًا حَسَنًا، إنْ كانَ النَّبِيُّ ﷺ أرادَهُ وهُوَ أن يكون الجَبّار -هَهُنا- المَلِكَ، قالَ اللَّهُ تَبارَكَ وتَعالى: ﴿وما أنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبّارٍ﴾ أيْ: بِمَلِكٍ مُسَلَّطٍ، والجَبابِرَةُ: المُلُوكُ.

١٠٣- [أَخْبَرَنَا][(١)] أحمدُ بنُ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ بْنِ يُوسُفَ، قَالَ: ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَفَّانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [قَالَ][(٢)]: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَعْنِي جَلَّ وَعَزَّ: «أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، إنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً»[(٣)].

وهَذا كَما يَقُولُ النّاسُ: هُوَ كَذا وكَذا ذِراعًا بِذِراعِ المَلِكِ.

يُرِيدُونَ: بِالذِّراعِ الأكبَرِ. وأحْسَبُهُ مَلِكًا مِن مُلُوكِ العَجَمِ، كانَ تامَّ الذِّراعِ، فنسب إلَيْهِ». اهـ من «تأويل مختلف الحديث» (ص٣١٢).

قلت: وهذا القول هو الصحيح الذي يدل عليه معنى الحديث والله أعلم؛ لقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّىٰ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ﴾؛ أي: عظيمي الهيئة والجثث والقوة، والجبار: هو كبير الجسم الطويل

وقال الإمام أبو المظفر السمعاني: «قَوْله - تَعَالَى -: ﴿قَالُوا يَا مُوسَى إِن فِيهَا قوما جبارين﴾ الْجَبَّار: هُوَ كل عَاتٍ يجْبر النَّاس على مُرَاده، وَالله – تَعَالَى – جَبَّار، يجْبر الْخلق على مُرَاده، وَذَلِكَ مِنْهُ حق وَله مدح، وَأما الجبروت لِلخلقِ ذمّ، وأصل الْجَبَّار: المتعظم الْمُمْتَنع عَن الذل والقهر، وَمِنْه يُقَال: نَخْلَة جبارَة إِذا كَانَت طَوِيلَة ممتنعة على وُصُول الأَيْدِي إِلَيْهَا، وسمى أُولَئِكَ الْقَوْم جبارين؛ لطولهم، وامتناعهم بِقُوَّة أَجْسَادهم».

[(١)] سقط من المطبوع.

[(٢)] سقط من المطبوع.

[(٣)] **متفق عليه:** أخرجه البخاري (٧٤٠٥)، ومسلم (٢٦٧٥) من طرق: عن الأعمش به.

اختلف أهل الحديث في دلالة هذا الحديث على قولين؛ الأول: إثبات صفة الهرولة لله عز وجل مع لازم الحديث وما يتضمنه من معنى من مسارعة الله تعالى بالإثابة لعبده الذي يتقرب إليه بالطاعات

والقول الثاني: تفسير الحديث بلازمه بغير إثبات الصفة له عَزَّوَجَلَّ؛ فأصحاب هذا للقول لا يرون في الحديث دلالة على إثبات الهرولة صفة له عز وجل.

١٠٤- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، ثنا أَبِي، ثنا أَبُو الْيَمَانِ، ثنا ابْنُ عَيَّاشٍ، عَنْ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ بِنْتِ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ أَبِيهَا أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ رِيحَ الْجَنَّةِ لَيُضْرَبُ عَلَى أَرْبَعِينَ خَرِيفًا وَالْخَرِيفُ بَاعُ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ(١).

وهذا عند التحقيق ليس خلافًا في الأصول كما يموه بعض ضعفاء الدين؛ فأهل الحديث اتفقوا في الأصل أن الصفات تمر كما جاءت بلا كيف

إنما خلافهم وقع في دلالة الحديث وهذا خلاف فرعي.

والصحيح من هذا الخلاف - والله أعلم - : إثبات صفة الهرولة لله عز وجل

قال الإمام إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٦٨٣/٢): «قَوْلُهُ: «هَرْوَلَةً»: مَشْيٌ سَرِيعٌ».

وقال الحافظ أبو موسى المديني: «في الحديث عن الله تبارك وتعالى: «مَن أَتَانِي يَمْشِي أَتيتُه هَرْوَلة»، وهي مَشي سريع بين المشي والعَدْو». انظر: «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» (٣/ ٤٩٦).

وقال الإمام عثمان الدارمي: «أجمعنا على أن الْحَرَكَة وَالنُّزُول وَالْمَشْي والهرولة والاستواء على الْعَرْش، وَإِلَى السَّمَاء قديم، والرضى، والفرح وَالْغَضَب وَالحب، والمقت كلهَا أَفعَال فِي الذَّات للذات، وَهِي قديمَة، فَكل مَا خرج من قَول: «كن» فَهُوَ حَادث. وكل مَا كَانَ من فعل الذَّات فَهُوَ قديم وَالله أعلم».

اهـ من «نقض الدارمي على المريسي» (١/ ٥٦١ ت الألمعي).

(١) **ضعيف:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١٢٠٧)، عن أبيه بهذا السند.

قلت: أبو اليمان: هو الحكم بن نافع البهراني: ثقة ثبت من رجال الجماعة، وابن عياش هو: إسماعيل بن عياش العنسي، أبو عتبة الحمصي: متماسك إذا روى عن أهل بلده، أما عن غيرهم، ففي حديثه مناكير عنهم، كما قال البخاري وأحمد وغيرهم، وهذا من روايته عن أهل الشام من أهل بلده، وأم عبد الله بنت خالد بن معدان: اسمها عبدة، وهي حمصية شامية، قال الجوزجاني في «أحوال الرجال» (ص ٢٨٩): «أحاديثها منكرة جدًا»، فالأثر **ضعيف** لأجلها، والله أعلم.

وقال العلامة ابن عثيمين: «ومن المعلوم أن السلف يؤمنون بأن الله تعالى يأتي إتيانا حقيقيا للفصل بين عباده يوم القيامة على الوجه اللائق به، كما دل على ذلك كتاب الله تعالى، وليس في هذا الحديث القدسي إلا أن إتيانه يكون هرولة لمن أتاه يمشي فمن أثبت إتيان الله تعالى، حقيقة لم يشكل عليه أن يكون شيء من هذا الإتيان بصفة الهرولة على الوجه اللائق به. وأي مانع يمنع من أن نؤمن بأن

الله تعالى يأتي هرولة، وقد أخبر الله تعالى به عن نفسه وهو سبحانه وتعالى يفعل ما يشاء، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وليس في إتيان الله تعالى هرولة على الوجه اللائق به بدون تكييف ولا تمثيل شيء من النقص، حتى يقال: إنه ليس ظاهر الكلام، بل هو فعل من أفعاله يفعله كيف يشاء، ولهذا لم يأت في كلام الله تعالى عنه، ولا في كلام رسول الله ﷺ ما يصرفه عن ذلك». اهـ من «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ» (١/١٨٤).

بَابُ قَوْلِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ:

﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾

وَقَالَ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ﴾، وَذِكْرِ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى حَقِيقَةِ ذَلِكَ

١٠٥- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى بْنِ مَنْدَهْ، ثنا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، ثنا أَبُو نُعَيْمٍ، وَعَمْرُو بْنُ عَوْنٍ، ثنا الْحَارِثُ بْنُ عُبَيْدٍ أَبُو قُدَامَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «جَنَّاتُ الْفِرْدَوْسِ أَرْبَعٌ، ثِنْتَانِ مِنْ ذَهَبٍ حُلِيَّتُهُمَا وَآنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، وَثِنْتَانِ مِنْ فِضَّةٍ حُلِيَّتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا، لَيْسَ بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلَّا رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ، وَهَذِهِ الْجَنَّاتُ تَشْخَبُ مِنْ جَنَّاتِ عَدْنٍ، ثُمَّ تَصَدَّعُ بَعْدُ أَنْهَارٌ»[1].

---

[1] **منكر بهذا السياق**: والحديث **صحيح لغيره**: أخرجه أحمد (١٩٧٣١)، والطيالسي (٥٣١)، وعبد بن حميد في «مسنده» (٥٤٥منتخب)، والدارمي (٢٨٢٢)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٨١)، والمصنف في «التوحيد» (٣٩٤)، وفي «الإيمان» (٧٨١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «صفة الجنة» (٣١٦)، وفي «الحلية» (٣١٦/٢)، وبحشل في «تاريخ واسط» (ص١٩١)، والطبري في «تفسيره» (٤٣٥/١٥)، وأبو عوانة في «مستخرجه» (٤١٢)، وابن بطة في «الإبانة» (٢٣/٢١/٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٩٧)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٢٣٩)، جميعهم من طرق: عن أبي قدامة الحارث بن عبيد به.

قلت: الحارث بن عبيد الإيادي: قال أحمد: «مضطرب الحديث»، وضعفه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن حبان والساجي، وغيرهم.

وقد اضطرب في هذا الحديث فكان يرويه تارة عن أبي عمران عن أبي بكر عن أبيه هكذا.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

١٠٦- أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَحْيَى، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْمُقْرِئُ قَالَا: ثنا أَبُو مَسْعُودٍ أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ، أَنْبَأَ أَبُو دَاوُدَ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ صُهَيْبٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ رَبِّهِمْ جَلَّ وَعَزَّ»[1].

وكان تارة يرويه: عن أبي عمران عن أبي بكر عن النبي ﷺ مرسلًا. أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٨١٩) عن أبي نعيم الفضل بن دكين، عنه، به.

فهذا من اضطرابه فقد حمله عنه الفضل بن دكين على الوجهين، والفضل بن دكين: ثقة إمام.

وقد خولف الحارث بن عبيد في متن الحديث؛ فالحديث:

أخرجه البخاري (٤٨٧٨، ٤٨٨٠، ٧٤٤٤)، ومسلم (١٨٠)، والترمذي (٢٥٢٨)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧٦٥)، وابن ماجه (١٨٦)، وأحمد (١٩٦٨١)، وأبو يعلى (٧٣٣٢)، وابن حبان (٧٣٩٥)، والبزار (٣٠٨٧)، وعبد الله في «السنة» (٢١٩)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٦١٣)، وابن خزيمة في «التوحيد» (١٦/١)، والمصنف في «الإيمان» (٧٨٠)، وفي «التوحيد» (٣٩٤)، والدارقطني في «الرؤية» (٥٧)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٣١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٨)، وفي «الاعتقاد» (ص٨٢)، وفي «البعث والنشور» (٢٣٨)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٧٩) من طرق عن عبد العزيز بن عبد الصمد، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن عبد الله بن قيس، عن أبيه، أن رسول الله ﷺ قال: «جنتان من فضة آنيتهما وما فيهما، وجنتان من ذهب آنيتهما، وما فيهما، وما بين القوم وبين أن ينظروا إلى ربهم تعالى إلا رداء الكبرياء على وجهه عَزَّوَجَلَّ في جنات عدن».

هكذا بدون لفظة: «جنات الفردوس أربع»، وبدون زيادة: «وهذه الجنات تشخب...»، فهاتان زيادتان **منكرتان**، لتفرد أبو قدامة بهما، مع اضطرابه في الحديث، والمخالفة، والله تعالى أعلى وأعلم.

وقد قال البغوي عن الحديث من طريق عبد العزيز: «هذا حديث متفق على صحته»، وفيه محل الشاهد الذي أورد المصنف الحديث لأجله، ولله تمام الحمد والمنة.

[1] **صحيح مرفوعاً**: وصحّ موقوفاً:



أخرجه مسلم (١٨١/٢٩٨)، وأحمد (١٨٩٣٥، ٢٣٩٢٥)، والترمذي (٢٥٥٢)، وابن ماجه (١٨٧)، والنسائي في «الكبرى» (٧٧١٨)، والطيالسي في «مسنده» (١٣١٥)، وهناد في «الزهد» (١٧١)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٩٤٥/٦)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٤٩)، والبزار في «مسنده» (٢٠٨٧)، والحسن بن عرفة في «جزئه» (٢٤)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (١٧٥ ت: البدر)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤٣/١)، والهيثم بن كليب الشاشي في «مسنده» (٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩١)، والآجري في «الشريعة» (٦٠٣، ٦٠٤)، والطبراني في «الكبير» (٧٣١٤/٤٠/٨)، وفي «الأوسط» (٧٦٠)، والمصنف في «الإيمان» (٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٣٣، ٨٧٨)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٩١)، والبغوي في «شرح السنة» (٤٣٩٣) من طرق: عن حماد بن سلمة، به.

قلت: **وسنده صحيح**، ولكن خولف حماد بن سلمة في رفعه؛ خالفه:

١- حماد بن زيد – وهو ثقة ثبت – فرواه عن ثابت عن ابن أبي ليلى، من قوله:

أخرجه الطبري في «تفسيره» (١٥٨/١٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤٧/٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٤٥)، **وسنده صحيح**.

٢- سليمان بن المغيرة – وهو ثقة ثبت –: أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٤٩/٢)، وابن جرير في «تفسيره» (١٥٩/١٢)، **وسنده حسن**.

٣- معمر بن راشد – إمامٌ، ثقةٌ، نبيلٌ –: أخرجه عبد الرزاق في «تفسيره» (١١٥٩)، وابن خزيمة في «الوحيد» (٤٤٩/٢)، والطبري (١٦٠/١٢)، والدارقطني في «الرؤية» (٢١٢)، **وسنده ضعيف**؛ فمعمر بن راشد: ضعيف الحديث في روايته عن ثابت، كما قال علي، وابن معين وغيرهما.

٤- حماد بن واقد العيشي: ذكره أبو مسعود الدمشقي – كما عند المزي في «تحفة الأشراف» (١٩٨/٤)، ولم أقف على روايته مسندةً، وهو **ضعيف** على كل حال، ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال البخاري: «منكر الحديث».

فهؤلاء أربعة رجال رووه عن ثابت عن ابن أبي ليلى، موقوفاً عليه، وخالفوا حماد بن سلمة وحده إذ تفرد برفعه كما نص عليه الترمذي في «سننه».

قلت: وقد يبدو أن روايتهم هي الأرجح ورواية حماد بن سلمة شاذة، وهذا ما رجحه جماعة من أهل العلم، إلا أن في هذا نظر؛ فأولا: رواية حماد بن زيد وإن كانت صحيحة وحماد بن زيد أوثق من حماد بن سلمة كما نص عليه غير واحد من النقاد، إلا أن ابن زيد كان معروفاً بأنه يقصر في الأسانيد ويوقف المرفوع كثيرًا على سبيل التوقي، كما أنه لم يكن له كتاب يرجع إليه، فكان أحيانًا يذكر فيرفع الحديث، وأحيانًا يهاب الحديث ولا يرفعه، كما قال يعقوب بن شيبة وغيره.

١٠٧- وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ – رَحِمَهُ اللهُ – فِي (الزِيَادَةِ)[١]: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ رَبِّهِمْ جَلَّ وَعَزَّ»[١].

قلت: وهذا مما يجرح رواية حماد بن زيد هنا إذ قد يكون شك في رفع الحديث فأوقفه وهاب أن يرفعه.

وأما سليمان بن المغيرة، فمع كونه ثقة، فهو دون حماد في ثابت، فحماد أوثق منه بكثير.

وأما معمر فضعيف في ثابت كما أسلفنا، وأما حماد بن واقد، فإن ثبتت روايته أصلاً فهو ضعيف.

قلت: هذا وحماد بن سلمة معروف في ثابت فهو أعلم الناس بحديثه كما قال ابن معين ويحي القطان، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو حاتم، ويعقوب بن شيبة، والدارقطني، بل نقل الإمام مسلم إجماع أهل الحديث من علمائهم على أن أثبت الناس في ثابت هو حماد بن سلمة، وقد رتب الإمام علي بن المديني أثبت الرجال في ثابت فقال: «أثبت أصحاب ثابت: حماد [يعني: ابن سلمة]، ثم سليمان [يعني: ابن المغيرة]، ثم حماد بن زيد»، وقال ابن معين: «حماد بن سلمة أعلم الناس بثابت، ومن خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد».

قلت: فهذه كلها قرائن تفيد أن توهيم حماد بن سلمة في هذا الحديث قول غير صائب، فإن قيل: خالفه الأكثر، قلنا: ليست هذه طريقة الأئمة في النقد، فهم لا ينظرون إلى الكثرة هكذا على الإطلاق، بل يدور ترجيحهم لرواية على أخرى في تلك القرائن التي تحتف بإحدى الروايتين، ومثل هذا ظاهر لمن استقرأ كلامهم وتتبع أحكامهم، فالذي نراه أن حديث حماد بن سلمة بالرفع محفوظ ثابت.

وكذلك فإننا لا نقول بتوهيم الجمهور، بل نقول: بأن كلا الوجهين محفوظ ولا بأس، فقد يكون ابن أبي ليلى تارة يرويه موصلاً وتارة يحكيه من قوله ولا تعارض حينئذٍ، إن شاء الله، وقد رجح البزار أن كلا الوجهين صواب، وقال: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد، وكان حماد بن سلمة رَضِيّ الله عنه من خيار الناس وأمنائهم»، **قلت:** وهذا الذي نراه غير أننا لا نُسلم بعموم القاعدة التي ذكرها الإمام في قوله: «والحديث إذا رواه الثقة كان الحديث له إذا زاد»، إذا كان يعني به قبول زيادات الثقات مطلقًا فإن هذا خطأ، وبيان ذلك يكون في غير هذا المقام إن شاء الله، فالحاصل أن الحديث صحّ مرفوعاً وموقوفاً، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] غير واضحة في المخطوط وما أثبتناه أشبه، وفي المطبوع: [المسند]! وهو تحريف.

١٠٨- أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ يُوسُفَ الطَّرَائِفِيُّ، بِمِصْرَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْأَصَمُّ، بِنَيْسَابُورَ، قَالَا: ثنا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْزُوقٍ، ثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ، ثنا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾، قَالَ: «النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ»[٢].

---

[١] **حسن:** وصله أسباط بن نصر في «تفسيره» - كما في «حادي الأرواح» (٦١٥/٢)، و«العواصم» (١٢٦/٥) – من طريقه: ابن أبي حاتم - كما في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٨٧) –، من طريق: أسباط بن نصر، عن إسماعيل السدي، عن أبي مالك، وأبي صالح، عن ابن عباس، وعن مرة الهمداني، عن ابن مسعود، فذكره.

قلت: وتقدم معك أن أسباط عن السدي عن مرة، عن ابن مسعود، **سند حسن**، وأما رواية ابن عباس، فأبو صالح: ضعيف، والله أعلم.

[٢] **ضعيف: وصحّ موقوفا على عامر:**

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥٠/٢)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧١)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٩٧)، وهناد في «الزهد» (١٧٠)، والآجري في «الشريعة» (٥٩٠، ٥٩١)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٨٣، ٧٨٤)، والدارقطني في «الرؤية» (١٩٢)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٦)، من طرق: عن إسرائيل، به.

قلت: وإسرائيل هو: ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: ثقةٌ فاضلٌ نبيلٌ، وكان عكاز جده، وله خصوصية فيه هذا هو الراجح إن شاء الله، وهو ظاهر مذهب البخاري، وقول ابن مهدي، وغيرهما.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٠)، والآجري في «الشريعة» (٥٨٩)، والدارقطني في «الرؤية» (١٩٢، ١٩٤)، من طريق: زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، به.

قلت: وزكريا: ثقةٌ، وأبو إسحاق السبيعي: ثقة مدلس، ولم يصرح بالتحديث هنا، فهذه علة، وأما عامر بن سعد فهو: البجلي الكوفي: قال فيه الحافظ: «مقبول»؛ يعني: إذا توبع وإلا فليّن، **قلت:** وهذا من الحافظ غير مقبول، فعامر أخرج له مسلم اعتمادًا، وصَحَّحَ له الترمذي، فحديثه يُحسّن إن شاء الله، لكنه لم يسمع من أبي بكر فالسند **منقطع**، وهذه علة ثانية.

وقد اختُلف فيه على أبي إسحاق؛ فرواه عنه جماعة هكذا كما هنا.

قَالَ أَبُو عَبْدِ [اللَّهِ][١]: وَكَذَلِكَ فَسَّرَهُ[٢] حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ[٣].

وخالفهم: ١- شريك بن عبد الله النخعي، فرواه عن أبي اسحاق عن سعيد بن نِمْرَان عن أبي بكر رضي الله عنه، به.

أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (٩٧)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٢١).

قلت: وشريك بن عبد الله: ضعيف، وسعيد بن نمران: مجهول، وتفرد ابن حبان بتوثيقه، وهذا الوجه لا يثبت.

٢، ٣- أبو الربيع أشعث السمان: عند ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥٣/٢)، وقيس بن الربيع: عند الطبري في «تفسيره» (١٥٦/١٢)، كلاهما عن أبي إسحاق، عن عامر بن سعد، عن سعيد بن نمران، عن أبي بكر، به.

قلت: أشعث بن السمان: قال فيه ابن خزيمة: «ليس ممن يحتج أهل الحديث بحديثه لسوء حفظه»، وقيس بن الربيع: ضعفه أكثر النقاد، فهذا الوجه كذلك لا يثبت.

٤، ٥- سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج : روياه عن أبي إسحاق عن عامر بن سعد من قوله، موقوفًا عليه.

أخرجه ابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥٢/٢)، والطبري (١٥٦/١٢)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٩٢)، من طريق: سفيان، به.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٤٥)، والطبري في «التفسير» (١٥٦/١٢)، من طريق: شعبة، به.

قلت: وهذا الوجه هو المحفوظ الثوري أثبت الناس في أبي إسحاق، وشعبة أوثق من إسرائيل وزائدة، **وسنده صحيح**، وعنعنة أبي إسحاق هنا لا تضر لأنه من رواية شعبة عنه، فقد كفانا تدليسه.

وعليه فالمحفوظ من هذا الأثر أنه موقوف على عامر بن سعد البجلي، والله تعالى أعلى وأعلم.

[١] سقط من المخطوط.

[٢] وقع في المطبوع: [فسرها] والصواب ما أثبتناه.

[٣] **ضعيف:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٣)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٧٣)، والدارمي في «الرد على الجهمية» (٩٨)، والآجري في «الشريعة» (٥٩١)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥١/٢، ٤٥٢)، والطبري في «التفسير» (١٥٧/١٢)، وهناد في «الزهد» (١٧٠)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٨٣، ٧٨٤)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٣٤٦)، والدارقطني في «الرؤية» (٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤)،

١٠٩- أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدٍ الصَّفَّارُ، بِبَغْدَادَ، ثنا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ، ثنا سَلَمُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ نُوحِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ثَابِتٍ، (عَنْ)[1] أَنَسٍ، قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾ قَالَ: «لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْعَمَلَ فِي الدُّنْيَا الْجَنَّةُ، وَالزِّيَادَةُ: النَّظَرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ الْكَرِيمِ جَلَّ وَعَزَّ».[2]

والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٦)، من طرق: أبي إسحاق عن مسلم بن نذير عن حذيفة، أنه قال في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، قَالَ: «النَّظَرُ إلى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ».

قلت: وهذا **سند حسن**؛ لولا عنعنة أبي إسحاق وهو مكثر من التدليس، ومسلم بن نذير: قال أبو حاتم: «لا بأس به»، فحديثه حسن إن شاء الله، ويبقى هذا الأثر ضعيفًا والله أعلم.

[1] وقع في المخطوط: (بن) وهو خطأ.

[2] **ساقط من هذا الوجه:** أخرجه الحسن بن عرفة في «جزئه» (٢٣)، ومن طريقه: المصنف هنا، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧٧٩)، والخطيب في «تاريخه» (١٤٠/٩)، من طريق: الحسن بن عرفة، عن سلم بن سالم، به.

قلت: وهذا سند **هالك**؛ سلم بن سالم: متروك، ضعفه أحمد، وابن معين، والنسائيّ، وغيرهم، وحمل ابن المبارك عليه جدًا فكان يقول: «اتقِ حيَّات سلم لا تلسعك»، وسئل ابن المبارك عن الحديث في أكل العدس وأنه قدس على لسان سبعين نبيا! فقال: لا، ولا على لسان نبي واحد. إنه لمؤذ منفخ، من يحدثكم؟ قالوا: سلم بن سالم. قال: عمن؟ قالوا: عنك! قال: وعني أيضاً!.

وقال أبو زرعة: «لا يكتب حديثه»، ثم أومأ بيده إلى فيه. قال ابن أبي حاتم: «يعني لا يصدق».

وقال ابن حبان في «المجروحين»: «منكر الحديث، يقلب الأخبار، وكان ابن المبارك يكذبه».

وشيخه نوح بن أبي مريم هو أبو عصمة المروزي: الكذّاب المعروف الذي وضع أحاديث فضائل القرآن والسور، وكان يلقب بنوحكان الجامع، لأنه جمع علومًا كثيرة، لكنه كان يضع الحديث، ويكذب على رسول الله ﷺ، ولذا قال فيه ابن حبان: «وجمع كلَّ شيءٍ إلا الصدق»!، وقد خولف في الحديث كما سلف.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ[(١)]

١١٠- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ (عَوْفِ)[(٢)] بْنِ سُفْيَانَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، أَنْبَأَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ فِي دُعَائِهِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الرِّضَا، بَعْدَ الْقَضَاءِ، وَبَرْدَ الْعَيْشِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَسْأَلُكَ لَذَّةَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِكَ، وَأَسْأَلُكَ الشَّوْقَ إِلَى لِقَائِكَ فِي غَيْرِ ضَرَّاءَ وَلَا فِتْنَةٍ مُضَلَّةٍ، اللَّهُمَّ زَيِّنَّا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ، وَاجْعَلْنَا هُدَاةً مَهْدِيِّينَ»[(٣)].

١١١- رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مِثْلَهُ[(٤)].

قال الخطيب: «هكذا رواه سلم عن نوح بن أبي مريم، عن ثابت البناني، وهو خطأ، والصواب: عن ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن صهيب عن النبي ﷺ كذلك رواه حماد بن سلمة، وكان أثبت الناس في ثابت».

(١) وقع في المطبوع: [عَزَّوَجَلَّ].

(٢) تصحّف في المطبوع والمخطوط إلى: [عون]، والصواب ما أثبتناه كما في ترجمته.

(٣) **صحيح**: أخرجه النسائي (١٣٠٥)، وفي «الكبرى» (١٢٢٨)، وابن حبان (١٩٧١)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٢٩، ٤٢٥)، والبزار (١٣٩٣)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٢٧٩)، والطبراني في «الدعاء» (٦٢٤)، ومحمد بن نصر في «كتاب الوتر» - كما في «مختصره» (٧٩) -، وتمام في «الفوائد» (١٣٨٧)، والدارقطني في «الرؤية» (١٧٣)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٦٥٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٢٦)، وفي «الدعوات» (٢٠٩)، وغيرهم من طرق: عن حماد بن زيد، عن عطاء ابن السائب، عن أبيه عن عمار به.

قلت: وهذا **سند صحيح**؛ فعطاء وإن كان اختلط، فإن حماد بن زيد كان ممن سمع من عطاء بن السائب قبل اختلاطه بإجماعهم، والله أعلم.

(٤) **صحيح إلى حماد**: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٢٤٤) من طريق: عفان بن مسلم عن حماد، عن عطاء به. **وسنده صحيح** إلى حماد لكن حماد بن سلمة سمع من عطاء بعد الاختلاط وبموجب الطريق الذي قبله، فإن الحديث يصح إن شاء الله من حديث الحمادين، والله أعلم.

١١٢- وَرَوَاهُ أَيْضًا أَبُو الدَّرْدَاءِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ[(١)].

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى إِجَازَةِ السُّؤَالِ بِوَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

١١٣- [أَخْبَرَنَا][(٢)] مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مَرْوَانَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْبُسْرِيُّ، ثنا مُضَرُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي ضَمْرَةَ، ثنا أَبِي، ثنا دَاوُدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ

(١) **ضعيف جدّا:** أخرجه أحمد (٢١٦٦٦)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٣٣/١- الرشد)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٤٢٦)، والطبراني في «الكبير» (٤٨٠٣/١١٩/٥)، وفي «مسند الشاميين» (١٤٨١)، وفي «الدعاء» (٣٢١)، والمصنف في «التوحيد» (٣٩١)، والبيهقي في «الدعوات» (٤٣)، من طريق: عن أبي بكر بن أبي مريم الغساني، عن ضمرة بن حبيب، عن أبي الدرداء عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن رسول الله ﷺ علمه وأمره أن يتعاهد أهله في كل صباح..فذكر الحديث.

قلت: سنده **ضعيف جدًا:** أبو بكر ابن أبي مريم: هو ابن عبد الله بن أبي مريم، الغساني: واه، كما قال الذهبي، وضعفه سائر النقاد: أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، وغيرهم، وزاد أبو زرعة: «منكر الحديث»، وتركه الدارقطني وابن حبان.

والحديث أخرجه الحاكم في «مستدركه» (١٩٠٠)، والبيهقي في «الدعوات» (٤٢)، من طريق: ابن أبي مريم عن ضمرة بن حبيب، عن زيد بن ثابت، به. بإسقاط أبي الدرداء من السند.

قلت: فاضطرب فيه أبو بكر، لكنه توبع على هذا الوجه؛ فالحديث:

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٤٩٣٢/١٥٧/٥)، وفي «مسند الشاميين» (٢٠١٣)، وفي «الدعاء» (٣٢٠)، من طريق: بكر بن سهل الدمياطي، عن عبد الله بن صالح، عن معاوية بن صالح، عن ضمرة بن حبيب، عن زيد، به.

قلت: وهذا سند **ضعيف جداً** كذلك؛ شيخ الطبراني بكر بن سهل الدمياطي: ضعيف، وعبد الله بن صالح: ضعيف، وضمرة عن زيد: منقطع، فالحديث لا يصح من حديث زيد بن ثابت، بينما صحّ من حديث عمار كما تقدم، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٢) سقط من المطبوع.



أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو فَيَقُولُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِوَجْهِكَ الْكَرِيمِ...» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ[1].

---

[1] **منكر بهذا اللفظ**: أخرجه الترمذي (٣٤١٩)، وابن خزيمة في «صحيحه» (١١١٩)، والبزار (٥٢٣٣)، وابن نصر المروزي في «قيام الليل» - كما في «مختصره» (ص٣٣٧) -، والطبراني في «الكبير» (١٠/٢٨٣/١٠٦٦٨)، وفي «الأوسط» (٣٦٩٦)، وفي «الدعاء» (٤٨٢)، وابن أبي خيثمة في «التاريخ الكبير» (٢/٩٥٤- السفر الثاني)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (١٠٥)، من طريق: ابن أبي ليلى، عن داود بن علي، به.

قلت: ابن أبي ليلى: هو محمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى: ضعيفٌ، قال أحمد: «كان سيئ الضبط مضطرب الحديث كان فقه ابن أبي ليلى أحب إلينا من حديثه».

وأخرجه البزار في «مسنده» (٥٢٣٤)، والبيهقي في «الدعوات» (٦٩)، من طريق: الحسن بن عمارة عن داود، به.

قلت: الحسن بن عمارة: أجمع أهل النقاد على ترك حديثه كما قال الساجي، وتركه النسائي ومسلم وأبو حاتم الرازي وعمرو بن عليّ الفلاس، وقال أحمد: «منكر الحديث، وأحاديثه موضوعة، لا يكتب حديثه»، واتهمه شعبة، وابن المديني بوضع الحديث.

وداود بن علي بن عبد الله الهاشمي: ضعيف، وقد تفرد هو والرواة عنه بهذا الدعاء الوارد في الحديث.

فالحديث أخرجه أبو يعلى (٢٥٤٥)، والطبراني في «الكبير» (١٠٦٤٨)، وفي «الدعاء» (٧٥٩)، وابن مردويه في «تفسيره» - كما في «تفسير ابن كثير» -، وأبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٠٨)، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» (٥١٩)، من طريق: المنهال بن عمرو.

وأخرجه مسلم (٧٦٣/ ١٩١)، وأبو داود (١٣٥٣)، وأبو عوانة (٢/ ٥٤/ ٢٢٩٢)، وابن خزيمة (٤٤٨)، وأبو الفضل الزهري في «حديثه» (٢٩٤)، والبيهقي في «الدعوات» (٦٤)، من طريق: محمد بن علي بن عبد الله بن عباس.

كلاهما (المنهال، ومحمد) رووه عن علي بن عبد الله، عن أبيه، بالحديث، بغير ذكر هذا الدعاء.

وفي المجمل في الحديث في «الصحيحين» من حديث ابن عباس، وليس فيه هذا الدعاء، فالحاصل: أن ذكر الدعاء في هذا الحديث **منكر**، والله تعالى أعلى وأعلم.

وَهَذَا الْحَدِيثُ لَهُ طُرُقٌ كَثِيرَةٌ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

١١٤- أَخْبَرَنَا خَيْثَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، ثنا أَبُو يَحْيَى بْنُ أَبِي [مَسَرَّةَ][1]، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزُّبَيْرِ الْحُمَيْدِيُّ، ثنا سُفْيَانُ، (حَ)، وَأَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ الْفُرَاتِ الرَّازِيُّ، (حَ)، وَأَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ الْعَبَّاسِ الْغَزِّيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ حَمَّادٍ، قَالَا: أَنْبَأَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ قَالَ جَمِيعًا، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَزَلَتْ ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ﴾، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ»، ﴿أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، قَالَ ﷺ: «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا﴾، قَالَ: «هَذِهِ أَهْوَنُ»[2].

١١٥- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ، وَعُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَزَّارُ قَالَا: ثنا أَحْمَدُ بْنُ عَمرِو بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، ثنا أَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ الْعُصْفُرِيُّ، ثنا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ثنا سُلَيْمَانُ بْنُ مُعَاذٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: [قَالَ][3] النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ إِلَّا الْجَنَّةُ»[1].

---

[1] وقع في المطبوع: [ميسرة]!.

[2] **صحيح**: أخرجه البخاري (٧٣١٣، ٧٤٠٦)، وفي «خلق أفعال العباد» (٤٠)، وأحمد (١٤٣١٦)، والترمذي (٣٠٦٥)، والنسائي في «الكبرى» (١١١٦٤)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٢٧/١)، وابن حبان (٧٢٢٠)، وعبد الرزاق في «تفسيره» (٨١٥)، وأبو يعلى (١٨٢٩، ١٩٨٢)، ونعيم بن حماد في «الفتن» (١٧٣٠)، وابن أبي عاصم في «السنة» (٣٠٠)، والدارمي في «النقض» (٢٢٥)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٦، ٦٤٧)، من طرق: عن عمرو بن دينار به.

[3] سقط من المطبوع.

وَفِي هَذَا الْبَابِ أَحَادِيثُ مِنْهَا:

١١٦- «مَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ»[٢].

[١] **ضعيف:** أخرجه أبو داود (١٦٧١)، والخطيب في «الموضح» (٣٥٣/١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦١)، وفي «شعب الإيمان» (٣٢٥٩)، والفسوي في «المعرفة والتاريخ» (٣٦٢/٣)، من طرق: عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي، عن سليمان بن معاذ، به.

وأخرجه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١٠٧) من طريق يعقوب، عن سليمان بن قرم، عن ابن المنكدر، به.

قلت: وقد اختلف أهل النقد في سليمان بن معاذ وسليمان بن قرم، هل هما رجل واحد أم اثنان؟؛ ففرق بينهما: البخاري، والعقيلي، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم، والخطيب، والمزي، وابن حجر، والألباني، وغيرهم.

قلت: والذي يترجح عندنا أنهما رجل واحد، وهذا الذي رجحه: أبو حاتم، وأبو زرعة، ويحيى بن معين، والطبراني، وعبد الغني بن سعيد، والبزار، والدارقطني، وابن الجوزي، واللالكائي، وشيخنا أبو إسحاق، وغيرهم.

ويؤيد هذا أن ابن عدي - وهو ممن فرَّق بين الرجلين - جزم بأن هذا الحديث لا يرويه غير ابن قرم، وكما ترى فقد استفاض الحديث من طريق: ابن معاذ، فالرجلان واحد إن شاء الله.

وسليمان بن قرم: ضعفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان، والعقيلي، وابن عدي، والساجي وغيرهم، فهو شبه متروك، والله أعلم.

[٢] **صحيح بشواهده إلا لفظة «بوجه الله»:**

أخرجه أحمد (٢٢٤٨)، وأبو داود (٥١٠٨)، والترمذي في «علله» (٩٢٣/٢)، وأبو يعلى (٢٧٥٥)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٧٢٦)، والخطيب في «تاريخه» (٢٥٨/٤)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٤٥)، والمزي في «تهذيبه» (٣٥٥/٣٤)، من طرق: عن خالد بن الحارث بن عبيد عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أبي نهيك عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «مَن سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ، وَمَنِ اسْتَعَاذَكُمْ بِاللَّهِ فَأَعِيذُوهُ».

قلت: رجاله ثقات، غير أبو نهيك، قال الإمام الألباني: «اسمه عثمان بن نهيك كما جزم به الحافظ تبعًا لابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، وذكر أنه روى عنه جماعة من الثقات، ولم يذكر فيه جرحًا

ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن القطان: «لا يعرف»، وتناقض فيه الحافظ، فإنه في (الأسماء) قال: «مقبول»، وفي (الكنى) قال: «ثقة»، والظاهر أنه وسط حسن الحديث؛ لأنه تابعيٌّ، وقد روى عنه الجماعة؛ فهو في حكم مستورى التابعين الذين يحتج بحديثهم ما لم يظهر خطؤهم فيه».

قلت: والذي يظهر أن الحافظ رجع إلى توثيقه لا أنه تناقض كما قال الشيخ، وما خلص له العلامة الألباني من أنه حسن الحديث هو المرجح عندنا إن شاء الله، غير أننا نخالفه في حكمه على سند الحديث فقد جوده الشيخ كما في «الصحيحة» (٢٥٢)، **قلت:** وفي هذا نظر عندي، فقتادة: وإن كان ثقة إمام إلا أنه مدلس كثير التدليس، ولم يذكر سماعًا هنا، فإن قيل: رواه عنه شعبة فيما أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (١١٤٢)، قال: حدثني عبيد الله بن عمر القواريري، نا خالد بن الحارث، نا شعبة، عن قتادة، به.

قلت: وهذا **سند صحيح،** وعنعنة قتادة مجبورة برواية شعبة عنه كما تعلم، لكن في الحقيقة فهذا الحديث ليس لشعبة فيه خف ولا حافر، وإنما هو تصحيف معهود عندنا، وصوابه: (سعيد عن قتادة) فرجع الحديث إلى حديث سعيد عن قتادة، المُضعّف بعنعنة قتادة، والله أعلم.

وقد اختُلف في هذا الحديث على سعيد بن أبي عروبة؛ فرواه عنه خالد بن الحارث هكذا كما هنا.

وخالفه: محمد بن بكر البرساني، فرواه عن سعيد فقال: عن قتادة عن أبي سفيان عن ابن عباس به. أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٦٠).

قلت: البرساني: ثقة يُخطئ، وسماعه من سعيد بن أبي عروبة قديم قبل اختلاطه، كما أقرّ هو بذلك عندما سأله أحمد، وانظر: «العلل» (٤٦٥٣).

ولكن خالد بن الحارث: ثقة ثبت وهو أوثق منه وأثبت منه في سعيد، فروايته أصح، هذا.. ويغلب على ظني أن يكون (أبو سفيان) مصحفًا من (أبي نهيك) ووقتئذٍ لا تكون هناك مخالفة، وهذا احتمال قوي من وجهة نظري والله أعلم.

وثمة اختلاف آخر في سند الحديث ذكره الإمام البخاري؛ حيث قال الترمذي في «العلل»: «سألت محمدًا عن هذا الحديث فقال: سعيد بن أبي عروبة يُسْنِدُ هذا الحديث عن قتادة، وغيره يقول خلاف هذا ولا يُسْنده» ولم أقف على أي من هذه الوجوه مسندة، والله المستعان.

فالحاصل أن الحديث ضعيف؛ لتدليس قتادة، ولكن له شاهد من حديث: عبد الله بن عمر رَضِيّ الله عنهما:

أخرجه أبو داود (٥١٠٩)، والنسائي (٢٥٦٧)، وفي «الكبرى» (٢٣٤٨)، والبخاري في «الأدب» (٢١٦)، وابن حبان (٣٤٠٨، ٣٤٠٩)، والقضاعي (٤٢١)، والطيالسي (١٨٩٥)، والطبراني في «الكبير» (١٣٤٨٠،

١١٧- وَمِنْهَا حَدِيثُ: «مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ»[١].

وَلَا يَثْبُتُ مِنْ جِهَةِ الرُّوَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَذَلِكَ أَنَّهُ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ، وَاسْتَعَاذَ بِوَجْهِهِ وَأَمَرَ مَنْ يَسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ أَنْ يُعْطَى، مِنْ وُجُوهٍ مَشْهُورَةٍ بِأَسَانِيدَ **جِيَادٍ**، وَرَوَاهَا الْأَئِمَّةُ عَنْ: عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ[٢]، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ[٣]، وَأَبِي أُمَامَةَ[٤]، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ[١] وَغَيْرِهِمْ.

١٣٥٣٠)، من طرق: عن مجاهد عن ابن عمر رضي الله عنه، مرفوعاً لكن بلفظ: «من سألكم بالله فأعطوه، ومن استعاذ بالله فأعيذوه .. الحديث».

قلت: وهو **صحيح**، وعليه فالحديث **صحيح بشواهده** لكن بغير زيادة: «وجه الله» كما ترى، فلا شاهد لها، والله الموفق والمستعان.

[١] **ضعيف:** وقد استوفيت تخريجه والكلام عليه في كتابي «ما شاع ولم يثبت في كتب الفقهاء» يسر الله إتمامه، ولله الحمد، وقد ضعفه المصنف هنا كما ترى.

[٢] **صحيح:** سبق تخريجه (١١٠).

[٣] **ضعيف جداً:** سبق تخريجه (١١٢).

[٤] تصحّف في المطبوع إلى: [أبي أسامة] والصواب ما أثبتناه.

ضعيف جدًا: أخرجه الطبراني في «الدعاء» (٣١٨)، ومن طريقه: الشجري في «أماليه» (١١٧١)، من طريق: أحمد بن علي الأبار، ثنا العباس بن الوليد النرسي، ثنا هشام بن هشام الكوفي، ثنا فضال بن جبير، عن أبي أمامة الباهلي، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أصبح وأمسى دعا بهذه الدعوات...وذكر فيه: «أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السموات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك، أن تقيلني في هذه الغداة، أو في هذه العشية، وأن تجيرني من النار بقدرتك».

قلت: أحمد بن علي الأبار شيخ الطبراني: ثقة وثقه الدارقطني وغيره، والعباس بن الوليد النرسي: ثقة إمام من شيوخ البخاري ومسلم، وهشام بن هشام الكوفي: لم أعرفه، واحتمل العلامة الألباني أن يكون هو: هشام بن علي بن هشام السيرافي: المترجم في «ثقات ابن حبان»، و«تاريخ الإسلام»، وهذا بعيد لاختلاف طبقتهما.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نُورَ الْجِنَانِ مِنْ نُورِ وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ

١١٨- أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَا: ثنا أَحْمَدُ بْنُ عصام، ثنا مُؤَمَّلٌ، ثنا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ الزُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ عِنْدَهُ لَيْلٌ وَلَا نَهَارٌ، وَنُورُ السَّمَوَاتِ مِنْ نُورِ وَجهِهِ... وَذَكَرَ الْحَدِيثَ بِطُولِهِ»[٢].

وَفِي هَذَا الْمَعْنَى خَبَرٌ مُسْنَدٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ:

١١٩- رَوَاهُ وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا [حِينَ][٣] خَرَجَ إِلَى الطَّائِفِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِنُورِ وَجْهِكَ الَّذِي أَضَاءَتْ لَهُ نُورُ السَّمَوَاتِ»[١].

وأما فضال بن جبير: فقد اتهمه ابن حبان بأنه لم يسمع من أبي أمامة ويزعم ذلك، وقال: «لا يحل الاحتجاج به بحال»، وقال ابن عدي: «له عن أبي أمامة قدر عشرة أحاديث كلها غير محفوظة»، فهو ضعيف جدًا والله أعلم.

(١) **ضعيف:** وسيأتي تخريجه (١١٩).

(٢) **ضعيف:** أخرجه أبو داود في «الزهد» (١٥٨)، والدارمي في «النقض على المريسي» (٤٧٥/١)، والطبراني في «الكبير» (٨٨٨٦/١٧٩/٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٤٧)، وأبو نعيم في «الحلية» (١٣٧/١)، والبيهقي في «الأسماء والصفات» (٦٧٤)، من طرق: عن حماد بن سلمة به.

قلت: وسنده ضعيف؛ الزبير بن عبد السلام: ترجم له البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلاً، وتفرد ابن حبان بتوثيقه فهو مجهول الحال، وشيخه أيوب بن عبد الله، قال الحافظ: «مستور»، وهو كما قال، وقد أشار البخاري إلى الانقطاع بين الزبير بن عبد السلام وشيخه أيوب وذلك في ترجمتهما من «التاريخ الكبير»، فالحديث ضعيف لعلله الثلاثة، والله تعالى أعلى وأعلم.

(٣) ما بين القوسين تحرّف في المخطوط إلى: [نور] وما أثبتناه هو الصواب.

أُخْبِرْنَاهُ كَذَا، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ﴾ الْآيَةَ.

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ مِنَ النَّظَرِ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

١٢٠- أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبْجَرَ، عَنْ ثُوَيْرِ بْنِ أَبِي فَاخِتَةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَدْنَى أَهْلِ الْجَنَّةِ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ فِي مُلْكِهِ أَلْفَيْ سَنَةٍ يَرَى أَقْصَاهُ كَمَا يَرَى أَدْنَاهُ وَإِنَّ أَفْضَلَهُمْ مَنْزِلَةً لَمَنْ يَنْظُرُ إِلَى وَجْهِ اللَّهِ جَلَّ وَعَزَّ كُلَّ يَوْمٍ مَرَّتَيْنِ»[٢].

---

[١] **صحيح بشواهده:** أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٨١/٧٣/١٣) وابن عدي في «الكامل» (٢١٢٤/٦)، من طريق: القاسم بن الليث أبو صالح الراسبي، ثنا محمد بن أبي صفوان الثقفي، ثنا وهب بن جرير بن حازم حدثنا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبد الله بن جعفر، به.

قلت: رجاله ثقات، غير ابن إسحاق: فصدوق، وهو مدلس ولم يذكر سماعًا، غير أنني أميل إلى قبول حديثه هنا لأمرين؛ الأول: أنه في السير، وكان ابن إسحاق عالمًا بالسيرة وعالمًا بما يُروى فيها وما تُحيله الروايات.

والثاني: أنه له شاهدًا: أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣١٥١٦)، قال: حدثنا الفضل بن دكين حدثنا يونس بن أبي إسحاق عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان يقول: «اللَّهُمَّ إني أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض أن تجعلني في حرزك وحفظك وجوارك وتحت كنفك»، **وسنده كالشمس.**

[٢] **منكر:** أخرجه أحمد (٤٦٢٣) وابنه في «السنة» (٤٦١)، وأبو يعلى (٥٧٢٩)، وأبو الشيخ في «العظمة» (٦٠٤)، واللالكائي في «أصول الاعتقاد» (٨٤١)، وأبو نعيم في «الحلية» (٨٧/٥)، وابن أبي الدنيا في «صفة الجنة» (٩٣)، والدارقطني في «الرؤية» (١٧٣)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٣٣)، من طرق عن: عبد الملك بن أبجر به.

١٢١- وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ إِسْرَائِيلُ وَغَيْرُهُ عَنْ ثُوَيْرٍ مِثْلَهُ[١].

١٢٢- وَرُوِيَ عَنِ ابْنِ عُمَرَ مِنْ وُجُوهٍ مِنْ قَوْلِهِ[٢].

ذِكْرُ خَبَرٍ آخَرَ يَدُلُّ عَلَى مَا تَقَدَّمَ

١٢٣- أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ بِمَرْوٍ، ثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوْحٍ الْمَدَايِنِيُّ، ثنا سَلَّامُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ شُعْبَةَ، وَغَيْرِهِ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، (ح)، وَثنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، ثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْبَلٍ – وَاللَّفْظُ لَهُ –، عَنْ عَبْدِ الْأَعْلَى النَّرْسِيِّ[١]، ثنا عُمَرُ بْنُ

قلت: تفرد به ثوير بن أبي فاخِتَة: واهٍ جدًا، تركه الدارقطني، وعلي بن الجنيد، ونال منه الثوري فقال: «ركن من أركان الكذب»!، ومدار الحديث عليه، وقد اضطرب فيه كما سيأتي (١٢٢).

[١] **منكر** كالذي قبله: أخرجه الترمذي (٢٥٥٣، ٣٣٣٠)، وأبو يعلى (٥٧١٢)، وعبد بن حميد – كما في «المنتخب» (٨٢٠) –، وعبدالله بن أحمد في «السنة» (٤٦٢)، والآجري في «الشريعة» (٦٢٠، ٦٢١)، والدارقطني في «الرؤية» (١٧٢، ١٧٤)، والبيهقي في «البعث والنشور» (٤٣٢)، والخطيب في «موضح الأوهام» (٥١٦/١)، من طرق: عن إسرائيل عن ثوير به.

وثوير تقدم في الأثر السابق، ولله الحمد.

[٢] **منكر** كذلك: أخرجه الترمذي عقب الحديثين (٢٥٥٣، ٣٣٣٠)، واللالكائي (٨٤٠)، من طريق: سفيان الثوري عن ثوير عن مجاهد عن ابن عمر به موقوفًا.

قلت: وبهذا يظهر أن ثوير قد اضطرب فيه فكان تارة يرويه عن ابن عمر مرفوعاً، وتارة يرويه عن مجاهد عن ابن عمر موقوفا، فهذان وجهان، وهناك وجه ثالث أشار إليه الترمذي حين قال: «وروى عبد الله بن أبجر عن ثوير عن ابن عمر قوله، ولم يرفعه»، أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٦٧٠٨)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٨٦٦)، من طريق: حسين بن علي الجعفي، وأخرجه ابن أبي شيبة (٣٦٧٣٢)، من طريق: الأعمش، كلاهما (الجعفي، والأعمش)، عن عبد الملك بن أبجر، عن ثوير، عن ابن عمر، موقوفاً.

فهذه الوجوه شاهدة على شدة اضطراب ثوير في هذا الحديث، وقد سبق معك أنه واهٍ متروك، فليس هذا بالغريب عليه، والحمد لله.

يُونُسَ، عَنْ جَهْضَمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، حَدَّثَنِي أَبُو طَيْبَةَ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ عَلَيهِ السَلَام وَفِي كَفِّهِ مِرْآةٌ بَيْضَاءُ فِيهَا نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ، فَقُلْتُ: مَا هَذِهِ يَا جِبْرِيلُ؟، قَالَ: الْجُمُعَةُ» وَذَكَرَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: «فَيَتَجَلَّى لَهُمْ رَبُّهُمْ عَزَّوَجَلَّ يَنْظُرُونَ إِلَى وَجْهِهِ»[٢].

هَذَا حَدِيثٌ مَشْهُورٌ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عُمَيْرٍ.

---

[١] وقع في المطبوع: [الزسي] وهو تصحيف.

[٢] **حديث ضعيف جداً:** أخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٥٦٣٠)، وابنه عثمان في «العرش» (٨٨)، والطبري في «التفسير» (٤٥٨/٢١)، وابن الي الدنيا في «صفة الجنة» (٩١)، والدارقطني في «الرؤية» (٥٩)، والخطيب في «الموضح» (٢٩٤/٢)، من طرق: عن ليث بسند المصنف الأول.

قلت: وهذا **سند باطل**؛ ليث: هو ابن أبي سليم: ضعيف كما ذكرنا مراراً، وعثمان بن عمير: ضعيف بل متروك، بل وكان قد اختلط وهو يدلس ويغلو في التشيع، ولذا قال الإمام أحمد والبخاري وأبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال ابن حبان: «كان ممن اختلط حتى لا يدري ما يحدث به، فلا يجوز الاحتجاج بخبره الذي وافق الثقات ولا الذي انفرد به عن الأثبات لاختلاط البعض بالبعض»، وفوق هذا فهو لم يسمع من أنس رضي الله عنه، كما نص على ذلك البخاري وغيره، ففي السند أربع علل مُهلكة.

وأخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٦٠)، ومن طريقه المصنف هنا، وأخرجه البزار في «مسنده» (٧٥٢٧)، وأبو حامد بن بلال في «جزئه» (١٨)، وأبو بكر النجاد في «أماليه» (٤٦)، والآجري في «الشريعة» (٦١٢، ٦١٣)، والدارقطني في «الرؤية» (٦١)، والذهبي في «العلو» (٥٥)، وغيرهم، من طرق: عن جهضم بن عبد الله، عن عثمان بن عمير، به.

قلت: وتقدم حال ابن عمير، وتقدم بيان الانقطاع في سنده.

وقد ذكروا للأحاديث شواهد كثيرة كلها ضعيفة بل شديدة الضعف تُعل بعضها بعضًا، فلا تقوي بعضها كما زعم جماعة من أصحابنا، والحديث طرقه وشواهده كثيرة، ولعلنا ننشط لجمعها وإخراجها في جزء مستقل، والله الموفق والمستعان.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ أَجْمَعَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ؛ كَابْنِ عَبَّاسٍ[1] وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَمِنَ التَّابِعِينَ: مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ[2]، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَابِطٍ[3]، وَالْحَسَنُ بْنُ أَبِي الْحَسَنِ[4]، وَعِكْرِمَةُ[1]، وَأَبُو صَالِحٍ[2]، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ[3]، وَغَيْرُهُمْ أَنَّ مَعْنَاهُ: إِلَى وَجْهِ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ، وَالْآخَرُونَ نَحْوَ مَعْنَاهُ.

---

[1] **سنده ضعيف:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٨٥)، والآجري في «الشريعة» (٥٨٤)، من طريق: أبي نعيم، عن سلمة بن سابور، عن عطية، عن ابن عباس، به.

قلت: سلمة بن سابور: ضعيف ضعفه يحي بن معين، وعطية العوفي: ضعيف كذلك، وهو مدلس لم يذكر سماعًا.

وأخرجه اللالكائي (٧٩٩)، من طريق: حصين بن المخارق، **قلت:** وحصين: متهم بالوضع.

[2] أخرجه عبد الله في «السنة» (٤٧٧)، والآجري في «الشريعة» (٥٨٢، ٥٨٣)، من طرق: عن موسى بن عبيدة الربذي، عن محمد بن كعب.

قلت: وموسى بن عبيدة: ضعيف الحديث.

[3] أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧١) قال: حدثني أبو سهل الهمذاني، نا عمرو بن عون، عن هشيم، عن فطر بن خليفة، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، به.

قلت: شيخ الإمام عبد الله بن أحمد: السري بن عاصم بن سهل: هالك كان يسرق الحديث كما قال ابن عدي وغيره، وكذبه ابن خراش.

وأخرجه سعيد بن منصور (١٠٥٩)، الدارقطني في «الرؤية» (٢٢١)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧٩٥)، من طريق: ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، به.

قلت: وسنده **ضعيف**؛ لضعف ليث بن أبي سليم كما مر معنا.

[4] **سنده حسن:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٧٩، ١٠٣٢)، وابن خزيمة في «التوحيد» (٤٥٦/٢)، والطبري في «تفسيره» (١٩١/٢٩- ميمنية)، والآجري في «الشريعة» (٥٨٥)، واللالكائي في «شرح الأصول» (٨٠٠)، من طرق: عن مبارك بن فضالة عن الحسن، به.

قلت: مبارك بن فضالة: صدوق متماسك ما لم يخالف إن شاء الله، فسنده **حسن**.

وَمَنْ رُوِيّ عَنْهُ أَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّهَا: مُنْتَظِرَةٌ[٤] الثَّوَابَ[٥]، فَقَوْلٌ **شَاذٌّ** لَا يَثْبُتُ.

---

[١] **صحيح:** أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» (١٠٧)، وعبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٨١)، والطبري في «تفسيره» (١٩٢/٢٩)، والآجري في «الشريعة» (٥٨٦)، واللالكائي في «شرح أصول الاعتقاد» (٨٠٣)، من طرق: عن علي بن الحسن بن شقيق، عن حسين بن واقد، عن يزيد النحوي، عن عكرمة، به. **وسنده صحيح**، وصححه الحافظ في «الفتح» (١٣/ ٤٢٤).

[٢] **صحيح:** أخرجه عبد الله بن أحمد في «السنة» (٤٨٢، ٤٨٣)، من طريقين عن أبي صالح، به. **وسنده صحيح**.

[٣] لم أقف عليه عن سعيد.

[٤] وقع في المطبوع: [تنتظر].

[٥] رُوي هذا عن مجاهد وأبي صالح:

أما أثر مجاهد:

فأخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٩٢/٢٩-١٩٣)، من طريق: عمر بن عبيد عن منصور عن مجاهد، **وسنده صحيح**.

ومن طريقين: عن سفيان عن منصور، عن مجاهد، **وسنده صحيح**.

ومن طريق: جرير عن منصور عن مجاهد، **وسنده صحيح**.

فالأثر **صحيح** عن مجاهد، وقد ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (١٥٧/٧)، وقال: «أَنَّا لَمْ نَدَعِ الْإِجْمَاعَ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ وَلَوْ كَانَتْ إِجْمَاعًا مَا احْتَجْنَا فِيهَا إِلَى قَوْلٍ وَلَكِنَّ قَوْلَ مُجَاهِدٍ هَذَا مَرْدُودٌ بِالسُّنَّةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَقَاوِيلِ الصَّحَابَةِ وَجُمْهُورِ السَّلَفِ وَهُوَ قَوْلٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ مَهْجُورٌ وَالَّذِي عَلَيْهِ جَمَاعَتُهُمْ مَا ثَبَتَ فِي ذَلِكَ عَنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ وَلَيْسَ مِنَ العُلَمَاءِ أَحَدٌ إِلَّا وَهُوَ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُتْرَكُ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَمُجَاهِدٌ وَإِنْ كَانَ أَحَدَ المُقَدَّمِينَ فِي العِلمِ بِتَأْوِيلِ القُرْآنِ فَإِنَّ لهُ قَوْلَيْنِ فِي تَأْوِيلِ اثْنَيْنِ هُمَا مَهْجُورَانِ عِنْدَ العُلَمَاءِ مَرْغُوبٌ عَنْهُمَا أَحَدُهُمَا هَذَا».

قلت: هذا وينبغي التنبيه على أن الإمام مجاهد لم ينف رؤية الله عَزَّوَجَلَّ بل هو داخل في إجماع السلف على إثباتها وإنما غاية ما في الأمر أنه أوّل هذه الآية ولم يُصب، وقد أشار الدارمي إلى نحو من ذلك في «الرد على الجهمية»، وأما ما رواه ابن جرير (١٩٣/٢٩) عنه أنه قال: «يَرى [أي: الله] ولا يَرَاه شيء» فهو **لا يثبت** وسنده **ضعيف جدًا** تفرد به محمد بن حميد الرازي: وسلف أنه متهم.

وأما أثر أبي صالح:

فأخرجه ابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٨١٠٤)، والشجري في «أماليه» (١٤٩ترتيب)، والطبري في «تفسيره» (١٩٣/٢٩)، من طريقين: عن أبي صالح، بأسانيد **صِحاح**.

وذكر ابن كثير هذا القول في «تفسيره» (٢٨٠/٨) وعزاه إلى مجاهد وأبو صالح، ثم قال: «فقد أبعد هذا القائل النجعة، وأبطل فيما ذهب إليه»، وذكر الطبري القولين ورجح قول الجمهور، أما الإمام عثمان بن سعيد الدارمي فقد أخذ مذهب الجمع بين القولين، فقال في «الرد على الجهمية» (ص١١٧): «واحتج محتج منهم بقول مجاهد: تنتظر ثواب ربها، قلنا: نعم تنتظرُ ثوابَ ربِّهَا، ولا ثواب أعظم من النظر إلى وجهه»، **قلت**: وهذا جمع حسن جدًا.

ثم رد على المبتدعة المتمسكين بهذا الأثر وألزمهم فأحسن إلزامهم، ورأيت أن أنقل رده هنا لما فيه من فائدة عظيمة إن شاء الله، قال رحمه الله (ص١١٨): «فإن أَبَيْتُم إلا تَعَلُّقًا بحديثِ مجاهد هذا، واحتجاجًا به دون ما سواه من الآثار؛ فهذا آيةُ شُذُوذِكُم عن الحق، واتباعكم الباطل؛ لأن دعواكم هذه لو صَحَّت عن مجاهد على المعنى الذي تذهبون إليه؛ كان مَدْحُوض القَوْلُ إليه، مع هذه الآثار التي قد صَحَّتْ فيه عن رسولِ اللهِ ﷺ، وأصحابه، وجماعة التابعين.

أَوَلَسْتُمْ قد زَعَمْتُم أنكم لا تَقْبَلُونَ هذه الآثارَ، ولا تَحْتَجُّونَ بها، فكيف تحتجون بالأثرِ عن مُجاهد إذْ وَجدتُّم سبيلا إلى التَّعَلُّق به لباطلكم على غير بَيَانٍ؟ وتَركتُم آثَارَ رسولِ اللهِ ﷺ، وأصحابه، والتَّابعين؛ إذْ خَالَفَتْ مَذْهَبَكُم، فَأَمَّا إذ أقررتم بِقَبُولِ الأَثرِ عن مجاهد، فقد حَكَمْتُم على أَنْفُسِكُم بقبولِ آثارِ رسولِ الله ﷺ، وأصحابه، والتابعين بعدهم؛ لأنكم لم تسمعوا هذا عن مجاهد، بل تَأْثُرونَه عنه بإسناد، وتَأْثُرُونَ بأسانيد مثلها، أو أَجْوَدَ منها عن رسولِ اللهِ ﷺ، وعن أصحابه، والتابعين، ما هو خلافه عندكم، فكيف أَلزَمْتُم أَنفسكم اتِّبَاعَ المُشْتَبَهِ مِنَ آثارِ مُجَاهِدٍ وَحْدِهِ، وتَركتُم الصَّحِيحَ المنصوص من آثارِ رسول الله ﷺ وأصحابه، ونُظَرَاءِ مجاهد من التابعين؟ إلا مِنْ رِيبةٍ وشُذُوذٍ عَن الحَقِّ.

إن الذي يُريدُ الشذوذَ عن الحق يتبعُ الشَّاذَ من قول العلماء، ويتعلق بزلاتهم، والذي يريد الحقَّ في نفسه، يتبعُ المشهورَ من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم، فَهُمَا آيتان بَيِّنَتَان يُسْتَدَلُّ بهما على اتباع الرَّجُلِ، وعلى ابتداعه» اهالمراد، ولله الحمد.

[رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة]

أهل السنة والجماعة أثبتوا الرؤية على حقيقتها وهي النظر ببصر العين إلى الله عَزَّوَجَلَّ والأحاديث الواردة في رؤية المؤمنين ربهم متواترة، حيث روى عن النبي ﷺ في الرؤية خمسة عشر صحابيًا، وثبتت الكثير من النقولات في إثبات الرؤية عن أبي بكر وحذيفة والحسن وغيرهم من السلف، ومن العلماء من صنف تصانيف ومن أشهر هذه التصانيف: كتاب الدارقطني، وكتاب الآجري.

وإليك طرفاً من أدلة أهل السنة والجماعة مع كلام الأئمة الأكابر منهم:

- **من الكتاب:**

قوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ﴾، وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. وسلف معك آثار السلف في تفسيرها.

- **من السنة:**

حديث أبي سعيد المتقدم برقم (١)، والحديث الذي أخرجه البخاري (٥٥٤، ٥٧٣، ٤٨٥١، ٧٤٣٤، ٧٤٣٥)، ومسلم (٦٣٣)، وأبو داود (٤٧٢٩)، والترمذي (٢٥٥١)، والنسائي في الكبرى (٧٧١٣) من طرق كثيرة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه، قال: «كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ نَظَرَ إِلى القَمَرِ لِيْلَةَ البَدْرِ، فَقَالَ: أَمَا إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا، لا تُضَامُونَ أَوْ لا تُضَاهُونَ فِي رُؤْيَتِهِ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لا تُغْلَبُوا عَلَى صَلاةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا فَافْعَلُوا. ثُمَّ قَرأ: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾».

قَالَ وَكِيعٌ: «مَنْ كَذَّبَ بِحَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ قَيْسٍ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرُّؤْيَةِ فَهُوَ جَهْمِيٌّ فَاحْذَرُوهُ». أخرجه عبد الله في «السنة» (٢٢١/١) **بسند صحيح.**

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤٢١/٦): «هذا الحديث من أصح الأحاديث على وجه الأرض، المتلقاة بالقبول. المجمع عليها عند العلماء بالحديث وسائر أهل السنة».

والأحاديث في الرؤية كثيرة بلغت مبلغ التواتر كما تقدم، وقال الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام: «هذه [يعني أحاديث الرؤية] عندنا حق، نقلها الناس بعضهم عن بعض». رواه الآجري في «الشريعة» (٥٨١) **بسند صحيح.**

وقال عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ في «السنة» (٢٢٩/١): «رأيتُ أبي -رحمه اللهُ- يصحّحُ الأحاديثَ التي تُروى عن النّبيِّ ﷺ في الرُّؤيةِ، ويَذهَبُ إليها، وجَمَعَها أبي رحمه الله في كِتابٍ، وحَدّثَنا بها».

- **الإجماع:**

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله في «تفسيره» (٤٥٠/٤): «هذا بحمد الله مجمع عليه بين الصحابة والتابعين وسلف هذه الأمة، كما هو متفق عليه بين أئمة الإسلام، وهداة الأنام».

وقد نقل الإجماع كذلك أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان عن أهل العلم في عصرهم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار حجازا وعراقا وشاما ويمنا فكان من مذهبهم:... وأنه تبارك وتعالى يُرى في الآخرة، يراه أهل الجنة بأبصارهم». أخرجه أبو العلاء بن العطار في ذكر الاعتقاده (٣٠)، واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد (٣٢١) **بسند صحيح.**

وَمَعْنَى وَجْهِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ هَا هُنَا عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: وَجْهٌ حَقِيقَةً.

وَالْآخَرُ: بِمَعْنَى الثَّوَابِ.

- **ماورد عن أئمة الدين المتبوعين في ذلك:**

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله: «الناس ينظرون إلى الله عز وجل يوم القيامة بأعينهم» اخرجه الآجري في التصديق (٤) **بسند صحيح.**

وقال الشافعي: «لو لم يوقن محمد بن إدريس أنه يرى الله لما عبد الله تعالى». أخرجه اللالكائي (٨٨٤)، والبيهقي في مناقب الشافعي (١/٤١٩) **وسنده صحيح.**

وقال الإمام أحمد: «من لم يؤمن بالرؤية فهو جهمي، والجهمي كافر». رواه عنه إسحاق بن إبراهيم بن هانئ في المسائل (١٨٥٠).

وقال محمد بن الحسين الآجري رحمه الله عقب ذكره بعض النقولات: «فمن رغب عما كان عليه هؤلاء الأئمة الذين لا يستوحش من ذكرهم، وخالف الكتاب والسنة، ورضي بقول جهم وبشر المريسي وبأشباههما، فهو كافر، فأما ما تأدى إلينا من التفسير في بعض ما تلوته مما حضرني ذكره: فأنا أذكره إن شاء الله، ثم أذكر السنن الثابتة في النظر إلى الله تعالى، مما يقوى به قلوب أهل الحق، وتقر به أعينهم، وتذل به نفوس أهل الزيغ، وتسخن به أعينهم في الدنيا والآخرة».

وقال ابن أبي العز في شرح الطحاوية (١/٢٠٨) بعدما ذكر طرفاً من أدلة أهل السنة والجماعة على رؤية المؤمنين ربهم: «وَأَمَّا مَنْ أَبَى إِلَّا تَحْرِيفَهَا بِمَا يُسَمِّيهِ تَأْوِيلا، فَتَأْوِيلُ نُصُوصِ المَعَادِ وَالجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالحِسَابِ، أَسْهَلُ مِنْ تَأْوِيلِهَا عَلَى أَرْبَابِ التَّأْوِيلِ. وَلا يَشَاءُ مُبْطِلٌ أَنْ يَتَأَوَّلَ النُّصُوصَ وَيُحَرِّفَهَا عَنْ مَوَاضِعِهَا إِلَّا وَجَدَ إِلَى ذَلِكَ مِنَ السَّبِيلِ مَا وَجَدَهُ مُتَأَوِّلُ هَذِهِ النُّصُوصِ».

قال ابن القيم في حادي الأرواح (ص٢٠٢): «اتَّفقَ عليها الأنبياء، والمرسلون، وجميع الصحابة، والتابعون، وأئمة الإسلام على تتابع القرون، وأنكرَها أهل البدع المارقون، والجهمية المتهوكون، والفرعونية المعطلون، والباطنية الَّذين هم من جميع الأديان منسلخون، والرَّافضة الَّذين هم بحبائل الشيطانِ متمسكون ومن حبل الله منقطعون، وعلى مسبَّة أصحاب رسول الله عَاكِفون، وللسُّنة، وأهلها محاربون، ولكل عدو لله ورسوله ودينه مسالمون، وكل هؤلاء عن ربهم محجوبون، وعن بابه مطرودون أولئك أحزاب الضَّلال وشيعةُ اللعين وأعداء الرسول وحزبه».

فَأَمَّا الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْوَجْهِ فِي الْحَقِيقَةِ:

مَا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ: أَبِي مُوسَى[١]، وَصُهَيْبٍ[٢] وَغَيْرِهِمْ، مِمَّا ذَكَرُوا فِيهِ الْوَجْهَ، وَسُؤَالُ النَّبِيِّ ﷺ بِوَجْهِهِ جَلَّ وَعَزَّ[٣]، وَاسْتَعَاذَتُهُ بِوَجْهِ اللَّهِ[٤]، وَسُؤَالُهُ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ جَلَّ وَعَزَّ[٥]، وَقَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُسْأَلُ بِوَجْهِ اللَّهِ»[٦]، وَقَوْلُهُ: «أَضَاءَتِ السَّمَوَاتُ بِنُورِ وَجْهِ اللَّهِ»[٧]، وَإِذَا رَضِيَ عَزَّوَجَلَّ عَنْ قَوْمٍ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ جَلَّ وَعَزَّ»[٨].

وَقَوْلُ الْأَئِمَّةِ بِمَعْنَى: إِلَى الْوَجْهِ حَقِيقَةً؛ الَّذِي وَعَدَ اللَّهُ جَلَّ وَعَزَّ وَرَسُولُهُ الْأَوْلِيَاءَ، وَبَشَّرَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، بِأَنْ يَنْظُرُوا إِلَى وَجْهِ رَبِّهِمْ جَلَّ وَعَزَّ.

وَأَمَّا الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الثَّوَابِ:

فَكَقَوْلِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ﴾، وَقَوْلُهُ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ.

---

[١] تقدم تخريجه (١١٧).

[٢] تقدم تخريجه (١٠٦).

[٣] تقدم تخريجه (١١٣).

[٤] تقدم تخريجه (١١٤).

[٥] تقدم تخريجه (١١٠).

[٦] تقدم تخريجه (١١٥).

[٧] تقدم تخريجه (١١٩).

[٨] **لم أقف عليه مرفوعاً: وصحّ** موقوفاً وله حكم الرفع:
أخرجه عبد الله في «السنة» (١١٦٠)، من طريق: عثمان بن أبي شيبة، عن ابي الأحوص، عن الحر بن جرموز، قال: سمعت الضحاك بن قيس، يقول: «إن الله إذا رضي عن قوم أقبل عليهم بوجهه».
قلت: وسنده حسن؛ لأجل الحر بن جرموز: صدوق حسن الحديث، وبقية رجاله ثقات، والضحاك بن قيس: صحابي صغير، وليس هذا مما يُقال بالرأي فحكمه حكم المرفوع، والله أعلم.

١٢٤- وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا قَائِلٌ يَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ»[١]
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ عَلَى مَعْنَى الثَّوَابِ.

وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَحْدَهُ

[آخِرُهُ، وَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمُبَارَكِ، أَوَّلَ يَوْمِ شَهْرِ صَفَرَ الْمُبَارَكِ مِنْ شُهُورِ سَنَةِ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ بَعْدَ أَلْفٍ، وَخُتِمَ بِخَيْرٍ][٢].

---

[١] **حسن:** لعله يشير إلى الحديث الذي أخرجه البيهقي في «الشعب» (٨٧٤٦)، من طريق: أبي صالح الفراء، حدثنا أبو إسحاق الفزاري، عن عبد العزيز هو ابن رفيع، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ قال: «من عاد مريضًا يلتمس وجه الله خاض في رحمة الله، فإذا قعد عنده استنقع فيها استنقاعًا».

قلت: سنده **حسن**؛ لأجل أبي صالح واسمه محبوب بن موسى الأنطاكي: صدوق حسن الحديث.

[٢] ما بين القوسين من كلام ناسخ المخطوط عليه رحمة الله.

وتمت المقابلة والتحقيق والتخريج، ولله تمام الحمد والمنة على فضله وأسأله المزيد، وأسأل الله أن ينفع به قارئيه ودارسيه وشارحيه وسامعيه، وأن يسخرنا لخدمة تراثنا الإسلامي والنهوض بأمتنا، وأن ينصر إخواننا المستضعفين في كل بقاع الأرض، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

تم الفراغ منه بحمد الله عصر يوم الأحد الحادي عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٤٤٥ من هجرة سيد البشر ﷺ.

وكتب
عابد بن محمد الأثري
عفا الله عنه

قائمة الفهارس



فهرست أطراف الآثار المرفوعة مرتباً على حروف المعجم

- ❖ مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُو بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ (٩٠)/(ص١٦٥)
- ❖ مَرَّ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ بِالنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَهُ: «حَدِّثْنَا يَا يَهُودِيُّ» (٨٧)/(ص١٦٢)
- ❖ مَلْعُونٌ مَنْ سَأَلَ بِوَجْهِ اللَّهِ (١١٧)/(ص١٩٩)
- ❖ مَنْ سَأَلَكُمْ بِوَجْهِ اللَّهِ فَأَعْطُوهُ (١١٦)/(ص١٩٧)
- ❖ وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ (١٢٣)/(ص٢٠٢)
- ❖ وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ (٨٤)/(ص١٦١)
- ❖ يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ (٩١)/(ص١٦٦)
- ❖ يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضَهُ بِيَدِهِ (٦٥)/(ص١٤٣)
- ❖ يَأْخُذُ الْجَبَّارُ سَمَاوَاتِهِ وَالْأَرَضِينَ فَيَجْعَلُهَا فِي كَفَّيْهِ (٧٧)/(ص١٥٦)
- ❖ يَدُ اللَّهِ مَلْأَى لَا يُنْقِصُهَا نَفَقَةٌ (٦٨)/(ص١٤٥)
- ❖ يَضَعُ اللَّهُ رِجْلَهُ فِي النَّارِ فَتَقُولُ: قَطْ قَطْ (١٥)/(ص٩١)
- ❖ يَقْبِضُ اللَّهُ الْأَرْضَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ (٦٦)/(ص١٤٤)
- ❖ يُقْبِلُ الْجَبَّارُ عَزَّوَجَلَّ فَيَثْنِي رِجْلَهُ عَلَى الْجِسْرِ (١٨)/(ص٩٤)
- ❖ يَكْشِفُ اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ عَنْ سَاقِهِ (١١)/(ص٨٦)
- ❖ يُلْقَى فِي النَّارِ، وَتَقُولُ: هَلْ مِنْ مَزِيدٍ (١٤)/(ص٩٠)



فهرست أطراف الآثار الموقوفة مرتباً على حروف المعجم

❖ ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾، قَالَ: «شِدَّةُ الْآخِرَةِ» (٥)/(ص٨٢)

❖ ﴿يَوۡمَ يَكۡشِفُ عَن سَاقٖ﴾، قَالَ: «عَنْ سَاقَيْهِ» (٣)/(ص٧٩)





فهرست أطراف الآثار المقطوعة مرتباً على حروف المعجم



فهرست الرواة الذين ترجمنا لهم

الراوي	رقم الأثر











فهرست الفوائد





فهرست الموضوعات والأبواب


تم بحمد الله